الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(533)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الإنسان فى العالم	76

استبعاد خريجات التربية من المفاضلة

المصدر: جريدة مكة السبت 2 مكة 1437هـ - 8 ابريل 2016م
http://makkahnewspaper.com/article/139694

عبدالله فلاح - الرياض
دفعت وزارة الخدمة المدنية بثلاثة مبررات لعدم توظيف خريجات كليات التربية اللاتي تظلمن أخيرا ضدها أمام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بعد استبعادهن من الترشيح إثر تقدمهن للمفاضلة التعليمية النسائية حسبما جاء في ردها على الجمعية.
ورمت الخدمة المدنية الكرة في ملعب وزارة التعليم، مؤكدة أنها الجهة المعنية بدراسة طلب سوق العمل، وأن دورها ينحصر في تسديد الحاجة الفعلية وليس معالجة تزايد أعداد الخريجين.
وجاء التظلم، مشفوعا بأنهن قديمات التخرج ومجتازات لجميع شروط التعيين ويملكن خبرة في مجال التعليم وأن عدم العدالة في المطابقة النهائية تسبب في بقائهن عاطلات.
وشرعت جمعية حقوق الإنسان الوطنية بمخاطبة الخدمة المدنية، واضعة إياها أمام مسؤولياتها، في ظل كثرة أعداد خريجات التربية وانتظارهن للتوظيف.
وأكد وكيل وزارة الخدمة المدنية للشؤون التنفيذية عبدالله الملفي في رده على مخاطبة حقوق الإنسان بشأن تظلم خريجات كليات التربية، أن هذا الموضوع حظي بالاهتمام والمتابعة ودراسته من الجوانب كافة.
المبررات بحسب الملفي:
1 «دعوة المتقدمات للمطابقة لا تعني ترشيحهن وهذا ما نص عليه الإعلان التوضيحي للوزارة عند إعلان الأسماء، حيث أشير إلى أن الدعوة للتأكد من الوثائق الرسمية للخريجات ومدى صحتها وتوفرها».
2 «عناصر المفاضلة للوظائف التعليمية موزعة حسب النسب التالية (40% للمعدل في شهادة التخرج و 40% نتيجة اختبار الكفايات للمعلمات و 20% أقدمية تاريخ التخرج والتي تمثل نقطتين عن كل سنة انتظار)، وبهذا يتضح أن أقدمية التخرج هي أحد عناصر المفاضلة، وهذه العناصر مطبقة على الجميع بما يحقق مبدأ الجدارة وبالتالي من يتم ترشيحهن الحاصلات على أعلى النقاط حسب مفاضلة الخدمة المدنية».
3 «تتولى الخدمة المدنية إشغال الوظائف الواردة من الجهات الحكومية من بينها التعليم بمن تنطبق عليهم شروط شغل الوظائف، وأن ذلك يكون بالتنسيق بين الجهات الحكومية مع وزارة المالية».

التعدي على الأراضي الحكومية.. • خصخصة قطاع الرقابة" يقضي على تقليدية المعالجة!

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 رجب 1437هـ - 9 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145073

تحقيق - سعد بن عبدالله

3

حقوق الإنسان في الصحافة

أصبحت إزالة التعديات على الأراض الحكومية بملايين الأمتار خبراً تطالعنا به وسائل الإعلام بشكل متكرر، في ظل التنامي الواضح لتلك التعديات بعد أن تمكن الكثير من المعتدين تسويقها بل وصلت الجرأة إلى إقامة مكاتب تسويق في الأراضي المعتدى عليها، بعد تقسيمها وسفلتة شوارعها الداخلية لضمان سرعة بيعها على المواطنين الذين ينجرفون وراء وعود وهمية تقودهم في النهاية إلى المجازفة بمدخراتهم، حين تقوم الأمانات بإزالة إحداثاتهم، وفي الصورة المقابلة من المشهد نجد تمدد الأحياء العشوائية التي أحاطت بالمدن، لترسم لوحة مشوهة لمداخل المدن لتظهرها بصورة تفتقد لأدنى معايير التخطيط، نتيجة الاكتظاظ بالتجمعات السكانية التي في الغالب تكون مأوى لمخالفي نظام الإقامة، كما تمثل تلوثاً بصرياً وبيئياً، يكشف ضعف الرقابة، وعجز بعض الجهات عن حماية الأراضي الحكومية من التعديات.

تفعيل «مشروع لائحة حماية الأراضي الحكومية» يردم فجوات عمل لجان إزالة التعديات بزيادة الصلاحيات واعتماد التقنية

وأشار تقرير صادر عن مجلس الشورى في دورة سابقة إلى أن هدف الاعتداء في الغالب هو الاستيلاء والمتاجرة وليس حاجة البحث عن سكن، حيث اعتبرت لجنة المرافق والخدمات العامة أن ظاهرة الاستيلاء على الأراضي الحكومية مشكلة تؤرق الجهات المختصة، رغم صدور عدد من الأوامر السامية وتشكيل لجان لمراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات ورأت أن السبب الرئيسي لذلك يعود إلى عدم وجود نظام واضح وعادل وشفاف لتوزيع الأراضي الحكومية يأخذ بعين الاعتبار الحاجة لإيجاد المساكن إضافة إلى محاباة البعض وتطبيق منح كبيرة لهم لا يتم تطويرها، كما لا تؤخذ عليها زكاة أو رسوم، إضافة إلى عدم قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بتطوير أراضي المنح وتوفير الخدمات العامة فيها ووضع آلية لمشاركة القطاع الخاص بالإضافة إلى طمع البعض في الثراء السريع عن طريق المتاجرة بالأراضي بعد الاستيلاء عليها وكذلك وجود اختلاف في أحكام القضاة في المحاكم الشرعية المختلفة حيال حجج الاستحكام المبنية على الإحياء بعد تاريخ 1387/11/9، كما أن عدداً كبيراً من الجهات الحكومية لا تحافظ على أراضيها بالصورة المطلوبة وتنفذ المشروعات المقررة عليها.

الأجهزة الحكومية مسؤولة عن حماية ممتلكاتها بالتوثيق المسبق حتى لا يقع المواطن ضحية للصوص الأراضي

تخصيص الرقابة

في البداية يربط د. أسامة البار- أمين العاصمة المقدسة- ظاهرة التعدي على الأراضي الحكومية بمعالجة ملف الإسكان لإنهاء مسلسل التعديات على الأراضي الحكومية، وقال في حديث ل»الرياض»: إن ارتفاع حجم الطلب على السكن نتيجة النمو السكاني المتزايد، وقلة المعروض من المخططات السكنية، إضافة إلى ارتفاع كلفة تأمين أرض سكنية في مخطط معتمد، دفع بتجار الأراضي استغلال حاجة الكثير من المواطنين، بالتعدي على الأراضي الحكومية وبيعها على البسطاء، وقد قامت أمانة العاصمة المقدسة بدراسة تم رفعها للوزارة أوضحت الجدوى الاقتصادية من تخصيص مراقبة مواقع التعديات كما اقترحت تخصيص رخص البناء والحفريات من خلال تأهيل عدة مكاتب هندسية للإشراف على الحفريات، والقيام بأعمال الأمانة فى مجال إصدار رخص البناء بتخصيص قطاع الرقابة على الأراضي الحكومية لم تفعل، وقلل البار من جدوى الاعتماد على إدارات التعديات في أمانات المدن، مؤكداً أن حجم وإمكانات تلك الإدارات لا يمكنها من وقف التعديات التي تتزايد نتيجة الطلب المتزايد على السكن.

دور المواطن

ومن جهته كشف محمد البقمي -مدير العلاقات العامة بأمانة جدة - عن تكرار التعديات على بعض المواقع الحكومية للمرة الثالثة، اذ إن عدة جهات حكومية منها التعليم والإسكان والطاقة الذرية والداخلية تعرضت أراضيها للاعتداء، مطالباً بعقوبات رادعة للصوص الأراضي، وقبل ذلك إلزام الجهات الحكومية بتسوير وحماية أراضيها، مؤكداً أن استلام تلك الجهات الأراضي العائدة لها سيسهم في التركيز على الأراضي الأخرى مشدداً على دور المواطن في الحد من التعديات الذي يراه عين الأمانة، مطالباً كافة المواطنين بالتبليغ عن أي إحداث يطال الأراضي الحكومية، لحماية الممتلكات العامة، ومنع استغلال المواطنين البسطاء من قبل المعتدين على أملاك الدولة.

التساهل أضر بالمواطنين

وفي تعليقها على ظاهرة التعدي على الأراضي في أحد المواقع الحكومية في مكة المكرمة، أوضحت جمعية حقوق الإنسان في بيان لها تفاعلاً مع إزالة عدد كبير من التعديات بضواحي مكة المكرمة، انها كلفت فريقاً لها بزيارة القرية، ومقابلة بعض الأهالي المتضررين، ومعاينة ما تم اتخاذه من إجراءات على الطبيعة، كما اطلعت الجمعية على بيان الجهات المختصة بإمارة منطقة مكة المكرمة الذي نشر في الصحف المحلية المكون من خمسة بنود توضيحية، والذي بَيَّن أن الأرض محل الاعتراض تعود ملكيتها للدولة، وأنها مخصصة من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية منطقة صناعية، كما اطلعت الجمعية على تصريح أمانة العاصمة المقدسة بأن بعض هذه المواقع مخصصة من قبلها للاستثمار العام، وأكدت الجمعية أن استمرار المواطنين في بناء المساكن على الأراضي البيضاء والمملوكة للدولة كان نتيجة غض الطرف عنهم من قبل منفذي الأنظمة والتعليمات الحكومية خلال السنوات الماضية، التي شهدت بناء هذه المنازل كامتداد

سكاني في المنطقة، وقد شمل ذلك الامتداد إنشاء منازل متعددة الأدوار، بالإضافة إلى إنشاء جامع وحديقة وملعب أطفال على أرض مخططة تخطيطاً يحتوي على شوارع مزدوجة فسيحة مرصوفة، مما يوحي بأن المنطقة ذات تخطيط نظامي معتمد من الجهات المعنية ذات الاختصاص، ومما يوهم البعض بأنها منطقة غير عشوائية ويجعلهم يعتقدون أن إجراءات البناء بها تتم طبقاً للأنظمة المعمول بها.

ونوهت الجمعية إلى أنه تأكد لها أن معظم سكان المنطقة المشار إليها من المواطنين البسطاء، وأن إزالة المباني بالطريقة التي تمت قد جمعت عليهم ضررين معضلين، الأول ضرر ضياع أموالهم في تكاليف الأراضي التي أنشئت عليها مساكن لأسرهم، والثاني ضرر آثار تنفيذ الأنظمة والقرارات المتخذة بهذا الخصوص، والحل الأمثل يكون بتوفير منازل بديلة للمتضررين ونقلهم إليها، أو تركهم في مساكنهم حتى توفر مساكن بديلة على غرار التنظيم الذي تم اتخاذه لمعالجة التعديات، وللجهات المختصة الحق في محاسبة من غَرَّرَ بالمواطنين وباع لهم ما لا يملك، مؤكدة ان هذا الإمهال لا يلغي حق الحكومة في تطبيق الأنظمة المعمول بها بهذا الشأن على كل من غَرَّرَ أو تَعَدَّى، وشدد بيان الجمعية على وجوب احترام الأنظمة والتعليمات والقرارات الحكومية.

اختلال المعالجات السابقة

كشف محمد المطيري -عضو مجلس الشورى حالياً، والرئيس السابق للجنة الإسكان والخدمات في دورة المجلس السابقة- لـ»الرياض» أسباب تنامي التعديات على الأراضي الحكومية، مشيراً إلى اختلالات حدثت في فترات سابقة في معالجة تلك التعديات فرضت واقعاً مازالت تعاني منه مدننا، كل ذلك أدى إلى نشوء أحياء عشوائية، تصل في بعض المدن إلى 40% من نطاقها العمراني وقيام أحياء في أطراف المدن تفتقد للخدمات شوهت المنظر العام، وأصبحت مأوى لمخالفي نظام الإقامة ومجهولي الهوية، وطرح المطيري رؤية تفصيلية لهذه المشكلة تضمن التصدي لتبعات بطء تدخل الجهات المعنية لحماية الأراضي وضمان المحافظة عليها.

وقال انه صدر أمر سامٍ كريم رقم (1181/م) وتاريخ 1427/2/17ه موجه لوزارة الشؤون البلدية والقروية عندما كانت المنح البلدية من اختصاص البلديات، تضمن تكليف الوزارة بإعداد نظام عادل وشفاف لتوزيع الأراضي الحكومية يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة للمواطنين في إيجاد مساكن خاصة بهم، ولم يصدر ذلك النظام وربما أنه كان في مرحلة الدراسة، وفي عام 1434ه صدر الأمر السامي الكريم رقم (20562) وتاريخ 1434/06/02ه المتضمن تسليم جميع الأراضي الحكومية المُعدة للسكن بما في ذلك المخططات المعتمدة للمنح البلدية سالفة الذكر، التي لم يتم استكمال إيصال جميع الخدمات وباقي البنى التحتية إليها، إلى وزارة الإسكان لتتولى تخطيطها وتنفيذ البنى التحتية لها ومن ثم توزيعها على المواطنين حسب آلية الاستحقاق، وتكليف وزارة الإسكان بإعطاء المواطنين أراضي سكنية مطورة وقروضا للبناء عليها حسب آلية الاستحقاق، ومنحها الصلاحية الكاملة لاعتماد المخططات لمشاريعها الإسكانية وفق الضوابط والاشتراطات العامة مع إحاطة وزارة الشؤون البلدية والقروية بذلك، وهناك معلومات حول إجراء مراجعة للتنظيم ولائحته التنفيذية، ومن المؤمل أن تعتمد وزارة الإسكان أسلوب الشفافية والوضوح في الإجراءات والقواعد التنفيذية لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى وقف التكهنات والشائعات التي تربك المتعاملين مع قطاع الإسكان، ويعرف كل مواطن ما له من حقوق وما يلزم من شروط وإجراءات.

أضاف أن الشؤون البلدية والقروية تجاوبت مع الطلب على الأراضي باعتماد الكثير من مخططات المنح حتى أصبح التوسع في المدن أكبر من قدرة توفير الخدمات، وإذا أخذ في الاعتبار الانخفاض الذي حدث في ميزانيات الدولة لسنوات طويلة، فقد أصبح من غير الممكن أن تساير الميزانيات الزيادة في عدد المخططات، وقد فرضت قواعد تلزم أصحاب المخططات بتوفير المرافق والخدمات في مخططاتهم الخاصة كشرط لاعتمادها، وظهرت في تلك الفترة سلبيتان رئيسيتان هما، أن التوسع في اعتماد المخططات الحكومية السكنية وتوزيع المنح في ظل قصور الاعتمادات المتعلقة بالمرافق والخدمات وعدم قدرة الصندوق على مسايرة ذلك العدد من المستحقين، دفع غالبية الممنوحين - تحت ضغط الحاجة - إلى بيع الأراضي الممنوحة لهم، مع الأخذ في الاعتبار أن أغلبهم من متوسطي الدخل ومحدودي الدخل، الذين لم يكن بمقدورهم الانتظار إلى حين وصول الخدمات أو البناء بدون تمويل من الصندوق وأدى ذلك إلى تركيز الأراضي بنسبة كبيرة في أيدي تجار العقار، حتى أن بعض الدراسات أشارت إلى أن نسبة (85 %) من المنح تم بيعها، وانتشرت ظاهرة بيع المنح لدرجة أن أكشاك بيع العقارات كانت تنشأ مع بداية تبتير مخططات المنح وتدرجت الدولة في الحلول لمعالجة هذه الظاهرة، فصدر قرار مجلس الوزراء رقم (5) وتاريخ 1431/1/18ه المتضمن في الفقرة (1) من البند (أولا) ربط برامج المنح التي تنفذها وزارة الشؤون البلدية والقروية ببرامج إسكان تضمن حصول المواطن على مسكن وأدى ذلك إلى توقف توزيع المنح لعدم جاهزية برامج الإسكان، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (36) وتاريخ 1431/2/10ه الذي حدد إجراءات إيصال المرافق إلى المخططات السكنية، ومن جانب آخر أدى فرض شروط إضافية

على المطورين بإلزامهم بتوفير المرافق والخدمات في مخططاتهم قبل اعتمادها، إلى تحميل تكاليف هذه الخدمات والمرافق على سعر الأرض، فقفزت الأسعار بشكل كبير يفوق القدرة الشرائية للمواطن فلم يحقق هذا الإجراء هدفه في التخفيف من أعباء توصيل المرافق والخدمات لأن ما يقوم به المطورون لا يتجاوز التمديدات الأساسية في داخل المخطط بينما لم تصل الخدمة أو المرفق أصلاً إلى حدود المخطط، كما أن التنفيذ لم يكن بالجودة المطلوبة في معظم المخططات لضعف الإشراف على تنفيذها، وما تحقق هو الجانب السلبي منها الذي أدى إلى رفع الأسعار بشكل كبير.

كيف نحمي أراضي الدولة من التعديات ؟

دعا عبدالله الأحمري -رئيس لجنة التثمين العقاري بالغرفة التجارية الصناعية بجدة- وزارة الشؤون البلدية بصفتها المسؤولة عن المحافظة على ممتلكات الدولة من الأراضي إلى تبني توصيات ورشة العمل التي عقدت في الغرفة التجارية بجدة بحضور ممثلين لكل الجهات ذات العلاقة بالتعدي على الأراضي الحكومية، والتي حملت عنوان " كيف نحمي أراضي الدولة من التعديات ".

وقال إن استمرار المعالجة بالطرق التقليدية التي تلجأ لها لجان التعديات بالهدم والإزالة لن تجدي نفعاً في إيقاف المعتدين مطالبا بحماية البسطاء من المواطنين الذين يذهبون ضحية لصوص الأراضي من المتنفذين، الذين يستغلون حاجات المواطنين من ذوي الدخل المحدود للسكن وإيهامهم بالحصول على قطعة أرض تتناسب ومدخراتهم، مدعين أنهم يحمونهم من الغير عدا الحكومة، ويفاجأ هؤلاء المواطنون بمعدات الأمانات بعد أن يكون المعتدون الرئيسون قد قاموا ببيع كامل المخطط، وقبضوا ملايين الريالات، فيما يتجرع المضحوك عليهم الحسرة، محملا أمانات المدن تفاقم مشكلة السكن، رغم المساحات الشاسعة من الأراضي التي تحيط بالمدن، كما حملها مسؤولية تنامي ظاهرة التعديات، لافتاً إلى أن ملايين الأمتار التي تعلن أمانات المدن عن إزالة التعديات عنها، لو تم تخطيطها وتقسيمها إلى أراض بمساحات مناسبة لكانت حلت مشكلة كبيرة، ولم تخلق سوقاً للعشوائيات، لافتاً إلى تفاقم مشكلة توفر الأراضي المناسبة لتنفيذ مشاريع الإسكان بعد قيام الأمانات بإنشاء شركات التنمية والتطوير العمراني التي استحوذت على الأراضي داخل النطاق العمراني، فيما أصبحت المواقع المخصصة لمشاريع الإسكان وللمنح على مسافات بعيدة وخارج النطاق العمراني .

تطبيق التسجيل العيني للعقار ينهي المشكلة

أكد محمد المطيري-عضو مجلس الشورى حاليا، والرئيس السابق للجنة الإسكان والخدمات في دورة المجلس السابقة-أن معظم الجهات الحكومية التي تسلم لها أراض لبناء مقراتها أو لتنفيذ مشروعاتها، تكون أراضيها ضمن مخططات معتمدة، وهذا النوع من الأراضي لا يتعرض للتعدي كونه ضمن مخطط معتمد، موضحا ان مسألة الإسراع في تنفيذ مشروعاتها تحكمه إضافة إلى الاعتمادات المالية عدد من العوامل التي لا علاقة لها بالتعدي على الأرض، مؤكدا ان مشكلة التعدي على الأراضي الحكومية الغالب الأعم فيها تقع على الأراضي التابعة للأمانات والبلديات، لأن القاعدة النظامية أن الأراضي التي لا يملكها أحد ضمن حدود البلدية تعد ملكاً لها، ولا يوجد تسجيل عيني للعقار يوثق هذه الملكيات، ولو طبق نظام التسجيل العيني للعقار، لأمكن معرفة ملكيات البلديات والملكيات الخاصة، وانتفى بالكلية مسألة التعدي على الأرض.

وحول الطرق التقليدية المتبعة في مراقبة التعديات، ولماذا لا تتطور آليات المراقبة، قال المطيري لقد أثبتت المعالجات السابقة للتعديات فشلها في معالجة المسألة، وعدم استخدام التقنية جزء من أسباب الفشل لكنها ليست كل الأسباب، ويمكن الإشارة في هذا الشأن إلى أنه منذ أن منع الإحياء عام 1387ه، وكل الأوامر والقرارات اللاحقة تشدد على منع التعدي على الأراضي الحكومية، وإزالة الإحداث، وقد شكلت اللجان لمراقبة الأراضي وإزالة التعديات وأعطيت الإمكانات اللازمة، ووضع المسؤولون تحت طائلة المساءلة والعقوبة، ومع كل ذلك زادت التعديات في فترة ارتفاع الطلب على الأراضي بشكل كبير وملحوظ، ولم تفلح كل هذه الأدوات في كبح جماحها، ومع ذلك، فإن من المؤمل أن يؤدي مشروع لائحة حماية الأراضي الحكومية الذي يدرس حالياً، إلى تلافي الأسباب التي أدت إلى فشل لجان مراقبة الأراضي وإزالة التعديات لأنه أخذ بالأسباب التي تساعد على النجاح، ومن أبرز ملامحه رفع مستوى هذه اللجان، وزيادة صلاحياتها، والاعتماد على الوسائل التقنية في الرقابة، وفرض عقوبات أكثر صرامة من العقوبات الحالية، وعدد من الجوانب التنظيمية ذات الصلة.

الحالات في ازدياد والمجتمع ينتظر تفعيل نظام الحماية من الإيذاء وسلامة المبلغين

العنف الأسري.. الضحايا أطفال ونساء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145670

تحقيق– عافية الفيفي

أصبح العنف الأسري ظاهرة تستحق الرصد والمتابعة، فلا تخلو أحاديث المجالس، وعناوين الصحف، وحتى أروقة المحاكم من حالات العنف التي يروح ضحيتها أفراد الأسرة على اختلاف أعمارهم، وتتعرض بعض الأُسر للعنف من قبل وليهم، وغالبا ما يكون اللجوء لدور الإيواء المختلفة ملاذاً للأسرة أو الفرد المعتدى عليه، في الوقت الذي تشهد كثيرا من الحالات أن يعيش الشخص الذي يمارس العنف حراً طليقا، ويعد الإيواء إجراء أشبه بالعلاج المُسكن لفترة محددة تعود بعدها الأسرة للظلم والجور والعذاب من قِبل هذا الشخص المعتدي، والذي غالبا ما تكون تصرفاته بفعل ترسبات السنين والتي خلقت منه مجرما يشكل خطرا على أسرته وكل المحيطين به أو قد يكون بسبب تعاطي المخدرات بأنواعها .

"الرياض" وقفت خلال زيارتها لدار الحماية الاجتماعية بجازان على أكثر من 27 حالة مُعَنفة من بينها عائلة بأكملها مكونة من 25 فردا ما بين زوجات وأطفال، ذكورا واناثا، صغارا وكبارا يعلو ملامحهم الشحوب والضياع بفعل الألم والعنف الدامي، فقد دفعهم جنون والدهم وعنفه الجائر عليهم إلى اللجوء للدار بعد أن وصل الالم بهم منتهاه وتقطعت بهم السبل وفقدوا ثلاث فتيات بعمر الزهور كان عنف والدهم سببا في فقدهم فأحداهن تبلغ من العمر 13 عام ماتت بالغرق بينما، بينما كان مصير اثنتين من اخواتها التأهيل الشامل بعد أن أصيبتا بالإعاقة نتيجة العنف الذي مارسه والدهم عليهما.

حالات مأساوية

بداية قالت الزوجة الأولى (ع. ع): لقد تزوج زوجي أكثر من امرأة حيث يقوم بتطليق البعض بعد أن يقمن بالهرب من عنفه وتعذيبه لهن، ولم يبق على ذمته الا أنا وواحدة أخرى متواجدة معنا هنا بالدار هي وأطفالها وزوجي يتعاطى بعض أنواع المخدرات، وأنا ومنذ ارتباطي به لم اجد منه إلا العصبية والعنف المميت، فهو يضربنا جميعا من زوجات وبنات وأولاد ويرعبنا بالحرق والخنق، حتى يكاد الواحد منا يفارق الحياة بالإضافة للإهمال والحرمان من أدنى الاحتياجات الضرورية فقد حرمنا من أي اتصال بمن حولنا.

وتضيف إن الفضل بعد الله في نجاتها وأسرتها من عنف وليهم وتسلطه يعود لابنتها الكبيرة، حيث قادها المرض لأحد المستشفيات، ومن هناك أجرت اتصالها بدار الحماية وأبلغتهم بما نعانيه من والدها والحمد لله لم يقصروا، وحضروا فورا لمحافظتنا البعيدة قاطعين المسافات الطويلة والطرق الوعرة واصطحبونا للدار، والحقيقة أننا لم نعد نريد ذلك المنزل والعودة إليه حتى وإن تم القبض على زوجي فقد عانينا بما فيه الكفاية وأصبح بالنسبة لنا كابوسا مرعبا لا نرغب بعيشه مرة أخرى.

وعبرت الابنة الكبرى المعنفة (س. س) والتي تبلغ من العمر 34 سنة عن مدى ألمها فقالت: اشفق كثيرا على والدتي الكبيرة في السن وعلى زوجة والدي المسكينة وعلى نفسي وإخوتي وأخواتي من هذا المصير الذي وصلنا له، فنحن هنا بالدار رغما عنا ولم نكن نتمنى أن يصل بنا الحال الى هنا ولكن الألم بلغ بنا حده ولم نعد نطيق عنف والدي علينا ليل نهار.

وأضافت: "لا أنسى أبدا أخواتي اللاتي أوصلهما عنف والدي إلى مركز التأهيل الشامل بعد إصابتهما بالإعاقة، وأخي الصغير المصاب بمتلازمة داون الذي لن انفصل عنه أبدا ولن اترك أحدا يأخذه لأي جهة خدمية فأنا أحبه وأرعاه، وسبق

وقام والدي بمحاولة رميه في أحد الوديان ولكني لحقت به قاطعة المسافات الطويلة وأخذته منه بالقوة وأعدته للبيت وعانيت ما عانيت .

حالات مشابهة

وأكدت خيال عسيري -مديرة دار الحماية الاجتماعية بجازان- وجود حالات مشابهة، وقالت: نقف يوميا على حالات تتنوع ما بين إيذاء جسدي دامٍ قد يؤدي للوفاة أو الإعاقة والاغتصاب، وكلها بسبب وضع بعض الأولياء المتعاطين والمختلين نفسيا والضحية فتيات وأسر لا ذنب لهم غير أن المجتمع يفرز بعض الآباء والأخوة المعتلين ثم يقف متفرجا على ضحايا تنهشهم أيادي الإجرام، وبينت أن الأسرة التي يستضيفها الدار حاليا والمكونة من 23 فردا تُعد مثالاً للالتزام والانضباط والعطاء، مضيفة: "هم أناس بسيطون ومتعاونون جدا ولا يستحقون من والدهم الا كل التقدير والرعاية والاهتمام، ولكن للأسف ما وجدناه أثناء زيارتنا للأسرة لاصطحابها للدار عكس ذلك تماما فالأسرة تعاني من العنف والعذاب وضنك العيش من وليهم المعنف لهم".

الدعم مطلب

وأوضحت عائشة فقيه -رئيسة جمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجازان والمسؤولة عن الدور والأندية الخيرية بالمنطقة- أن عدد الأسر والفتيات المعنفات في ازدياد، وهذا يدل على أن هناك مشكلة جذرية تنتظر العلاج وتتمثل في إزدياد عدد المدمنين والمرضى النفسيين الذين يمارسون أشد أنواع الحرمان والأذى على أسرهم مما يضطرها للهرب واللجوء لدور الحماية، مؤكدةً على أن دار الحماية الحالي بجازان أصبح غير كاف في ظل ازدياد ضحايا العنف التي يؤويها الدار، وطالبت الشؤون الإجتماعية باعتماد دار إضافية على أن تكون حكومية وبمساحة كبيرة تتسع للنزيلات ومجهزة بكافة التجهيزات اللازمة وتوظيف باحثات إجتماعيات.

وأضافت: "حاليا يوجد اثنتان، وهو عدد غير كاف ونأمل من الوزارة دعمنا بالمزيد للحاجة الملحة لهن حيث تبلغ ميزانية الدار الحالية 700 الف ريال وهي غير كافية فالدار مستأجرة، وعدد ضحايا العنف من الأسر والفتيات في إزدياد وبحاجة للكثير من الاحتياجات على تنوعها".

من جانبها أكدت عائشة زكري -رئيسة لجنة العلاقات العامة بجمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجازان- على ضرورة تطوير آلية العمل بدور الحماية الاجتماعية بحيث لا يقتصر دورها على الرعاية بداخل الدار بل يمتد لحل المشكلة من جذورها وإشراك الجهات المعنية في ذلك.

وقالت: في منطقة جازان على سبيل المثال نحن بحاجة لأكثر من دار حماية وايواء كبقية المناطق، كما أننا بحاجة لاستقطاب كفاءات مؤهلة قادرة على حل المشكلات الأسرية والحيلولة دون تفاقم التفكك الأُسَري مع إعادة تأهيل الأسر والأفراد المتضررين من العنف، وذلك حتى يتمكنوا من تجاوز ما مروا به ويواصلوا حياتهم بشكل سليم غير ملحقين الأذى بأنفسهم أو من حولهم، وذلك ليس خافياً على وزارة الشؤون الاجتماعية فكثير من السلبيات قد ظهرت في مواقع التواصل الاجتماعي والاهتمام الشخصي لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي يبشر الجميع بالخير للوصول بخدمة هذه الفئة إلى أعلى مستويات الجودة .

اضطراب نفسي

وأوضح د. طارق الحبيب -استشاري الطب النفسي- أن إهمال موقف العدوان أو الجريمة سواء كانت اعتداء جسديا أو اغتصابا أو غيره من أنواع الإيذاء يعزز مفهوم القوة غير المستحقة ويؤصل الخوف فى نفسية المعتدى عليه بل ويجعل المجتمع غير آمن وفوضوي فى التعامل مع الأنظمة والضوابط العامة، وقال: إن البعض ممن يمارس العنف وإيذاء الآخرين تحت سيطرة الاضطراب النفسي، وقد يكون العنف سلوكا اندفاعيا نتيجة سوء التحكم في نوبات الغضب، وعدم القدرة على ضبط النفس، إلا أن الحقيقة التي لابد من الوقوف عليها هو أنه ليس كل عنف أو جريمة اغتصاب أو اعتداء خلفها سلوك مرضي نفسي، وليس كل شخص عنيف هو مضطرب أو مريض نفسي، فكثير ممن يمارسون تلك السلوكيات الإجرامية والعدوانية يعانون من سوء فى طباعهم وليس من مرض نفسي ويعتاد البعض العنف كردة فعل مع أهله سواء زوجته أو إخوته وأولاده، كما أن البعض يعكس العنف لديه حالة انفعالية غير سوية تشير الى سوء تقدير العواقب وانخفاض الشعور بالمسؤولية وقد يعكس عند البعض حالة من عدم الشعور بقيمة الذات، ونقص الثقة بالنفس، لافتاً إلى أن بعض البحوث أشارت الى أن الاستعلاء وهو وسيلة دفاعية يستخدمها ضعاف الشخصية لإخفاء النقص لديهم يكمن خلف العدوان للظهور بمظهر القوة المصطنعة وهذه التفسيرات تدل أن العدوان والسلوك الإجرامي بكل أحواله يستوجب إما العلاج أو التأديب (العقاب) وذلك حسب حالة المعتدي وحسب استبصاره أو إصراره على سلوكياته.

وأكد د. الحبيب على أهمية إعادة تأهيل الأشخاص المُعَنَفين، وقال: إن شعور المعتدى عليه بأنه لايحظى بالحماية الكافية يجعله يشعر بالقلق والخوف ويفقده الشعور بالأمان لذلك كان لزاما على المؤسسات الاجتماعية المختصة توفير الإمكانيات البشرية والعلاجية المناسبة لإعادة تأهيل الشخص المعتدى عليه ليتمكن من مواصلة حياته والعيش بصورة متكيفة فى جميع جوانب حياته.

«حقوق الإنسان» تدعو لنشر ثقافة الحقوق وإجراءات الحماية
بيّن المستشار خالد الفاخري-الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- أن دور الإيواء والحماية ليست حل للهرب من الواقع.
وقال: لا بد أن يكون هناك شجاعة من قبل المتعرض للعنف والإيذاء بحيث يقوم بمواجهة من يعنفه ويطالب بمحاسبته حتى لا تستمر معاناته، مشيراً إلى أن بقاء الشخص المعتدي طليقاً إجراء مؤقت ولا يعتبر حلاً، والصحيح أن تستمر الضحية في الإجراءات وتقوم برفع دعوى على من قام بتعنيفها وإلحاق الضرر بها والإجراء الصحيح هو بقاء المتعرض للإيذاء في منزله بينما يخرج من قام بتعنيفه عقابا وتأديبا له".
وأكد الفاخري على أن الشخص الذي يقوم بالاعتداء ليس بمعزل عن المساءلة النظامية فقد يؤدي رفع الدعوى إلى نزع الولاية منه وبالتالي تكون المرأة حمت نفسها وأطفالها من العنف بأنواعه، ولفت إلى المملكة أوجدت أنظمة قوية كفيلة بحماية حق الأنسان من أي تجاوز خاصة النساء والاطفال وبالتالي يبقى الدور الأهم على الفرد، حيث لابد أن يتقدم بالشكوى لجهات الحماية والجهات الأمنية، ولا بد أن يخرج المعنف من إشكالية الخوف من التقدم بشكوى، مبررا ذلك بأنه لا يمكن أن يحدث من الأذى بموجب الشكوى أكثر مما قد حصل سابقا .
ودعا الفاخري إلى ضرورة التبليغ عن حالات العنف، مؤكدا أن نظام الحماية من الإيذاء يتكفل بحماية المُبلغ بحيث لا يفصح عن هويته، وعن إجراءات نظام الحماية الصادر عام 1434ه والشؤون الإجتماعية بحكم أنها الجهة المنفذة للنظام تقوم باتخاذ إجراءات وقائية الهدف منها وقاية المتضرر من استمرار العنف الواقع عليه بحيث تقوم بتوعيته ببعض الأمور التي تسهم في كف العنف عنه، وتأخذ تعهدا خطيا من الفرد المعتدي وتنبهه الى أنه سيقع تحت طائلة المساءلة إن هو استمر في ايقاع العنف على أسرته او أحد أفرادها وفي حين كان العنف شديدا ويشكل خطرا على حياة الفرد فإن نظام الحماية يتدخل فورا لإيواء المتضرر وتوفير الحماية والرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية اللازمة له وبموجب التقارير الطبية يتم تبليغ الإمارة والجهات الامنية وهي بدورها تبدأ بضبط المعتدي ومعاقبته بالسجن بما لا يقل عن شهر ولا يزيد على سنة أو دفع غرامة لا تقل عن (5000) ولا تزيد على (50000) أو كليهما، وفي حالة التكرار تضاعف له العقوبة عن طريق المحكمة ولها إصدار عقوبات بديلة لعقوبات سلب الحرية بما يحقق الهدف ويردع المعتدي.
وشدد الفاخري على ضرورة نشر ثقافة الحقوق والإطلاع وسؤال المختصين في القانون لرفع مستوى وعي المواطن فيما يتعلق بإجراءات الحماية التي قد يجهلها الكثيرون، موضحا أن هناك جهات تُعنى بتثقيف الفرد ابتداء بجمعيات حقوق الانسان وبرنامج الأمان الاسري ومراكز الحماية .
«الشؤون الاجتماعية»: إيواء المعنّف لايكفي دون ردع المعتدي
أوضح محمد المالكي -مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في جازان بالإنابة- أنه عند اتصال الأسرة أو الفرد أو ورود بلاغ يطلب حمايتهم، يتم التعامل مع البلاغ فورا حسب خطورته مشيراً إلى أنه في البداية يتم العمل على إيجاد مكان آمن لهم في محيط العائلة وإذا لم يتيسر ذلك يتم الإيواء لدى دار الحماية، مؤكدا على وجود العديد من الصعوبات أثناء مباشرة بعض الحالات، وقد يهاجمنا المعتدي سواء كان مدمنا أو مريضا نفسيا.
وأشار إلى أنه لا شيء يثنيهم عن حماية الضحية سواء كانت أسرة بكاملها أو فردا، لافتاً إلى أن بعض الأسر ترفض الإيواء بالدار وتفضل البقاء عند الأقارب، وهنا يتم اصطحابهم للمكان الذي يرغبون به والتأكد من تحقق الأمن والسلامة لهم بذلك المكان.
وأكد المالكي على أن إيواء الأسرة وحده لا يعد حلا بينما المعتدي يظل طليقا، اذ لا بد من خروجهم في يوم من الأيام ويبقى خطره قائما عليهم بل ربما أخطر من ذي قبل، ولعلاج ذلك أتمنى تعاون كل من الصحة النفسية والمحاكم والشرطة وإدارة مكافحة المخدرات وكافة الجهات واللجان ذات العلاقة، وكل ذلك في سبيل تحقيق الأمن والأمان لأسر المتعاطين والمرضى النفسيين عن طريق القبض عليه والتحقيق معه، وقياس مدى ضرره وتحويله للعلاج مع تطبيق العقوبات عليه ان استدعى الأمر ذلك.
وعن فترة إقامة الأفراد والأُسر بدار الحماية الاجتماعية، قال المالكي: هناك فترة محددة طبق الأنظمة لكننا قد نضطر لتمديد إقامة الأسرة أو أحد أفرادها في حين لا يوجد مأوى آمن يتم الخروج له أو في حال رفض الأقارب استلام الضحية المعنفة، وكثيرا ما تحدث معنا بدار الحماية الاجتماعية.

"حقوق الإنسان" توضح حالات تعويض المسافر في حال إلغاء رحلته

المصدر: جريدة اخبار 24 الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/275604

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن للمسافر عن طريق الجو حق الحصول على تعويض حال تم إخطاره بإلغاء رحلته بأقل أو أكثر من 7 أيام.

وقالت "الجمعية" اليوم (السبت) عبر حسابها بـ"تويتر": "إذا تم إخطار المسافر بإلغاء الرحلة بأقل من 7 أيام، يتعين على الناقل الجوي تخييره بين رحلة بديلة أو قيمة التذكرة".

وتابعت: "إذا تم إخطار المسافر بإلغاء الرحلة قبل 7 أيام، يتعين على الناقل الجوي أن يعيد قيمة التذكرة للمسافر".

وفي حال اختار المسافر رحلة بديلة عن رحلته الملغاة، وترتب على ذلك إقامته في فندق، يتحمل الناقل تكاليفه بحد أقصى 3000 ريال لكل يوم، مشيرة إلى أنه في حال تجاوزت مدة التأخير ما بين الرحلة الملغاة والرحلة البديلة 6 ساعات، أو عدم إعلان الناقل عن موعد جديد للرحلة، يعوَّض المسافر بـ 300 ريال عن كلّ ساعة و3 آلاف ريال كحد أقصى.

محامي قضية "منصور وفاطمة" .. حكم قاضي العيينة باطلٌ شرعاً ولا يجوز

المصدر: جريدة سبق الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
https://sabq.org

بدر الجبل تبوك

أكّد المحامي أحمد السديري؛ محامي قضية النسب الشهيرة "منصور ـ وفاطمة"، أن حكم محكمة العيينة في قضية تكافؤ النسب باطلٌ شرعاً ولا يجوز، وهناك تكافؤ في النسب، فالفقهاء يعتدون بالنسب، وهو المركز الاجتماعي وليس بالنسب العرقي.

وذكر السديري ـ محامي قضية "منصور ـ وفاطمة" التي انتهت قبل سنوات عدة بنقض المحكمة العُليا الحكم الصادر من محكمة الجوف وإعادة شمل الأسرة ودرء الضرر عن الزوجين، أن هناك موانع شرعية تمنع التفريق بين الزوج وزوجته بحجة تكافؤ النسب، وهي أن ولي الفتاة زوَّجها برضاه وبرضاها ودخل بها الزوج.. كل هذا يمنع التفريق بسبب عدم تكافؤ النسب.

وأوضح السديري؛ أن الفقهاء اختلفوا في النسب أو في الكفاءة، فالكفاءة تتعلّق بالمركز الاجتماعي وليس بالنسب العرقي، وهناك أقوال لأحمد بن حنبل تقول إن الكفاءة هي المركز الاجتماعي؛ بمعني أن تاجراً كبيراً لا يزوج زبالاً، ولكن هنا حتى لو أن هناك اختلافاً في العِرق "مثلاً"، فلا يجوز التفريق بينهما لأن وليها زوّجها برضاه وبرضاها ودخل بها الزوج، فهذا ما أجمع عليه كل الفقهاء، مبيناً أنه يلزم على القاضي أن يأخذ بالسابقة القضائية في قضية "منصور ـ وفاطمة".

يُذكر أن قاضي محكمة العيينة أعاد للأذهان بعد أن أصدر حكمه الابتدائي بالتفريق بين زوج وزوجته بحجة عدم تكافؤ النسب "قصة "منصور وفاطمة" التي حكم قاضي محكمة الجوف بالتفريق بينهما؛ بحجة الكفاءة النسبية"، وتمّ تأييد حكم القاضي من محكمة الاستئناف، وبعد مرور سنوات من الحكم، كلّفت هيئة حقوق الإنسان المحامي أحمد السديري؛ بعد أن أثار هذا الحكم ضجةً كبيرة، وتناولته الصحف الغربية.

وكتب السديري؛ طعناً حكمت المحكمة العُليا على أثره، بنقض الحكم الصادر من محكمة الجوف، وإعادة شمل الأسرة ودرء الضرر عن الزوجين، ويعد الحكم نهائياً لا يمكن نقضه.

حقوق الإنسان لـ ÷عين اليوم×: ننسق مع جهات حكومية لمكافحة الإتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة خليج 24 الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
/http://www.gulf-24.com

عين اليوم – رغد عشميل

أوضح الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان، لـ "عين اليوم" أن نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص في #السعودية، تتضمن أشكالاً لم يشملها التعريف الأممي للجرائم، وأهمها ما يتعلق بإجراء التجارب الطبية، والتسول.

وأضاف أن اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، في هيئة حقوق الإنسان، تتطلع بدور تنسيقي بين الجهات الحكومية الممثلة فيها منها: وزارة الشؤون الاجتماعية التي تشرف على مكاتب إدارة مكافحة التسول الموجودة في كل من: #الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، إضافة إلى ٨ مكاتب للمتابعة الاجتماعية في كل من (الخرج، والدمام، والأحساء، والطائف، وأبها، وتبوك، وحائل، والقصيم) تمارس عملها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية، ومع منظمات المجتمع المدني كجمعية البر الخيرية في #جدة، التي أقامت مركز الإيواء للمتسولين، ووفرت لهم الإمكانيات المناسبة لتقديم الرعاية والحماية.

وأشار إلى أن العديد من الجهات تعمل على ملاحقة ظاهرة التسول من خلال ضبط المتسولين، ومن بينهم الأطفال دون سن الـ ١٨، الذين يسهل استدراجهم واستغلالهم تبعً#ا لظروفهم وضعفهم، وعند التعرف عليهم تتم دراسة أوضاعهم واتخاذ الإجراءات المناسبة تبعً#ا لكل حالة، ثم يجري استضافتهم في مراكز إيواء الأطفال، وتقديم الحماية، والرعاية الاجتماعية، والصحية، والنفسية لهم، ودراسة أوضاعهم، والتحقق من عدم وجود شبهة استغلال من أجل منفعة مادية بامتهان التسول.

وأضاف أنه في مثل تلك الحالات يجري إشراك جهات التحقيق المختصة؛ للتعرف على ملابسات القضية، والأطراف المتورطين فيها، بهدف إقامة دعوى عليهم، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ذات الصلة، إلى جانب توفير الرعاية للأطفال المتسولين الذين يعدون ضحايا محتملين للتسول؛ حيث إن عملية إثبات أن المتسولين هم بالفعل ضحايا لجريمة الإتجار، وتم استغلالهم من قبل أناس آخرين تحتاج لإثبات لا يتم إلا بالتحقيق، ووجود الأشخاص المستغلين لهؤلاء الأطفال.

ويتطلب التعامل مع هذه القضية التركيز على هذه الحالات وبالتحديد (الأطفال الذين يستعطفون الناس أمام المساجد والطرقات)، والتعامل باعتبارها حالات واضحة لاحتمال وجود جريمة الإتجار بالأشخاص، واحتمال وجود ضحايا لهم، فيجري اتخاذ الإجراءات من الجهات المعنية بمكافحة التسول، وتطويرها بما يتناسب مع كل قضية، وحجمها.

مجلس الوزراء يوجّه "المالية" بدعم "الأمر بالمعروف" للقيام بمهماتها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
رابط الخبر

وافق مجلس الوزراء على تنظيم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، موجهاً وزارة المالية بدعم «الهيئة» بالاعتمادات اللازمة للقيام بالمهمات التي تقوم بها على أكمل وجه.

كما وافق على تفويض ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإثيوبي في شأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة إثيوبيا للتعاون في مجال الدفاع والتوقيع عليه.

وقرر المجلس خلال جلسته في الرياض أمس (الإثنين) برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير محمد بن نايف الموافقة على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي - التركي، وتفويض وزير الخارجية للتوقيع عليه.

وفي مطلع الجلسة، هنأ الأمير محمد بن نايف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، على ما أثمرت عنه محادثات القاهرة من تعزيز للعلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين، وتوثيق لعرى التعاون المشترك وخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية ودعم الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مؤكداً أن ما شهدته الزيارة من محادثات وإبرام عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مختلف المجالات، يجسد عمق الروابط الأخوية المتينة بين السعودية ومصر، وسعيهما إلى تعزيز صرح العلاقات التاريخية بينهما، بما يعود بالخير على البلدين وخدمة مصالحهما وتطلعات الشعبين.

وأوضح وزير الخدمة المدنية وزير الثقافة والإعلام بالنيابة خالد العرج في بيان بعد الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء نوّه بنتائج زيارة خادم الحرمين الشريفين إلى مصر، وما جرى خلالها من توقيع 17 اتفاقاً، ومن بينها اتفاق تعيين الحدود البحرية بين البلدين ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، وكذلك توقيع 21 اتفاقاً ومذكرة تفاهم استثمارية في عدد من المجالات، مما يؤكد الحرص على توثيق أواصر الأخوة والتكاتف بين البلدين، مشيراً إلى أن إنشاء جسر بري يربط بين البلدين اللذين يقعان في قلب العالم يعد كما أكد الملك سلمان بن عبدالعزيز خطوة تاريخية تتمثل في الربط البري بين القارتين الآسيوية والأفريقية، ونقلة نوعية ذات فوائد عظمى سترفع التبادل التجاري بين القارات إلى مستويات غير مسبوقة، وتدعم صادرات البلدين إلى العالم، كما يشكل الجسر منفذاً دولياً للمشاريع الواعدة في البلدين، ومعبراً أساسياً للمسافرين من حجاج ومعتمرين وسياح.

وأشاد المجلس بالحفاوة والترحيب اللذين لقيهما خادم الحرمين الشريفين والوفد المرافق لدى زيارته مجلس النواب في مصر، والاستقبال الشعبي الكبير الذي يعبر عن عمق العلاقة الوطيدة بين البلدين والشعبين، مثمناً مضامين الكلمة التي ألقاها الملك سلمان بن عبدالعزيز، أمام مجلس النواب المصري وأكد فيها على الدور المؤثر للمجلس في تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين، وأن المرتكز الأساس للعلاقات بينهما على المستويات كافة هي القناعة الراسخة لدى الشعبين السعودي والمصري بأن البلدين مترابطان.

وبيّن أن نائب خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها خادم الحرمين الشريفين من رئيس وزراء إثيوبيا هايلي ماريام دسالني، ونتائج استقباله لوزراء الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس مجلس النواب الأميركي بول راين، وعدد من أعضاء المجلس.

وشدد مجلس الوزراء على مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله وزير الإسكان وكبار مسؤولي الوزارة والمهتمين بالإسكان في القطاعين الحكومي والخاص، وتأكيده أن المملكة تسير على خطى النمو والتطور بكل ثبات مع التمسك بعقيدتها الصافية والمحافظة عليها، وستواصل بحول الله وقوته البناء وإكمال هذه المسيرة بالسعي المتواصل نحو التنمية الشاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة، وأن توفير السكن الملائم للمواطنين وأسباب الحياة الكريمة من أولوياته ومحل اهتمامه الشخصي.

ترتيبات جديدة لإيواء العاملات الهاربات
اطلع المجلس على نتائج اجتماع لجنة الحج العليا برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين، منوهاً بما يحظى به الحرمان الشريفان وقاصدوهما من الحجاج والزوار والمعتمرين من اهتمام ومكانة ورعاية من خادم الحرمين الشريفين، وحرصه الشديد ومتابعته المتواصلة وتوجيهاته الدائمة على أن تتكافأ جهود الرعاية والعناية المقدمة من الجهات المعنية بخدمة ضيوف الرحمن مع ما يحظى به الحرمان الشريفان والمشاعر المقدسة من قدسية وتعظيم، وما شرّف الله به المملكة قيادة وشعباً من خدمة الإسلام ورعاية الأماكن المقدسة، وتوفير الأمن والأمان والسلامة والاطمئنان لقاصديهما، والتشديد على ردع كل من تسوّل له نفسه المساس بأمن الحج والحجاج.
كما اطلع المجلس على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية في شأن التوصيات التي انتهت إليها اللجنة المشكّلة بأمر من المقام السامي لدرس أوضاع العاملات الهاربات من منازل كفلائهن ولهن مطالبات حقوقية، وكذلك العاملات اللاتي يقدمن من جوازات المطارات واللاتي يتأخر كفلاؤهن عن تسلّمهن، وتحديد الجهة الأنسب لإيواء هؤلاء العاملات، قرر مجلس الوزراء نقل مهمة إيواء العاملات المنزليات إلى وزارة العمل، وذلك وفقاً لعدد من الترتيبات، من بينها ما يأتي:
تتولى وزارة العمل مهمة إيواء العاملات المنزليات الهاربات من منازل أصحاب العمل، وكذلك اللاتي يقدمن من جوازات المنافذ ومراكز استقبال القادمات للعمل في مطارات المملكة الدولية. وتضع وزارة العمل - بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية - برنامجاً زمنياً لتنفيذ هذه المهمة. تُشكَّل لجنة من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل تتولى تحديد جميع المراكز والدُّور المختصة بإيواء الخادمات والعاملات المنزليات الهاربات والدور الملحقة بها، المطلوب نقلها إلى وزارة العمل.
تعيينات جديدة على المرتبة الـ 14
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الـ 14 وذلك على النحو الآتي: تعيين فهد بن عبدالله بن متعب المزيد، على وظيفة مستشار أمني بالمرتبة الـ 14 بوزارة الداخلية. تعيين طلال بن محمد بن محمود الدامري، على وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ 14 بالرئاسة العامة لرعاية الشباب. تعيين محمد بن سلطان بن محمد بن جريس، على وظيفة المدير العام لمكتب الرئيس العام بالمرتبة الـ 14 بالرئاسة العامة لرعاية الشباب. تعيين وليد بن عبدالله بن عبدالعزيز الرويشد، على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للتجارة الداخلية بالمرتبة الـ 14 بوزارة التجارة والصناعة. تعيين محمد بن علي بن مشبب القحطاني، على وظيفة المدير العام للشؤون القانونية بالمرتبة الـ 14 بديوان المراقبة العامة. تعيين المهندس محمد بن إبراهيم بن محمد الحسيني، على وظيفة خبير بحوث علمية بالمرتبة الـ 14 بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. تعيين عبدالله بن حسن بن عثمان النصر، على وظيفة خبير بحوث علمية بالمرتبة الـ 14 بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
استمرار «الدفاع» في تولي الحماية المسلحة للمطارات المدنية
بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، وافق مجلس الوزراء على استمرار وزارة الدفاع (القوات الجوية) في تولي مهمة توفير الأمن والحماية المسلحة للمطارات المدنية بالتنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني، وفق البرنامج الوطني لأمن المطارات، وذلك لمدة ثلاثة أعوام، على أن تستكمل خلالها الهيئة إيجاد كيان موحد للقيام بأمن المطارات وحمايتها.
كما اطلع المجلس على عدد من المواضيع العامة، ومن بينها التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي (1435/ 1436هـ)، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجّه حياله بما رآه.

التفريق رغم أنف الزوجة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145618

ياسر بن علي المعارك

ما أن انتهت ندوة (دور القضاء في حماية حقوق الإنسان) التي نظمتها هيئة حقوق الإنسان بمشاركة وزارة العدل وانتهت بتوصية الاهتمام بقضايا حقوق المرأة.. حتى فجعنا بفديو المواطنة مها التي تشكو من قرار محكمة العيينة القاضي بتطليقها من زوجها بناء على دعوى عدم تكافؤ النسب!

سنوات عديدة طويناها وقضايا عدم تكافؤ النسب تقبل في المحاكم بالرغم من أنها لحالات زواج مكتمل الأركان الشرعية والقانونية، بل وصدر في بعضها أحكام بالتفريق كان لها شظاياها المضرة من حيث تشتيت شمل الأسر وزراعة ألغام اجتماعية مستقبلية لا يدري مخاطرها إلا الله.

وبالرغم من تصريح وزارة العدل بأن ولي المرأة تقدم بطلب فسخ النكاح بسبب وجود غش في معلومات النسب التي قدمها الزوج والذي بدوره رد على بيان العدل بأن من طالب فسخ النكاح هم أخوال وأعمام زوجته وان نسبه صحيح ولا تشوبه شائبة.. إلا أن الثابت هي تلك التساؤلات الحائرة وأهمها... هل يحق للولي والقاضي تطليق الزوجة من زوجها رغما عنها وإن رضيت بنسبه وحتى لو بني على غش؟ وهل الأفضل من باب درء المفسدة تشتيت الأسرة بكل ما يحمله الأمر من مفاسد خافية وصريحة؟

وهل تنظر المحكمة للمفسدة الثابتة بعد التفريق ومنها ان الزوجة لن يقبل أبناء عمها بالزواج منها لكونها تزوجت بشخص أقل منهم نسباً إضافة إلى أن الأطفال سينشأون في بيئة أخوالهم وهم كارهون لهم؟

لقد تزوج بلال - وهو مولى- أخت عبدالرحمن بن عوف وهو من قريش، كما تزوج زيد بن حارثة، وهو مولى، زينب بنت جحش وهي مخزومية.. وهذه دلالة على البعد العدلي والمساواة في الإسلام وانه يقف على النقيض من أحكام التفريق بسبب تكافؤ النسب!

مجتمع بعضه يعيش قمة تناقضاته.. ينادون بالوحدة الإسلامية والمساواة في الإسلام وهم لا يقبلون زواج أبناء الوطن الواحد.. مجتمع ذكوري يجيز لنفسه الزواج بفتاة بلا نسب قبلي ومن أي جنسية ومذهب، ويحكم بعنوسة أخته بدعاوى النسب الأقل حتى لو كان طالب الزواج ممن (ترضون دينه وخلقه)، مجتمع بعضه يستغل الوصاية في عضل البنات وسرقة إرثهن والتحكم في قراراتهن المصيرية، دون مراعاة لنصوص الإسلام وعدالته التي حفظت حقوق المرأة وكرامتها من كل إهدار وجور!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• دور ملاحظة الشرقية" استضافت7435 عاملة منزلية في عام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14974157

الأحساء - «الحياة»
ناقش وزير الشؤون الاجتماعية ماجد القصبي مع الكوادر العاملة بمكتب المتابعة الاجتماعية ودار الحماية الاجتماعية في الأحساء والأقسام النسائية التابعة لها، سبل تطوير وتفعيل الدور الاجتماعي والعمل الاستراتيجي، للنهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية، في ظل التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية والإقليمية بما يصب في خدمة النزلاء والكوادر العاملة.
وبحسب مدير مكتب المتابعة الاجتماعية في الأحساء عثمان الدعيرم، بلغ عدد المستضافات من العاملات المنزليات في مكاتب المتابعة الاجتماعية بالمنطقة الشرقية العام الماضي 7435 عاملة منزلية، منهن 6557 عاملة في مكتب متابعة الدمام و878 في متابعة الأحساء.
وذكر الدعيرم أن المكتب يستضيف العاملات المنزليات من مناطق محافظة الأحساء كافة (الهفوف والمبرز والقرى الشرقية والشمالية وهجر الأحساء)، مؤكداً أن المكتب منذ العام 1404 يستضيف العاملات المنزليات الرافضات للعمل من مختلف الجنسيات بموجب محضر من الشرطة، إما من طريق الكفيل مباشرة أو من ينوب عنه، أو من طريق الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة إلى العاملات المنزليات المحالات من المطار.
وأشار إلى أن المكتب يشترط في قبول العاملة إحضار خطاب من الشرطة يستلزم سقوط أية قضية جنائية عليها، إضافة إلى عدم تعرضها لأي اعتداء جسمي أو جنسي أو مرض نفسي، وفي حال الاشتباه بوجود اعتداء أو مرض فيتم رفض قبولها إلى حين إحضار تقرير طبي من الجهة المختصة، مشيراً إلى أنه يشترط في تسلم العاملة من الكفيل إحضار أوراق ثبوتية للكفيل ولمن قام بإحضارها، وترك نسخ لإثباتاته وإثباتات العاملة من جواز السفر.
كما يقوم الكفيل أو من ينوب عنه بالتوقيع على أمانات العاملة التي بحوزتها أثناء دخولها المكتب بعد اطلاعه عليها، والتوقيع بالتعهد على إنهاء إجراءاتها خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام من دخولها المكتب، وفي حال عدم التجاوب أو التأخير فيتم رفع المعاملة إلى الإمارة لاتخاذ الإجراء اللازم، مضيفاً بأن إنهاء إجراءات العاملة يكون إما من طريق الكفيل أو المفوض من قبله، أو من طريق مكتب الوافدين في حال أن الكفيل مجهول.
من ناحية ثانية، تفقد وزير الشؤون الاجتماعية مشروع دار الملاحظة الاجتماعية الذي تقوم بإنشائه حالياً الوزارة، ويستوعب 240 نزيلاً من الأحداث الموقوفين أو ممن صدرت في حقهم أحكام قضائية.
في حين بحث الوزير مع كوادر مؤسسة الفتيات سبل تطوير آلية العمل في المؤسسة، بحضور المسؤولين والمسؤولات في جميع أقسام المؤسسة، مؤكداً أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية من جميع مؤسسات المجتمع الخيرية والتطوعية، وتفعيل أدوارهم وإسهاماتهم اجتماعياً، لتحقيق عمل ريادي في المجتمع.
كما اطلع القصبي على الخدمات المقدمة للمستفيدات من خدمات الرعاية الإيوائية والتأهيلية، وتقديم الخدمات المتعددة لهم بفرع دار التربية الاجتماعية للبنات، فيما عقد اجتماعاً مع الكادر الوظيفي والاستماع إلى مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة للمستفيدات، والاستفادة من ملاحظاتهم واقتراحاتهم في تطوير الأداء.
ووفقاً لمديرة دار التربية الاجتماعية للبنات نوال المنقور، فإن الدار سكن داخلي لفتيات الظروف الخاصة، إذ يقضين فيها غالب يومهن، فهي لهن سكن ومهجع ومأوى ومأكل، لذلك فهن يتفاعلن مع المكان مثل أية فتاة مع أسرتها، ولا يتعدى يومهن بعد المدرسة من عمل الواجبات والاجتماع مع الصديقات ومشاهدة التلفاز واستعمال الحاسوب أحياناً، وهناك إرشاد ديني يوماً من كل أسبوع.
ويتم تقسيم الفتيات بحسب السن، من عمر 8 إلى 12 عاماً يقمن في قسم خاص، وتقوم على شؤونهن اختصاصية واحدة، ومن 12 إلى 17 عاماً قسم يرعى نفسيات المراهقات منهن، وهناك قسم ثالث من الفتيات الصغيرات ذوات العبث الطفولي والنشاط الزائد، لافتة إلى أن الهدف من هذا الخلط هو سيطرة الفتاة الكبيرة على أختها الصغيرة بطريقة إيجابية، بحيث تستوعب منها التصرف السليم، بخاصة إذا ما كانت الفتاة الكبيرة متزنة وعاقلة.

كما تفقد وزير الشؤون الاجتماعية مركز التأهيل الشامل بالأحساء، ووقف على تقدم تنفيذ مشروع «همة»، لتطوير أعمال مراكز التأهيل الشامل، وأخذ جولة بالمركز، رافقه مدير المركز عبدالله المسعود، فيما استمع إلى شرح موجز عما يقوم به المركز وما يقدمه من خدمات. كما زار مركز التأهيل للإناث، واطلع على أحوال النزلاء وما تتوافر فيها من إمكانات والخدمات المقدمة لهم، موجهاً بمضاعفة الجهود والحرص على التعامل الإنساني مع هذه الفئة الغالية على الجميع، احتساباً للأجر وتأدية للأمانة.

وبحسب مدير مركز التأهيل الشامل بالأحساء عبدالله المسعود، فإن المركز يخدم 4227 حالة، منها 15 حالة في التأهيل الاجتماعي، و1383 حالة مستفيدة من نظام الإعانات، و 1542 حالة في نظام الإعفاء، و 744 حالة مستفيدة من الأجهزة الطبية، و543 حالة مستفيدة من برنامج السيارات، بينما يحتضن المركز 178 مقيماً، منهم 7 ذكور و171 من الإناث.

وأكد أن المركز يحتضن حالات من متوسطي وشديدي الإعاقة، إذ يتلقون خلال إقامتهم مختلف أوجه الرعاية والتأهيل الطبي والاجتماعي والمعيشي من خلال أقسام عدة، تشمل «القسم الطبي، وقسم العلاج الطبيعي، وقسم الأطراف الصناعية، والجبائر، والتغذية، والقسم الاجتماعي»، بإشراف عدد من الكوادر الوطنية المؤهلة، منها 142 حالة تخلف شديد، و18 حالة تخلف متوسط، و14 حالة تخلف بسيط، و24 حالة ضعف عضلات، و42 حالة شلل رباعي.

كما زار القصبي دار الرعاية النهارية بالأحساء، ووقف على ما يقدم في مراكز الرعاية النهارية من الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية، وفق ما تستدعيه حالات المستفيدين الذين يخضعون لمتابعة مستمرة، إلى جانب الإسعافات الأولية لأية إصابة أو نحوها، فيما اطلع في الوقت نفسه على البرامج المتعلقة بمجال التثقيف الصحي والإرشاد، للتعريف ببعض الإعاقات وأسبابها وطرق الوقاية منها وأساليب التعامل معها.

الحياة AL HAYAT

"الطفل المعنف": الأب ينفي... و"الاجتماعية" تبعث "فريق حماية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14974158

تبوك - فايز العنزي

أوضحت وزارة الشؤون الاجتماعية عبر حسابها الرسمي في «تويتر» أنها توصلت إلى الطفل المعنف الذي ظهر في مقطع فيديو متداول محبوساً خارج المنزل تحت أشعة الشمس في تبوك. وقالت: «بفضل الله، تم التوصل إلى عنوان الطفل، واستدعاء ولي أمره من طريق الجهات الأمنية، والشكر موصول لكل من تفاعل مع الحالة وزودنا بالمعلومات»، مضيفة أن فريقاً من الحماية الاجتماعية «توجه إلى مقر العائلة لزيارة الطفل في المنزل والاطمئنان على صحته».

وكان عدد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي تداولوا أمس مقطع فيديو لطفل معنف محبوس خارج منزله تحت أشعة الشمس، ما حمل الوزارة على التفاعل مع الحادثة ومتابعتها.

من جهته، قال الأختصاصي الاجتماعي مستشار الإرشاد الأسري في العلاج والتأهيل النفسي أحمد أبو شامة لـ«الحياة» إن الإجراء المعتاد أن يتم التحقق من البلاغ من طريق الفريق المختص بالحماية الاجتماعية حول حقيقة العنف من عدمه، بواسطة الدراسة الاجتماعية، ومن ثم إبداء التوصيات بحسب النتائج.

وأضاف: «إذا كان هناك تعنيف فسيتم تفعيل اللائحة الخاصة بقانون العنف والإيذاء، والتي تتطور من التوجيه والإرشاد إلى السجن والغرامة»، مؤكداً أنه إذا وقع على الضحية تعنيف فإن ذلك ستكون له آثار نفسية كبيرة بلا شك. مشيراً إلى أن الموضوع مبهم وغامض، على رغم وجود الصراخ والبكاء الذي يُشعر الطفل بعدم الأمان»، لافتاً إلى أن العلاج هو توفير جو أسري آمن للطفل، إلى جانب رعاية كاملة.

من جهتها، أكدت شرطة منطقة تبوك على لسان المتحدث باسمها المقدم خالد الغبان أنه «تم استدعاء صاحب المنزل الذي ظهر فيه أحد الأطفال عبر مقطع فيديو في الفناء، إذ كان والده يذهب إلى العمل وتقوم عمته بإيذائه ومنعه من دخول المنزل، وأن يبقى بعض الأحيان مدة طويلة تحت أشعة الشمس من دون أكل أو شرب، بحسبما تردد».
إلا أن والد الطفل، بحسب ما ذكره الغبان، أكد أن ابنه مصاب بإعاقة ذهنية، وله شقيق معوق أيضاً، إلا أن أياً من ابنيه لم يتعرض لأذى أو عنف أسري من أي شخص، وأن ما صدر عنه من استغاثة ناتجة من وضعه الصحي، ولا صحة لما ذُكر في الرسائل المنتشرة حول تعرضهما للإيذاء، وستباشر الجهات المختصة درس هذه الحالة بحكم الاختصاص.

تقدير "الأحوال" يقترب من "ذوي الاحتياجات" في "ضياء3"

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 رجب 1437هـ - 9 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14950704

الحياة -الرياض
أنهت الأحوال المدنية مشاركتها في المعرض السعودي الدولي الثالث لمستلزمات الأشخاص ذوي الإعاقة (ضياء ٣) بركن تعريفي عن خدماتها المخصصة لذوي الإعاقة، الذي أقيم في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض من تاريخ 27-29 جمادى الآخرة 1437هـ.
من جانبه، أوضح المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد بن جاسر الجاسر أن الأحوال المدنية حرصت على الحضور في أبرز الفعاليات والمعارض المقامة في مختلف مناطق المملكة، إذ خصصت الأحوال المدنية برنامجاً شاملاً يهدف للتعريف بالخدمات وتقديم رسائل توعوية للزوار. وأضاف: «الأحوال المدنية ركزت في ركنها المشارك بالمعرض على التعريف بخدمتي (تقدير) المخصصة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة غير القادرين على زيارة مكاتب الأحوال المدنية، وخدمة (أشّر) المخصصة للصم وذوي الإعاقة السمعية».
يذكر أن الأحوال المدنية أنهت أخيراً مشاركتها في معرض المرأة السعودية الخامس في مدينة الرياض، إذ كان مخصصاً للتعريف بالخدمات التي تقدمها الأحوال المدنية للمرأة السعودية، وقدمت خلاله عدداً من الرسائل التوعوية للمرأة كحثها على استخراج الهوية الوطنية والمحافظة على الوثائق الثبوتية التي تصدرها.

"الشورى" يستدعي الحصين لمساءلته عن الفواتير ... الثلثاء

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 رجب 1437هـ - 9 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14950604

الرياض - سعاد الشمراني
علمت «الحياة» أن مجلس الشورى قرر استدعاء وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين، لحضور اجتماع لجنة المياه والزراعة والبيئة في المجلس يوم الثلثاء المقبل، لمناقشته في شكاوى وتظلمات المواطنين في شأن ارتفاع قيمة فواتير المياه إلى مبالغ عالية، بعد تطبيق التعرفة الجديدة للمياه، التي أثقلت كواهلهم، واستيضاح عدد من النقاط المتعلقة بهذا الشأن.
وقال رئيس لجنة المياه والزراعة والبيئة الدكتور علي الطخيس لـ«الحياة»: «اللجنة تريد أن تستمع إلى الوزير في شأن ما أثير من شكاوى المواطنين، لتعرف ما لدى الوزارة وشركة المياه الوطنية من ردود حول ارتفاع قيمة فواتير المياه،

والتعرف على آلية التأكد من دقة القراءات ومعايرة العدادات، والعمل على حل مشكلة المواطنين مع الوزارة بسبب الفواتير، ومناقشة عدم وجود توعية كافية قبل تطبيق التعرفة».

وطالب الطخيس بسرعة تفعيل قرار مجلس الشورى، الصادر قبل عام تقريباً، بتكليف هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لتتولى تنظيم خدمات المياه، وأن تكون هي الحكم في ما يتعلق بشكاوى المواطنين، سواء أكانت حول الفواتير أم بسبب انقطاعات المياه، وغير ذلك، والتأكد من وجود هدر مائي أو تسربات داخل المنازل تؤدي إلى ارتفاع فواتير المياه من عدمه. وشدد على أهمية درس ما إذا كان هناك هدر مائي بالنسبة إلى المواطنين وعدم مبالاة بأهمية التقليل من الاستهلاك، كما تشير الوزارة، أم أنه خطأ في الفواتير كما يذكر المواطنون.

وفي سياق متصل، بدأت شركة المياه الوطنية في تصحيح أوضاعها، بعد الهجوم الذي طاولها الفترة الأخيرة من المستفيدين بسبب الفواتير العالية، التي وصلت إلى نسبة 2000 في المئة وبشكل متفاوت، والفوضى التي سببتها بعد وصول الضرر إلى فئة دون الأخرى، وسط استنكار من المستفيدين.

وبدأت الشركة في امتصاص غضب المستفيدين، بخصم قيمة التسربات، والكشف المجاني، وتصفية المتأخرات المالية من المستفيدين، وتمديد عمل مراكز خدمة العملاء، وإضافة تسعيرة الشرائح الجديدة وبشكل مفصل عبر هاتفها المجاني، وتسهيل إنجاز طلبات العملاء في شأن تقسيم الوحدات السكنية للعقارات، فضلاً عن إطلاق وزارة المياه والكهرباء حملة تعنى بترشيد الاستهلاك، والتعريف بالتعرفة الجديدة الأسبوع المقبل.

وبررت شركة المياه الوطنية ارتفاع أسعار الفواتير، بالتسربات داخل الوحدات السكنية، وأطلقت مبادرة للكشف عن التسربات الداخلية مجاناً لأكثر من 10 آلاف منزل في مدينة الرياض من ذوي الاستهلاك العالي، للتأكد من عدم وجود تسربات داخلية في المنزل، ما يتسبب في ارتفاع الاستهلاك، وذلك من خلال توسيع دائرة الكشف عن التسربات المنزلية وتوعية المستهلكين بمصادر تلك التسربات، إذ تعمل الشركة وبشكل يومي من خلال فرقها الفنية على تنفيذ برامج للكشف عن التسربات المنزلية.

وأوضحت الشركة أنه يتم توجيه العميل بأهمية معالجة التسربات حال ثبوتها، إذ يتم تزويد العملاء بتقارير تتضمن نقاط التسرب وحلول الإصلاح والإرشادات لخفض الاستهلاك، مشيرة إلى أنه يتم إعادة قراءة العداد بعد ثبوت إصلاح العميل للتسربات للتأكد من حجم الاستهلاك الفعلي، وخفضها من الفاتورة.

وكانت الشركة أعلنت تمديد العمل في مراكز خدمات العملاء في أربعة مراكز بمدينة الرياض، إضافة إلى زيادة يوم عمل جديد، وذلك لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين وتوفير الجهد والوقت، واستقبال طلبات الكشف عن التسربات المنزلية وبلاغات ارتفاع الاستهلاك، فضلاً عن تسهيل إنجاز طلبات العملاء في شأن تقسيم الوحدات السكنية للعقارات.

وبيّنت أن تمديد عمل مراكز خدمات العملاء يأتي ضمن منهجية الشركة الهادفة إلى خدمة العملاء على خدمات المياه.

وقالت الشركة إن مراكز الخدمات تقدم خدمات شاملة للعملاء مثل خدمة إيصال المياه، ومعالجة طلبات التسرب، والأعطال والفوترة، واستقبال طلبات الخدمات البيئية (الصرف الصحي).

الحياة AL HAYAT

• الشؤون الاجتماعية» تتفاعل مع حال خمسة أشقاء معوقين

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 رجب 1437هـ - 9 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14950608

الرياض - «الحياة»

تفاعلت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ما نشر في وسائل التواصل الاجتماعي في شأن حال خمسة أشقاء معوقين من الجنسية اليمنية، وشكلت فريق عمل ميداني وقف على حالهم حتى الساعة الثانية من صباح أمس (الجمعة) في مدينة جدة.

وأوضح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل أن «فريق الرعاية المنزلية المكون من طبيب وممرضات واختصاصية علاج طبيعي واختصاصيين نفسيين واجتماعيين، وقف على حالهم في

منزلهم وتابع حالهم حتى الساعة الثانية من صباح أمس، وتم فحص الأبناء ومتابعة حالهم الصحية، وتقديم الأجهزة والمعينات والأدوات الطبية للأسرة». مشيراً إلى أن والدة الأشقاء الخمسة لا ترغب في إدخال أبنائها في مراكز التأهيل، بل تفضل أن تقوم برعايتهم بنفسها، ولكنها تحتاج إلى من يساعدها في ذلك. وأكد المعيقل «إدراج الأبناء الخمسة في جداول الزيارات المنزلية، بواقع ثلاث زيارات أسبوعية على الأقل، كما تم توجيه الجمعيات الخيرية بتقديم الدعم اللازم للأسرة».

"الشورى": توصية باشتراط موافقة "الافتاء" على تعيين اللجان الشرعية في المصارف

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 1 جماد ثانى 1437هـ - 8 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14935295

كشف مجلس الشورى عن توصية تبنتها لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بأن يكون تعيين أعضاء اللجان الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية بموافقة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، مع تحديد معايير عملهم ونطاقه.
ويناقش المجلس في جلساته الـ31 والـ32 والـ33، والتي يعقدها الإثنين والثلثاء والأربعاء المقبلة مواضيع عدة عن تقارير مقدمة من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، والإدارة والموارد البشرية، والحج والإسكان والخدمات، واللجنة المالية، ولجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، والاقتصاد والطاقة، والشؤون الأمنية. وكذلك التصويت على توصيات لجنة المياه والزراعة والبيئة، وعلى مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة ووزارة الشؤون الإسلامية في المالديف، إضافة إلى التصويت على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة.
ففي الجلسة العادية الـ31، التي يعقدها (الإثنين) المقبل، يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، في شأن مشروع النظام البحري التجاري السعودي. ويتكون مشروع النظام من 391 مادة، موزعة على 10 أبواب، ويهدف المشروع إلى توحيد تنظيمات النقل البحري لجميع الجهات ذات العلاقة في نظام شامل موحد. وتطبق أحكام هذا النظام، بحسب إحدى مواده، على السفن السعودية والأجنبية، التي ترسو في موانئ المملكة أو مناطقها البحرية.
ويناقش توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية، حول التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1435-1436هـ، ومن أبرز توصيات اللجنة؛ المطالبة بالتوسع في البرامج التدريبية عن بعد، وبرامج إعداد وتطوير القادة، وزيادة الدورات التدريبية والبرامج الإعدادية الموجهة للعنصر النسائي، كما طالبت اللجنة في توصياتها بالتوقف عن تقديم البرامج الإعدادية للقطاع الخاص، والاكتفاء بما يقدم في هذا الشأن من الجهات التعليمية والتدريبية في القطاعين العام والخاص.
ويصوت مجلس الشورى خلال الجلسة أيضاً على توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات تجاه التقرير السنوي للهيئة الملكية في الجبيل وينبع للعام المالي 1435-1436هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير اللجنة المالية في شأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة ونظيرتها السويدية، لتجنب الازدواج الضريبي، ولمنع التهرب الضريبي، في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومشروع البرتوكول المرافق له. وكذلك مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 14 وتاريخ 10-3-1429هـ، المقدم من عضوي المجلس الدكتور عبدالعزيز السراني وعبدالعزيز الهدلق، استناداً للمادة الـ23 من نظام مجلس الشورى.
أما في الجلسة العادية الـ 32، التي يعقدها المجلس (الثلثاء) المقبل، فيناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، حول التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار للعام المالي 1435-1436هـ. ومن أبرز توصيات اللجنة؛ مطالبة الهيئة العامة للاستثمار بالعمل على توسيع نطاق مراكز الأعمال لتشمل تقديم الخدمات للكيانات السعودية، كما طالبت بتأسيس مكاتب لجذب الاستثمارات في الدول التي تستهدفها الهيئة العامة للاستثمار، ودعمها بكوادر سعودية مؤهلة.

كما يناقش تقرير اللجنة المالية في شأن التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1435-1436هـ، الذي ضمنته توصيات عدة، من أبرزها المطالبة بتخصيص نسبة من القروض والمنح التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية على شكل منتجات وطنية. ويصوت المجلس في هذه الجلسة على توصيات لجنة المياه والزراعة والبيئة، في شأن تقرير الأداء السنوي لهيئة الري والصرف في الأحساء، والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1435-1436هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
كما يصوت على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة ووزارة الشؤون الإسلامية في المالديف في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف.
ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة، مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مقترح تعديل المواد الـ 18 والـ19 والـ 22 والـ 25 من نظام الضباط، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 43 وتاريخ 28-8-1393هـ، والمقدم من عضوي المجلس الدكتور حمد آل فهاد واللواء مهندس حمد الحسون، استناداً للمادة الـ23 من نظام مجلس الشورى.
أما في الجلسة العادية الـ 33 التي يعقدها المجلس (الأربعاء) المقبل، فيصوت على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، من أبرزها مطالبة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بتعزيز التواصل مع القطاعات القضائية والأمنية والعلاجية، لمعرفة المشكلات الموجودة والسعي إلى علاجها.
وذلك بعد أن يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات أثناء مناقشة تقرير الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي 1435-1436هـ في جلسة سابقة. وفي هذا الجانب يناقش المجلس توصية جديدة تبنتها اللجنة من توصية إضافية قدمها عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، تطالب بأن يكون تعيين أعضاء اللجان الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية بموافقة الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء مع تحديد معايير عملهم ونطاقه.

الشؤون الاجتماعية تشارك في برنامج تدريبي للحماية من إيذاء الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145478

شاركت وزارة الشؤون الاجتماعية في الدورة التدريبية (الثانية عشرة) للمهنيين المتعاملين مع حالات إيذاء الأطفال "متعددة التخصصات"، التي نظمها برنامج الأمان الأسري الوطني وذلك في مقر جامعة الملك سعود للعلوم الصحية.
وجاءت مشاركة الوزارة بورقة عمل حول "التقييم والتدخل الاجتماعي" قدمتها موضي الزهراني أخصائي نفسي أول قائدة ملف (تحدي تزايد حالات العنف الأسري في برنامج التحول الوطني).
وسلطت الزهراني الضوء على إجراءات التدخل الاجتماعي لحماية الأطفال المُعنفين تبعاً لمستويات الخطورة، وأكدت على المتدربين المشاركين الذين يمثلون عدداً من الجهات المختلفة ذات العلاقة أهمية الاطلاع على أنظمة الحماية الاجتماعية والالتزام بتطبيقها وخاصة نظام حماية الطفل، حيث سيهم ذلك على معرفة القوانين والإجراءات النظامية التي يمكن اتخاذها عند رصد حالات العنف وكيفية التعامل معها على الوجه الأمثل. وطرحت الزهراني في ختام ورقتها توصيات هامة أبرزها اعتماد دليل اجرائي واضح المعالم والصلاحيات والمسؤوليات للمعنيين بمباشرة حالات الأطفال في الجهات المختلفة، وأهمية التنسيق الاجرائي بين تلك الجهات بما لا يسيء للخدمة المقدمة للأطفال المحتاجين للحماية.

العدل توضح ملابسات قضية تطليق زوج من زوجته بمحكمة العيينة القضاء: عضل الأولياء سبب موجب لفسخ ولاية التزويج من الولي العاضل

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 رجب 1437هـ - 9 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145192

الرياض – مبارك العكاش

أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل الشيخ منصور القفاري المستشار أن القضاء في المملكة يطبق أحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت بأعدل الأحكام وأرقى النظم في حفظ الدين والنفس والعرض والمال والعقل، على نحو يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، ويمنع من الظلم والجور، مبيناً أن من أظلم الظلم الذي حرمته الشريعة عضل الأولياء لمولياتهم بالامتناع من تزويجهن بالأكفاء، مضيفاً أن مما استقر عليه قضاء المملكة اعتبار عضل الأولياء سبباً موجباً لفسخ ولاية التزويج من الولي العاضل، كما أن المستقر قضاءً أن المعتبر في الكفاءة بالنكاح كفاءة الدين وليس النسب، أما امتناع بعض الناس ابتداءً عن تزويج من لا يُرضى لنسب ونحوه، فهذا داخل في خيار الناس ورغباتهن، مؤكداً أن هذه المبادئ التي استقر عليها القضاء في المملكة صدرت بها قرارات الهيئة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى (السابق) ، وقرارات المحكمة العليا.

الكفاءة بالنكاح كفاءة الدين وليس النسب

جاء ذلك تعليقاً على ما تداولته وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي حول قضية منظورة بمحكمة العيينة صدر فيها حكم ابتدائي يقضي بتطليق زوج من زوجته، وما تضمنه المنشور من معلومات مغلوطة استغلها البعض في الإساءة لعدالة المملكة وقضائها الشرعي الذي يستمد قواعده من أحكام الشريعة الإسلامية التي جاءت بالعدل بين الناس والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات والتكاليف.

وقال: القفاري إنه سبق أن صدر قرار الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى رقم (١٢٢٨ / ٥) وتاريخ ١ / ٨ / ١٤٢٨ه والذي نصه: (الأصل إنما هو الكفاءة في الدين، وذلك في الدماء وغيرها، لعموم الأدلة من القرآن والسنة، وحديث "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه.." هو الأصل، ومجرد الخلاف لا تُرد به السنة، أما الامتناع ابتداءً عن تزويج من لا يُرضى لنسب ونحوه، فهذا داخل في خيار الناس، وأما إبطال عقود شرعية صادرة عن رضا المرأة، وولي أمرها، بمثل دعوى أخ ونحوه رغم رضا المرأة وأبيها، فأمر غير صالح).

كما جاء في قرار المحكمة العليا رقم (٣ / ٣ / ٨) وتاريخ ١٠ / ٢ / ١٤٣١ه ونصه: (الأصل في العقود الصحة، إلا إن خالفت نصًا من كتاب الله، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يظهر في عقد نكاح المرأة بمن لا يكافئها في النسب أنه مخالف لنص من كتاب الله -سبحانه-، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فالأصل سلامته وصحته، ولكل قضية ظروفها وملابساتها)).

فيتبين مما تقدم بأن المبادئ والقرارات القضائية لا تفرق بين الأزواج لعدم تكافؤ النسب، وأن الأصل هو الكفاءة في الدين، كما جاء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، غير أن لكل قضية حيثياتها وملابساتها والتي قد لا يظهرها أحد الأطراف عند إثارة قضيته إعلامياً.

وحول قضية محكمة العيينة التي تم تداولها من قبل البعض كشف القفاري أن المرأة سبق أن تقدمت للمحكمة بدعوى عضل ضد وليها وقد نظرت المحكمة في الدعوى واستدعت الولي وتحققت من الدعوى ولما ثبت لها صحة الدعوى حكمت بثبوت العضل ونقلت الولاية إلى من يليه من الأولياء وفق ما تقضي به القواعد الشرعية، ثم قام هذا الولي بالعقد للمرأة على أحد الخطاب الذين تقدموا لخطبتها.

وأردف أنه بعد عقد النكاح تقدم هذا الولي إلى المحكمة يطلب فسخ العقد الذي أجراه بحجة أن الخاطب مارس الغش والتدليس في المعلومات التي قدمها عن نفسه وتم تزويجه بناء عليها، لتنظر المحكمة في دعوى الولي بحصول الغش

والتدليس المؤثر في ركن الرضا الذي هو أحد أركان العقد، وأجرت المحكمة في هذه الدعوى ما تقتضيه القواعد القضائية.
وبيّن القفاري أن الحكم لا زال حكماً ابتدائياً ولم يكتسب الصفة النهائية ويحق لأطراف النزاع الاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة، والتي ستدقق الحكم من قبل دائرة مكونة من ثلاثة قضاة، تدققه من حيث سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والمبادئ القضائية المستقرة، وتتحقق من أن محكمة الدرجة الأولى كيّفت وقائع القضية تكييفاً صحيحاً وأكد القفاري على ان المخرجات القضائية تسير وفق عمل مؤسسي واضح، وتدقيق الحكم من قبل المحاكم الأعلى درجة أحد ضمانات التقاضي التي أوجبتها الأنظمة القضائية في المملكة، دعماً لتحقيق العدالة المنشودة بإذن الله تعالى.
ودعا القفاري في ختام حديثه إلى عدم تداول معلومات غير صحيحة ذات صلة بالقضاء وبناء النتائج عليها وإطاء الفرصة للمتربصين من أعداء هذه البلاد للإساءة لعدالتها أو التشكيك في نزاهة قضائها وسلامة استمداده ومرجعيته.

إثبات 4539 زوجة وطفلا للجالية الميانمارية خلال شهر

رئيس محكمة الأحوال الشخصية بمكة:

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 1 رجب 1437هـ - 8 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/670377

سعود العيد – جدة
حظيت الجالية الميانمارية المقيمة في المملكة بالرعاية مُنذ أن وفدت إليها قبل أكثر من ستين عامًا، ففي عام 1373هـ تم منحهم إقامات بمهنة (مجاور للعبادة)، وفي عام 1380هـ صدر الأمر السامي بمنحهم إقامات بدون جواز سفر، وفي عام 1388هـ صدر الأمر السامي بتنظيم أوضاعهم واستقبال مجموعة كبيرة منهم لحمايتهم من تلك الأوضاع غير الإنسانية التي يعيشونها في بلادهم، وفي عام 1398هـ تواصل منحهم إقامات مع بقية المقيمين، وفي عام 1404هـ استمر منحهم إقامات نظامية، وفي عام 1421هـ تم منحهم إقامات بسمات أكثر توثيقًا مما سبق، وفي عام 1434هـ انطلقت عملية التصحيح الشاملة، ولا تزال قائمة.
الجالية الميانمارية.. عقود من الأمن والاستقرار بالمملكة
كشف رئيس محكمة الأحوال الشخصية بمكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الكلية لـ«المدينة» عن إنجاز المحكمة أكثر من 7 آلاف معاملة للجالية الميانمارية خلال 30 يومًا، بناءً على التوجيهات السامية بتصحيح وضع الجالية الميانمارية وإنهاء جميع إجراءاتها القضائية المتعلقة بمحكمة الأحوال الشخصية. وأضاف: إن المحكمة كلفت القضاة وموظفي المكاتب القضائية بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي للنظر في هذه المعاملات، والمتمثلة في إثبات الزواج والأولاد وإثبات الإعالة والحالة الاجتماعية، حيث بلغت إنهاءات إثبات الزوجة والأولاد للجالية الميانمارية (4539) معاملة فيما بلغت إنهاءات إثبات الإعالة (2545) معاملة. وأشار إلى الدعم والمساندة المقدم للمحكمة من قبل معالي وزير العدل رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بتوفير كل الإمكانات والاحتياجات اللازمة لأداء هذه المهمة.

صحة مكة لـ "عكاظ": منع سفر الطبيبة حتى الانتهاء من التحقيقات

مستشفى خاص يتسبب في وفاة مواطنة أثناء الولادة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160410/Con20160410833779.htm

عبدالعزيز الربيعي، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

اتهم مواطن مستشفى خاصا بمكة المكرمة «تحتفظ عكاظ باسمه» بالتسبب في وفاة زوجته أثناء الولادة.

وقال الزوج المكلوم عماد عصمت لـ «عكاظ»: «إن زوجتي تهاني خياط داهمتها آلام المخاض صباح السبت الماضي، لتنذر بخروج طفلها السادس إلى الحياة، ما دفعني بالذهاب بها إلى المستشفى رغم أنها ما زالت في بداية شهرها التاسع، ولعل إحساسها بما سيحصل لها كان سببا في رغبتها بمغادرة المستشفى لجلب مستلزمات الطفل والعودة مرة أخرى، ولم تنجح جميع محاولاتها للخروج من المستشفى، فالطبيبة التي عاينتها ذكرت أن زوجتي ستلد ولا مجال لخروجها من المستشفى أو حتى ذهابها لدورة المياه».

وأضاف عماد: دخلت زوجتي فورا إلى غرفة الولادة برفقة والدتها، وهناك حاولت الطبيبة جاهدة إجبارها على الولادة وتم إعطاؤها إبرتي طلق صناعي، ومضت عدة ساعات ولم تلد، وبحسب رواية والدتها التي كانت ترافقها «أن الطبيبة تسببت لها بنزيف»، بعدها تم أخذها إلى غرفة الولادة ووضعت طفلها تميم.

وتابع الزوج: بعدها تم إدخال تهاني إلى غرفة الإفاقة، حيث كانت تنتظرها والدتها ولم تكن بخير وكانت بالكاد تتحدث وتنزف بشدة، عندها اتصلت على جوال والدتها للاطمئنان، ثم ذهبت إلى المستشفى وحاولت الحديث مع الطبيبة بعد أن شاهدت زوجتي مغمى عليها، وفي المساء أغلقت جميع أبواب الغرفة وأخلي القسم من الأطباء والإداريين ما اضطرني لركل الباب واقتحام القسم أنا وأطفالي وأم زوجتي وشقيقها، لأجد اثنين من عمال النظافة يزيلان آثار الدماء على الأرض، ولم يظهر عليها أي دليل بأنهم أجروا لها عملية جراحية لمحاولة إنقاذها، مايؤكد وفاتها عندما شاهدتها أول مرة إضافة إلى أن جثتها كانت باردة وفكها السفلي كان ساقطا، عندها هرب العاملان من الخوف، وتم استدعاء الشرطة من قبل أمن المستشفى بسبب حالة الغضب التي كنا عليها والتي لم تحدث التلفيات التي ادعوها في محضر الشرطة، وتم أخذي إلى مركز شرطة الكعكية وسجلت أن سبب وفاة زوجتي جنائي وأخبرني الضابط أنه يتوجب علي تقديم شكوى إضافة إلى ذلك في الشؤون الصحية.

ولم يستوعب عماد -زوج المتوفاة بخطأ طبي- تلك الصدمة ليصعق بعد أيام باتصال مركز شرطة المنصور يخبره بضرورة مراجعة القسم هو وأبناؤه الخمسة لوجود شكوى ضدهم من إدارة المستشفى تتهمهم بالاعتداء على الفريق الطبي وتلف أجهزة المستشفى، إضافة إلى أنه علم بواسطة مصادره أن إدارة المستشفى تطالبه بتسديد 900 ألف ريال قيمة الأجهزة التي تم تحطيمها -كما يدعون- نافيا جميع ادعاءاتهم، مؤكدا أن هذه محاولة منهم للضغط عليه للتنازل عن شكواه ضدهم.

من جانبه، أكد شقيق المتوفاة عبدالله خياط لـ «عكاظ» عدم صحة الادعاءات التي تقدم بها المستشفى الخاص للشرطة ضد العائلة، والدعوى كيدية، مبينا أن الهدف من ذلك هو المساومة على الشكوى التي تقدموا بها ومطالباتهم بالتحقيق ومعاقبة المستشفى والمتسببين في وفاة شقيقته.

من جهة أخرى، تباشر اليوم (الأحد) اللجنة التي وجه بتشكيلها مدير صحة مكة المكرمة الدكتور مصطفى بلجون التحقيق مع الفريق الطبي الذي قام بإجراء العملية الجراحية للسيدة تهاني خياط، وتسبب في وفاتها -على حد قول أسرتها-.

وأوضح متحدث الصحة في المنطقة عبدالوهاب شلبي أن التوجيهات صدرت بتشكيل لجنة من مستشفى الولادة والأطفال في مكة المكرمة جهة الاختصاص للوقوف على الحالة وملف المتوفاة ومعرفة السبب الحقيقي في الحادثة، مؤكدا أن الشؤون الصحية أوقفت سفر الطبيبة حتى الانتهاء من التحقيقات.

قاض سابق: دار ملاحظة جدة فوضوية والصغار يعانون التحرش

المصدر: جريدة الوطن الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259378&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي، عبدالرازق الإدريسي
كشف القاضي السابق لدار الملاحظة في جدة الشيخ نصر اليمني لـ"الوطن" أن وضعية دار الملاحظة الحالية لا تتناسب مع النزلاء، واصفا ذلك بـ"الفوضوية ".

فترة توقيف

أكد اليمني وقوع تجاوزات وإهمال وعدم متابعة إجراءات سير قضايا النزلاء في المحاكم بسب قصور واضح من إدارة الدار، موضحا أنه حاول السعي إلى إنهاء إجراءات عدد من قضايا أحداث بمخاطبة قضاة المحاكم، إما في سرعة إنهاء تلك القضايا والحكم على الحدث أو متابعة إجراءات معاملة لمحكوم انتهت فترة توقيفه في الدار ولم يسمح له بالخروج.
وأوضح أن القصور والإهمال تجاوزا مقر الدار إلى حلقات تحفيظ القران التي يديرها مقيم اتخذ من هذه المهنة مسلكا للوصول إلى موظفي الدار والزور من أجل تقديم عروض لهم عن عقارات مختلفة، فأصبح سمسارا عقاريا يعمل في الواسطة لإتمام عملية البيع بين المشتري والبائع مقابل أجر بدون وجود رقابة من قبل الإدارة على ذلك.

جرائم قتل ومخدرات

أكد اليمني أن هناك حالات تحرش تحدث من قبل الأحداث المقبوض عليهم في جرائم كبرى ضد الآخرين الذين سبق أن ارتكبوا جرائم لا تستحق وضعهم مع أصحاب الجرائم الكبرى، كاشفا عن واقعة تحرش حدثت داخل الدار كان ضحيتها أحد الأطفال الذي أهملته أسرته، فدفعه ذلك إلى ارتكاب مخالفة بسيطة أودع على إثرها إلى دار الملاحظة، مشيرا إلى أن المتحرشين بالطفل كانوا من النزلاء المرتكبين جرائم قتل ومخدرات وغيرها، مما يؤثر ذلك على سلوكيات العديد من الأطفال المدعين في الدار بجرائم بسيطة.

رواتب مناسبة

كشف مصدر لـ"الوطن" أن هناك اتفاقا بين وزارة الخدمة المدنية متمثلا في فرع المالية من أجل توطين وظائف الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في دور الملاحظة الاجتماعية حتى لا يتم الاستغناء عنهم وتثبيتهم في دور الملاحظة برواتب مناسبة، وفي تقرير إحصائي للشؤون الاجتماعية أوضح أن عدد الجرائم التي قبض فيها الأحداث عام 1434-1435 ما بين جرائم كبرى بلغ عددها 405 جرائم منها اعتداء على أملاك الغير "47 قضية"، واعتداء بسلاح أبيض 49، وقضايا أخلاقية 185، وترويج مخدرات 36، وقتل 41، وسرقة 47، بينما بلغ عدد القضايا التي لا تستحق وضع مرتكبيها مع أصحاب القضايا الكبرى 225 قضية منها 36 مخالفة مرورية، و 113 مضاربة، وقضايا أخرى بسيطة بلغ عددها 76 قضية.
من جهتها، اتصلت "الوطن" بوزارة الشؤون الاجتماعية "العلاقات العامة" وكذلك مدير الشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي منذ 4 أيام مضت، لكنها لم تجد إجابة، مبررين ذلك بالانشغال في أمور أخرى.

نزاهة: انضباط الشركات يفوق الجهات الحكومية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259451&CategoryID=5

الرياض: عبدالله الغنمي
أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" أن الانضباط والحوكمة في الشركات أفضل بكثير من المعمول به في الجهات الحكومية، لافتة إلى أنها تقوم بدراسة حالات وبلاغات عن الشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن 25% كالسعودية للكهرباء، والمياه الوطنية، والاتصالات، وبترو رابغ، وسابك، ومعادن، وأنه تجري متابعة ما تم رصده من ملاحظات ومخالفات.
ووفقا لتقارير رسمية، أشارت "نزاهة" إلى أن زياراتها إلى الجهات الحكومية لم تكن بهدف المجاملة، بل أسهمت في تفهم دور الهيئة، وما يجب على الجهات الحكومية، وإن لم يكن ذلك بالمستوى الذي تأمله.

حماية الطفل من التحرش بحروف الهجاء

المصدر: جريدة الوطن الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=259440&CategoryID=3

الدمام: زينة علي 09-04-2016 PM 11:51
استحدث تربوي طريقة جديدة لتوعية الأطفال ضد التحرش، التي قد يتعرضون له في محيطهم الاجتماعي، وذلك باستخدام حروف الهجاء، التي وظفها لتكون وسيلة لتثقيف الطفل في مراحل تعليمه الأولى، بحيث يرتبط كل منها بنصيحة تتناسب مع سنه، يحتاجها لحماية نفسه من التحرش والإيذاء.
حروف الهجاء
قال أحمد العلوي مؤلف كتاب "أ ب سلامة الأطفال من التحرش" لـ"الوطن" "اخترت الحماية من التحرش لتكون موضوع كتابي التربوي الأول لكثرة ما ظهر في الآونة الأخيرة من قصص وحالات تحرش بأطفال في مجتمعاتنا المحافظة، وهو من المواضيع التي لا يحب الناس الخوض فيها، لذلك قمت بدمجه بشكل تربوي واضح مع تعلم الحروف الهجائية، ليسهل على المربين إيصال المعلومات بشكل مبسط وتدريجي".
وأضاف أن "التحرش موجود في كل الفترات الزمنية وفي جميع الشعوب، ولكن لم يصل في أي مجتمع إلى حد الظاهرة، وقد تكون هناك معلومات لا يمكن الوصول إليها بحكم خصوصية المجتمع، وعدم التكلم في مثل هذه المواضيع علنا، ولكن بدراسة الوقائع المتوفرة وجدت أن جميع القصص كان بالإمكان تفاديها لو كان الطفل يملك المعرفة البسيطة فقط بأساسيات الحماية من التحرش".
وأشار إلى أنه حين بدأ بتأليف الكتاب وجد أنه من غير المجدي تثقيف الأطفال دون إشراك المربين في الموضوع، لذلك قرر الكتابة إلى طرفي المعادلة كل بأسلوبه للوصول إلى المعرفة التي تحمي الصغار خارج المنزل من التعرض للإيذاء أو التحرش اللفظي.
كتيبان للطفل والمربي
أوضح العلوي أن "الفكرة هي تقديم طريقة مبتكرة لإيصال المعلومة سواء إلى المربين أو الأطفال فيما يخص موضوع التحرش وكيفية الوقاية منه، ونفذت الفكرة من خلال مجموعة تتضمن عدة عناصر، هي كتابان أحدهما موجه للطفل

والآخر للمربي، وقلم رصاص وأقلام تلوين لكي يستخدمها الطفل عند استخدام الكتيب الخاص به والمسمى كتيب المرح، ويتناول الكتيبان 28 نصيحة، كل منها يأتي بشكلين: أحدهما موجه للطفل من خلال الكتيب الخاص به، والآخر موجه للمربي وموجودة في الكتيب الخاص به، وفي كتيب الطفل كل نصيحة موجهة تحوي تمرينا بسيطا على شكل لعبة تناسب عمره".

"الشورى" يناقش استقدام العاملات من تشاد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14992321

الرياض – سعاد الشمراني

على رغم اتهام المتحدث باسم مكاتب الاستقدام مجلس الشورى بأن توصياته لا تقدم ولا تؤخر، إلا أن المجلس لا يزال مستمراً في نقاشاته تلك، وكان الاستقدام من دولة تشاد الأفريقية هذه المرة، هو موضوع التداول تحت «القبة» الأربعاء المقبل.

وعلمت «الحياة» أنه ستجري مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل ووزارة الوظيفة العامة في جمهورية تشاد، وهو اتفاق ينص على تنظيم آليات إرسال العمالة المنزلية (الرجالية والنسائية) من تشاد إلى المملكة، وما تضمنتها من مسارات، بينها تكاليف وأجور العمالة المنزلية التشادية، إضافة إلى موعد بدء إصدار التأشيرات الخاصة باستقدام العمالة عبر موقع «مساند» الإلكتروني، المعني بشؤون العمالة المنزلية.

من جهة أخرى، يناقش المجلس اليوم (الإثنين) تقرير لجنته المالية في شأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة السويد لتجنب الازدواج الضريبي، ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، ومشروع البروتوكول المرافق له.

وعلمت «الحياة» أن الاتفاق يعد إطاراً قانونياً مستقراً يحدد العلاقات الضريبية بين المملكة والسويد، ويحدد بشكل واضح المعاملة الضريبية عند ممارسة مقيم من إحدى الدولتين للنشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى، وتضمن عدم الازدواج الضريبي على الدخل المتحقق من نشاط المستثمر.

وأكد مصدر أن هذا الاتفاق يقلل العبء الضريبي على المستثمرين، مضيفاً أنه «يحقق لهم الشفافية في المعاملة الضريبية، ويوفر لرجال الأعمال ميزات وتخفيضات ضريبية لإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية المشتركة، والبحث عن آليات وفرص لدعم التجارة بين البلدين وكذلك بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المشتركة».

وذكر المصدر أن اتفاقات منع الازدواج الضريبي التي توقعها المملكة تهدف إلى القضاء على الازدواج الضريبي للمواطنين والشركات المتعاقدة الأخرى، كما تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مناسبة لجذب رؤوس الأموال بين الطرفين المتعاقدين، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق يأتي في ظل حجم التبادل التجاري بين البلدين البالغ نحو 6900 مليون ريال.

"تعليم جدة": عقوبات على مدرسة الطفل السلمي ومديرها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14992296

جدة - عثمان هادي

أصدرت الإدارة العامة للتعليم بجدة، ممثلة في اللجنة المكلفة بالتحقيق في حادثة وفاة الطالب نواف السلمي داخل الحافلة الخاصة بمدرسة الأقصى الأهلية، عقوبات عدة بحق المدرسة ومديرها، ولكل من له صلة بالحادثة. وأوضح المتحدث باسم تعليم جدة عبدالمجيد الغامدي أن مدير التعليم تابع مجريات التحقيقات التي قامت بها اللجنة المكلفة، المكونة من مدير مكتب التعليم الأهلي بجدة رئيساً، وعضوية كل من مدير الأمن والسلامة، ومدير مكتب التعليم بالنسيم، ومندوب من المتابعة، ومندوب من النقل المدرسي، ومندوب من الشؤون القانونية.

وأضاف الغامدي أنه بناءً على التحقيقات وما رصدته اللجنة حول الحادثة اتضح التفريط التام من سائق الحافلة، لعدم تفقده لها بعد نزول الطلاب، والقصور من إدارة المدرسة في تفقد الغياب، وإعمال وتفعيل التعميم الصادر من إدارة التعليم في هذا الشأن، الذي يؤكد على أن يقوم مسؤول النقل المدرسي بتفقد الحافلة، كما اتضح قصور المدرسة في ما يخص اختيار السائقين وتدريبهم ومتابعة أعمالهم باعتبار الحافلة ملكاً للمدرسة.

وبناءً على ذلك أوصت اللجنة المكلفة بتحميل مدارس الأقصى الأهلية الالتزامات المترتبة على الحادثة كافة، وإحالة مدير المدرسة إلى لجنة مديري المدارس لاستكمال إجراءات إعفائه، مع إيقاع عقوبة إدارية، ومتابعة مجريات القضية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام في ما يخص سائق الحافلة، وتطبيق لائحة الجزاءات على المدرسة في ما يخص الحالة المتعلقة بسلامة النقل المدرسي، التي تشمل العقوبات المالية على الإداريين المعنيين بالمدارس، ورفع ملف القضية إلى محافظ جدة ووزير التعليم وهيئة التحقيق والادعاء العام. وبيّن الغامدي أن اللجنة المكلفة أوصت بعدد من التوصيات الخاصة بالأمن والسلامة، ومنها: أن تقوم الإدارة ممثلة في إدارة الأمن والسلامة ومكتب التعليم الأهلي والنقل المدرسي، ومكاتب التعليم كافة بوضع خطة ميدانية، وعمل مراجعة شاملة للأمن والسلامة في مدارس البنين والبنات الحكومية والأهلية والعالمية كافة، إضافة إلى توقيع تعهد خطي من سائقي حافلات النقل المدرسي بالمدارس الأهلية بالتأكد من نزول جميع الطلاب وتحملهم المسؤولية في ذلك، وضرورة حصول سائق الحافلة المدرسية على رخصة عمل من إدارة التعليم، بعد إجراء الاختبارات اللازمة، والتأكيد على مديري ومديرات المدارس بالمتابعة للأمن والسلامة عموماً، والنقل المدرسي خصوصاً، وتفعيل التعاميم والأدلة الإجرائية في هذا الشأن، والعمل على إيجاد مشرفين بالمدارس يكون من مهماتهم الإشراف على النقل المدرسي. واختتم المتحدث الرسمي لتعليم جدة البيان بالتأكيد على جميع المدارس بتفعيل وسائل الأمن والسلامة، مبيناً أنه «لا تهاون في ما يخص سلامة أبنائنا الطلاب وبناتنا الطالبات».

تداول ومناقشة تجارب دول التعاون

ندوة "خليجية" في الرياض لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145621

الرياض- صالح الحميدي

نوه أسامة بن عبدالعزيز الربيعة نائب الرئيس العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالدعم اللا محدود الذي تجده الهيئة من خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، وقال الربيعة ل "الرياض" ان الهيئة تستمد عملها بعد الله من هذا الدعم مؤكدا أن خادم الحرمين رعاه الله دائما يؤكد ويوجه لمتابعة حماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري في كل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص الذي يشارك مع القطاعات الحكومية في اي عقود وقال ان المواطن هو الاساس في كل عمل تقوم به الهيئة وبالتالي نحتاجه في ان يكون العين الساهرة والمتابعة وان كان لديه أي ملاحظة او شكوى او بلاغ او شعور بان هناك خللا في أي مشروع او فساداً مرتكباً بأن عليه ان يأتي ويبلغنا وقد وضعنا مجموعة من الطرق للوصول واستقبال البلاغات مؤكدا حرص الهيئة الدائم على التواصل مع المواطن.

الربيعة : الهيئة تستمد عملها من دعم خادم الحرمين

وقال د.عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة ان مكافحة الفساد وحماية النزاهة لا يمكن ان يتحقق على نحو فعال إلا من خلال تكاتف الجهود على المستوى الوطني و الاقليمي و الدولي. واشار في كلمة القاها نيابة عن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مفتتحا ندوة التعاون الخليجي في مكافحة الفساد"التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" صباح امس بفندق "رافال كمبنسكي" بالرياض الى ان ما وصل اليه التعاون بين دول المجلس متقدما يدعو الى المزيد من التعاون لمكافحة الفساد وحماية النزاهة والعمل على إيجاد آليات عمل ووسائل مشتركة تحقق ذلك وهو الدور الذي تقوم به لجنة رؤساء الاجهزة المختصة بمكافحة الفساد بدول المجلس لتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الذي يتطلع له قادتنا حفظهم الله.

العبدالقادر : حماية النزاهة يمكن أن تتحقق بتكاتف الجهود

ونوه العبدالقادر باهمية الندوة في تحقيق المزيد من التعاون الفعال بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد و قال ان تجارب دول المجلس المشاركة في الندوة تستحق التعرف عليها والاستفادة منها مضيفا ان التعرف على الوضع الراهن للتعاون بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد في دول المجلس سوف يفتح افاقا متسعة لتطوير هذا التعاون.

وقد شارك في الندوة التي اقيمت فعالياتها امس على مدار جلستين متخصصون من المملكة وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان و جاء المتحدث الاول مشيرا الى تجربة دولة قطر في الرقابة على تنفيذ العقود حيث تحدث كل من محمد بن على المري مدير ادارة الشؤون الادارية والمالية بهيئة الرقابة الادارية والشفافية بدولة قطر وعلي حسن البوحدود المدير التنفيذي للمشتريات والشؤون المالية باللجنة العليا للمشاريع والارث بدولة قطر عقبه تحدث د. عبدالله بن سليمان العمار المستشار بادارة العقود والمشروعات بنزاهة حول تجربة المملكة في الرقابة على تنفيذ العقود وجاء المتحدث الثالث محمد بن راشد الزعابي مدير ادارة مكافحة الفساد والتحقيق في المخالفات المالية بديوان المحاسبة بدولة الامارات وبدأت الجلسة الثانية متحدثا فيها كل من د. سالم بن مبارك الفرحان مدير عام الادارة العامة للمعلومات والدراسات في نزاهة حول التعاون القائم بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد في دول مجلس التعاون وجاء فهد بن احمد الفارسي مدير دائرة اقرارات الذمة المالية بجهاز الرقابة المالية والادارية بسلطنة عمان متحدثا عن اهمية الربط المعلوماتي والاداري بين دول مجلس التعاون للحد من الفساد.

التحقيق في شكوى جديدة طالت مجمع الأمل النفسي بالمدينة المنورة

حافظ: أبوابنا مفتوحة للمشتكي والجميع بما لا يتعارض مع الصالح العام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/670873

ماجد الصقيري - المدينة المنورة

علمت «المدينة» من مصدر في وزارة الصحة أن الوزارة وجهت بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في شكوى جديدة طالت مجمع الأمل للصحة النفسية بالمدينة المنورة، لتنضم لعدد من الشكاوى السابقة، والتي تم فتح تحقيقات موسعة بشأنها.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «المدينة» فإن اللجنة تواجدت في موقع المجمع خلال الأيام الماضية، وأجرت عدد من التحقيقات مع قيادات المجمع وعدد من منسوبي المجمع، وبحسب الشكوى التي تقدم بها أحد منسوبي المجمع فإن الشكوى تضمنت عدد من الملاحظات الإدارية، كما تضمنت الشكوى ورود عبارات دارت بين منسوبي المجمع منها الدعوة إلى شرب القهوة في المكتب، وباشرت اللجنة بالتحقق من جميع ماورد بالشكوى لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ويأتي التحقيق بعد عدد من التحقيقات السابقة التي طالت المجمع منها تحقيق إحدى الجهات الأمنية بشكوى تقدم بها منسوبي المجمع ضد إجراءات خاطئة في صرف بدلات تميز وإشراف لرؤساء اقسام بالمجمع.

ردة فعل روتينية

في المقابل ذكر لـ«المدينة» المدير التنفيذي لمجمع الأمل للصحة النفسية ونائب رئيس مجلس ادارة مجمع الأمل للصحة بالنفسية بالمدينة المنورة الدكتور أحمد حافظ أنه تماشيًا مع سياسة التحول الشامل التي تشهدها معظم قطاعات الدولة و منها القطاع الصحي، و بناء على ما تقتضيه مصلحة العمل تم إصدار قرارات إعفاء وقرارات تكليف لبعض الزملاء و رؤساء الأقسام بالمجمع الأمر الذي قوبل بالرفض و التشكي من البعض والقبول من البعض الآخر.

وأضاف الدكتور حافظ أنه كردة فعل روتينية من الوزارة لشكوى من أحد الزملاء الذين تم إعفاؤهم تم الشخوص على الموقع للتأكد من حيثيات الشكوى، وأضاف لم ترصد لجنة التحقيق أي تجاوزات إدارية أو مالية.

وأكد حافظ أن قرارات ادارة المجمع لا تصدر من شخص واحد إنما من كافة أعضاء مجلس الإدارة و كل ذلك ضمانًا؛ لأن يكون القرار أقرب للصواب والمصلحة العامة وأثبت وأدوم وابتعادا عن شخصنة الأمور والقرارات الارتجالية الفردية. وذكر أنه يعلم الجميع أن نجاح أي إدارة لا يقاس بشكاوى فردية مع الاحترام الشديد لآراء جميع الموظفين وأهمية الإنصات لهم، إنما يقاس بمخرجات الخدمة المقدمة ومستوى الرضا العام للموظفين ومستوى الرضا العام للمرضى والمراجعين والالتزام بالمعايير العالمية للجودة في الأداء.

وأضاف نفيد الجميع ومنهم الموظف المشتكي وباقي الزملاء أن أبوابنا مفتوحة لخدمتهم بما لا يتعارض مع الصالح العام فإن أصبنا فمن الله و إن أخطأنا فمن أنفسنا.

شكاوى سابقة

يذكر أن صحة المدينة أغلقت ملف تحقيق سابق مع عدد من منسوبي مجمع الأمل للصحة النفسية من خلال لجنة ثلاثية.

القصيم: إنشاء جائزة لتوطين الوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160411/Con20160411833898.htm

سلمان الضباح (بريدة)
وافق أمير منطقة القصيم صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود، على إنشاء جائزة فيصل بن مشعل لتوطين الوظائف، تعنى بتحفيز القطاع الخاص في توظيف الشباب من الجنسين بالمنطقة، موجها أن تكون لجنة التنسيق الوظيفي جزءا لا يتجزأ من برنامج التوطين الجديد، الذي يختص بجميع أعمال توطين الوظائف في المنطقة، ودعمه بكل ما يحتاجه من الإمارة ومن الجهات ذات العلاقة بما يحقق أهداف وتطلعات ولاة أمرنا.
جاء ذلك خلال لقائه أمس (الأحد) وكيل إمارة المنطقة عبدالعزيز بن عبدالله الحميدان، ومستشار أمير المنطقة الدكتور فيصل الخميس، والمدير التنفيذي لبرنامج التوطين بالمنطقة أحمد المشيقح.
من جانبه، أوضح الحميدان أنه جرى خلال اللقاء العمل على إعداد الإطار العام لعمل البرنامج بالمنطقة، وعرض الأهداف والهيكل التنظيمي والمهمات والاختصاص، وما حققته لجنة التنسيق الوظيفي بالمنطقة التي أسسها أمير المنطقة قبل ست سنوات. مبينا أنها أسهمت في التنسيق لتوظيف أكثر من سبعة آلاف شاب وفتاة في منشآت القطاع الخاص بالمنطقة بالتعاون مع شركاء اللجنة.
من جهة ثانية، استقبل أمير منطقة القصيم في مكتبه بمقر الإمارة، مدير شرطة المنطقة اللواء بدر بن محمد الطالب، يرافقه مدير المتابعة الإجرائية بشرطة المنطقة أحمد بن صالح السالم.
واطلع خلال الاستقبال على برنامج المتابعة الإجرائية في تسريع وتيرة العمل، وقياس الأداء بشرطة القصيم. وأشاد أمير القصيم بالجهود الكبيرة التي تبذلها شرطة المنطقة في خدمة الوطن والمواطن، مشيرا إلى أن هذا البرنامج سيسهم بشكل كبير بالمتابعة الدقيقة للإجراءات الرسمية كافة.

هيئة عامة لشؤون المعوقين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259530&CategoryID=5

عنيزة: محمد الشويعي، عبدالرحمن الفنيخ 2016-04-11 1:05 AM
كشف عضو مجلس الشورى الدكتور محمود البديوي لـ"الوطن"، أن المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة سيرى النور قريبا، لافتا إلى أن هناك مشروعا لإنشاء هيئة عامة لشؤون ذوي الإعاقة، تكون ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وتختص برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتنظيم شؤون ذوي الإعاقة، وضمان جودة الخدمات المقدمة لهم.
فيما انطلقت صباح أمس فعاليات اليوم الأول للملتقى السادس عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، والذي نظمته جمعية عنيزة للخدمات الإنسانية "تأهيل" تحت شعار (تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة أحدث الممارسات لغد واعد)، أكدت مناقشات

الملتقى أن معدلات الإعاقة تتزايد بشكل سريع في المملكة، وأن الدولة اتخذت خطوات كثيرة لتحسين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئة.
وكشفت المناقشات عن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بخدمات المعاقين.
ويستمر الملتقى حتى يوم غد الثلاثاء في قاعة التدريب والتطوير بمجمع الجفالي للرعاية والتأهيل، أحد الفروع الإنسانية العملاقة لجمعية عنيزة، وذلك بمشاركة نخبة من المختصين في دول الخليج والعالم العربي وعدد من المختصين من الدول الأجنبية، ممن سيشاركون في تقديم المحاضرات وورش العمل، لإثراء الملتقى بالخبرات والورش التدريبية.
سبع جلسات
شهد اليوم الأول للملتقى سبع جلسات، ناقشت الأولى البرامج والأنظمة والإستراتيجيات في مجال التأهيل، وترأسها الدكتور محمود البديوي، فيما تولى المهندس عبدالرحمن القرعاوي مهمة مقرر الجلسة. وقدم الدكتور صالح محمد الصالحي ورقة عمل خلال الجلسة تحت عنوان (الرعاية التكاملية للمصابين باضطراب التوحد.. أين نقف؟)، أكد فيها أنه لا يوجد خلاف على زيادة أعداد المصابين باضطراب طيف التوحد مع ثبات، وفي بعض الأحيان تأخر الخدمات نوعا وكما، وكذلك لا يوجد شك بأن المناطق الطرفية تعاني أكثر في توفر الخدمات بشكل منظم وفعال، وحتى هذه اللحظة فإن أسر المصابين هم من يقومون بالتنسيق لحصول مصابيهم على الخدمات والحقوق. وأشار إلى أن كثيرا من الأطفال لا يحصلون على الحد الأدنى من الحقوق والخدمات، نتيجة تفاوت وعي المجتمع.
غياب التنسيق
قال الدكتور الصالحي إنه من المؤسف أن الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات لا تتحدث مع بعضها، ولا تقوم بأدنى درجات التنسيق بما في ذلك الجهات غير الرسمية مما يضاعف العبء على ذوي المصابين، ويحد من الاستفادة من الموارد المختلفة المتوفرة.
وأضاف: رغم عدم وجود دراسات عن مخرجات التدخلات العلاجية والتأهيلية والتعليمية بالمملكة، إلا أن المشاهدات تؤكد ضعف المخرجات واستمرار اعتماد أغلبية المصابين على الآخرين، وبما في ذلك إدخال أعداد كبيرة لمراكز إيواء دائمة وبأعمار صغيرة.
وأكد الصالحي أن الدراسات والتجارب الدولية تعتمد على التكاملية في تقديم الخدمات، ووجود جهات تنسيق ومتابعة تضمن حصول المصابين على الخدمات وهي ركيزة وهدف وطني إستراتيجي للمجتمعات المتقدمة، مشيرا إلى أن برنامج "تيش" بكالورينا الشمالية مثال حي ومتميز.
وقال "لعل وجود بعض الموارد الجيدة في بعض مناطق المملكة بما في ذلك خبرات وكفاءات في إدارة المشاريع حافز لبدء برنامج تكاملي شامل للمصابين بالإعاقة، وبالذات المصابين باضطراب التوحد، ولعل أفضل الفرص تتوفر في المنطقة الشرقية ومن في حكمها لتوفر جهات غير حكومية لديها الرغبة في تطوير الخدمات وتقليل الأثر السلبي لها، ويمكن إدارة برامج رعاية تكاملية تشمل الخدمات الحكومية، ولكن بعيدة عن البيروقراطية والتعقيدات الإجرائية".
تحسين الجودة
تناول الدكتور فرانك جورج بيشوي التميز المؤسسي، موضحا أن تحسين الجودة هو نهج رسمي لتحليل الأداء وبذل جهود منتظمة لتحسينه. وأضاف أن هذه الدورة تعتبر استعراضا ومناقشة لضمان الجودة وبروتوكولات تحسين الجودة والأنظمة، وسيتم تحليل خطة المؤسسة الخاصة بضمان الجودة مع التركيز على التخطيط الشخصي. كما استعرض أهمية وضع معايير للخدمات والتوقعات وتنفيذ نظم التفتيش الذاتي.
تشخيص الإعاقة
ألقى استشاري طب نفس الأطفال والمراهقين، رئيس قسم الصحة النفسية بمدينة الملك عبدالعزيز الطبية، والمشرف على مركز تنمية الإنسان، رئيس لجنة الاعتراف والتدريب للطب النفسي بالهيئة السعودية للتخصصات الطبية الدكتور عمر بن إبراهيم المديفر محاضرة، تناول فيها التصنيف الدولي لتأدية الوظائف لتشخيص الإعاقة، والتوحد وفرط الحركة وتشتت الانتباه، وبرامج منظمة الصحة العالمية.
خدمات أسر الشهداء
بدأت فعاليات الجلسة الخامسة تحت عنوان (الخدمات التأهيلية المقدمة لأسر الشهداء والمصابين العسكريين)، وترأسها اللواء ركن طيار متقاعد عبدالله السليم، رئيس مجلس إدارة جمعية عنيزة للخدمات الإنسانية، واستهلها مدير إدارة شؤون الشهداء والمصابين في وزارة الداخلية المقدم حسام الراشد بتقديم ورقة عمل بعنوان (الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية لأسر الشهداء والمصابين العسكريين)، فيما ترأس عضو مجلس الشورى الدكتور حمد عايض آل فهاد الجلسة السادسة بعنوان (نظام مقترح لأسر الشهداء والمصابين العسكريين).
التحديات المستقبلية

تحدثت استشاري العلاج الطبيعي، والأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود الدكتورة هناء بنت إبراهيم السبيل في القاعة النسائية عن خدمات التأهيل في المملكة من خلال نظرة شاملة للوضع الراهن والتحديات المستقبلية، مؤكدة أن معدلات الإعاقة بأنواعها المتعددة تتزايد بشكل سريع في المملكة، وأن الدولة اتخذت خطوات عديدة لتحسين وتطوير الخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئة، حيث تطورت الخدمات الصحية بشكل لافت خلال العقود القريبة، وما زالت هناك حاجة لتطوير خدمات التأهيل الصحي نظرا للنمو السكاني الكبير الذي تشهده المملكة.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

7 مداخل للفساد في تنفيذ المشاريع الحكومية.. منها تواطؤ الموظفين مع المقاولين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/11/article_1046114.html

حددت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، سبعة مداخل للفساد في تنفيذ المشاريع الحكومية في السعودية، ويتمثل ذلك في تواطؤ الاستشاري المشرف على التنفيذ مع المقاول أو مع الجهاز الفني المشرف على المشروع، إضافة إلى كثرة عدد المشاريع التي ترسى على مقاول واحد. وأوضح تقرير لـ"نزاهة" اطلعت "الاقتصادية" عليه، أن من أسباب الفساد في المشاريع، التوسع في الاعتماد على مقاولي الباطن، وتراخي الجهة في إعمال النصوص النظامية بحق المقاول سواء بالتواطؤ معه أو بالإهمال، وكثرة أوامر التغيير خلال مراحل تنفيذ المشروع، وضعف المستوى الفني لجهاز الإشراف في الجهة صاحبة المشروع، وضعف إمكانيات المقاول الفنية والمادية. وجاء في التقرير أن الهيئة تقوم بمتابعة عقود المشاريع - وفقاً لاختصاصاتها – ، حيث تراجع الشروط، وتتحقق من أنها متفقة مع الأنظمة والتعليمات، وذلك من خلال ثلاث مراحل، "مرحلة ما قبل الترسية، ومرحلة الترسية، ومرحلة ما بعد الترسية"، وتشمل المتابعة أيضا إعداد برنامج شخوص من قبل مختصين "مهندس، قانوني" للاطلاع على مراحل سير تنفيذ المشروع، وأنها تتم وفقاً للشروط والمواصفات المعتمدة، والتحقق من أنه لا توجد تجاوزات أو مخالفات تنطوي على شبهة فساد. من جانبه، قال عبد الله العمار، مستشار إدارة العقود في "نزاهة"، إن أجهزة الرقابة في السعودية، تشمل هيئة الرقابة والتحقيق ووزارة المالية وديوان المراقبة العامة و"نزاهة".

اليوم

توقيع مذكرة لتحسين الخدمات الصحية للمعاقين والمسنين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alyaum.com/article/4130625

حسن القحطاني - الدمام
وقعت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة بوكالة الرعاية الاجتماعية مذكرة تفاهم وتعاون مع مستشفى جاما، وذلك لتوفير الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والسعي الى تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة لهم في مراكز التأهيل الشامل ودور الرعاية الاجتماعية التابعة له.

وتهدف الاتفاقية الى تحديد اطار العمل المشترك بين الطرفين للقيام بالأدوار المنوطة بكل طرف بما يتعلق بتطوير مستوى الخدمات
الصحية المقدمة للمقيمين في الفروع الإيوائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
ويأتي توقيع هذه الاتفاقية في إطار سعي وكالة الرعاية الاجتماعية في التدريب المستمر للكوادر الطبية، ونقل حالات طريحي الفراش او التي تحتاج الى رعاية صحية لأقسام الرعاية طويلة الأجل، وتشغيل بعض الأقسام في الدور الإيوائية للوزارة، وتقديم خدمات الرعاية المنزلية لمن يخرج من دور الايواء لمتابعة وضعة الصحي والتنسيق مع الدار حيال ذلك.
وسيتم بموجب هذه الاتفاقية تشكيل فريق عمل مشترك من مهامه تحديد مدير للمشروع يتولى مهام التنسيق فيما بين الأعضاء لعقد الاجتماعات، متابعة تنفيذ أحكام المذكرة ودراسة القضايا التي تعوق تنفيذها، وتقديم التوصيات الضرورية بما يحقق الأهداف المرجوة منها، والعمل على تطوير الملف الطبي لمرضى الفروع الإيوائية المشمولين بأحكام المذكرة، والعمل على زيادة الوعي المجتمعي لطريقة التعامل الصحي وما يحتاج اليه أفراد الحالات.

شدد على الكشف عن عدد الوظائف المعتمدة والمشغولة والشاغرة ونسبة التوطين

"الشورى" يطالب "الهيئة الملكية" بزيادة نسبة توطين أعضاء هيئة التدريس في كلياتها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145992

الرياض - عبدالسلام البلوي
طالب مجلس الشورى الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالتوسع في استخدام التقنيات في مراقبة مدنها الصناعية أمنياً ومرورياً، وزيادة نسبة توطين وظائف أعضاء هيئة التدريس في كلياتها، ودعاها إلى التوسع في تطوير الأحياء في المدينتين الصناعيتين وبناء الوحدات السكنية بما يتواكب مع وتيرة النمو الصناعي والسكاني في المدن الصناعية والعمل على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.
وأقر الشورى ضمن جلسته العادية التي عقدها أمس برئاسة د. محمد الجفري نائب رئيس المجلس توصيات لجنة الإسكان والخدمات العامة على التقرير السنوي للهيئة وشدد على تضمينها عدد الوظائف المعتمدة والمشغولة والشاغرة ونسبة التوطين، والاعتمادات المالية السنوية مفصلة حسب بنود التشغيل والاستثمار ونسبة المنصرف الفعلي، في تقريرها السنوي المقبل، مطالباً عبر توصية تبناها لعضو المجلس فردوس الصالح بجداول توضح نتائج قياس جودة المياه ضمن تقرير الهيئة.
ووافق المجلس على ملائمة دراسة مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية، المقدم من عضويه عبدالعزيز السراني وعبدالعزيز الهدلق، وأعاد التقرير للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب لإجراء الدراسة الشاملة للمقترح الذي يهدف إلى رفع سقف أداء الجمعيات التعاونية سواء أكان ذلك من حيث التأسيس أو التشغيل، والمشاركة في الحد من الفقر والبطالة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الجمعيات التعاونية، ورفع عدد الجمعيات التعاونية للوصول إلى المعدل العالمي.
من ناحية أخرى، أكدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات أخذ مشروع النظام البحري التجاري السعودي في الاعتبار القرارات واللوائح والاتفاقيات ذات العلاقة، مبررة ارتفاع عدد مواد المشروع بأن ذلك ناتج عن دمج العديد من بنود اللائحة التنفيذية مع النظام الذي تضمن الكثير من الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة،

واستفاد من القوانين العربية والخليجية بالإضافة إلى بعض القوانين الأوربية والعالمية، وسيساهم مشروع النظام في توحيد الأحكام الخاصة بالنظام البحري التي كانت مشتتة في العديد من القرارات.

"المظالم" يدشن النسخة الإلكترونية للمبادئ والأحكام التجارية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145913

الرياض حمد الجمهور
أطلق ديوان المظالم صباح يوم أمس الاثنين النسخة الإلكترونية لمجموعة المبادئ والأحكام التجارية للأعوام من ١٤٠٨إلى ١٤٢٣ه على بوابته الإلكترونية وذلك للاطلاع عليها والاستفادة منها والبحث فيها عبر رابط البوابة www.bog.gov.sa ويأتي إطلاق هذه المجموعة بنسختها الإلكترونية على البوابة وفقاً لتوجيهات رئيس الديوان الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف وذلك للاستفادة الكاملة من هذا النتاج المتميز وتيسيرا على كافة المهتمين بهذا الشأن للاطلاع عليه.
الجدير بالذكر أن هذه المجموعة والتي تم إطلاق نسختها الإلكترونية تحتوي على 12 مجلداً وتضم أكثر من 40 باباً، كما تحتوي على ما يزيد على 500 سابقة قضائية.
ويأتي إطلاقها بشكل إلكتروني بعد تدشين تلك المجموعة، وذلك بغرض توظيف التقنية الحديثة والاستفادة منها في توفير الجهد والوقت.

أكد على أهمية توحيد الجهود والتخصص بالخدمات

د. القصبي: المرأة تميزت بالعمل الخيري المجتمعي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145913

الخبر - إبراهيم الشيبان
أكد وزير الشؤون الاجتماعية د. ماجد القصبي بالدور الكبير الذي تقوم به المرأة في العمل الخيري المجتمعي وتميزها وعطائها غير المحدود بهذا المجال، مشددا على أهمية توحيد الجهود بين كافة الجهات لخدمة المجتمع، والحرص على الجودة بالعمل المؤسسي والتخصص بالخدمات والأنشطة بعيدا عن التوسع الذي ينتج عنه أحيانا سلبيات وصعوبات بالعمل الاجتماعي.
وأشاد د. القصبي بما شاهده من أعمال ومنجزات بالعمل الخيري خلال زيارته لجمعية ود الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية بالخبر أمس الأول، بحضور نخبة من رجال الأعمال ووجهاء المجتمع، مبيناً أن رعايتها للأسر المحتاجة وتحويلها لأسر منتجة تعتمد على ذاتها أمر يدعو للفخر والاعتزاز وخاصة عندما يكون خلف هذا المنجز والدعم نساء فاضلات وضعن بصمة متميزة في العمل الخيري.
من جانبها، أكدت نعيمة الزامل رئيسة جمعية ود الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية، على الرعاية والاهتمام المستمر الذي تحظى به الجمعيات الخيرية من وزير الشؤون الاجتماعية، مستدلة بزيارة الوزير للكثير من هذه الجمعيات بالمنطقة

الشرقية، وحرصه على تسهيل كافة الصعوبات التي تواجهها، وتوفير كل احتياجاتها بهدف تفعيل مسؤوليتها وخدمتها المجتمعية، في الوقت الذي أشارت إلى الاستفادة الكبيرة من توجيهات الوزير للرقي بالعمل الخيري وتحقيق الأهداف المنشودة.

بدء تنفيذ اتفاقية "تأشيرة الإقامة القصيرة" للدبلوماسيين بين السعودية وفرنسا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1145873

الرياض - واس

أوضح مدير الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام بوزارة الداخلية اللواء د.محمد المرعول، أن الوزارة تلقت من وزارة الخارجية ما يفيد ببدء تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا، بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرة الإقامة القصيرة الأجل، المتضمنة الإقامة 90 يوماً فأقل، وذلك لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة (للرعايا السعوديين) وللخدمة (للرعايا الفرنسيين), بدءًا من الجمعة 23 /6 /1437هـ الموافق 1 /4 /2016 م.

افتتاح المشاريع التطوعية لمدارس تعليم البنات بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160412/ln6.htm

جدة - عبدالله الدماس:

افتتحت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة، ممثلة في إدارة نشاط الطالبات، مشاريع العمل التطوعي بالمدارس.

وأكّدت مساعدة المدير العام للشؤون التعليمية آمنة الغامدي، أن إدارة تعليم مكة تسعى إلى تحقيق أهداف العمل التطوعي في مدارسها وبين طالباتها، لذلك أقامت مشاريع ومبادرات تطوعية متنوعة تصب في خدمة الطالبة والمجتمع والعملية التربوية، مثمنة جهود إدارة نشاط الطالبات. كما عقدت الدكتورة سميرة بناني، المشرفة على العمل التطوعي بالإدارة، ورش عمل ولقاءات تعريفية بالمدارس، من أجل نشر ثقافة العمل التطوعي وضوابط العمل به، شارحة أهدافه وقيمه الإسلامية والإنسانية بالمجتمع. هذا وقد تعددت وتنوعت المبادرات التطوعية بالمدارس، فتحت شعار " زخات لنظام أبشر"، بادرت المدرسة ث 43 بمشروع حول كيفية تفعيل البصمة والدخول على نظام أبشر والهدف منه، والتعريف به والخدمات التي تخدم المواطن والمواطنة في كل وقت ومكان. ويهدف العمل التطوعي إلى تفعيل مفهوم العمل التطوعي لدى فئات الشباب وبناء أواصر التعاون بين المتطوعين الشباب والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجالات البيئة والعمل التطوعي.

مدير المياه: الحالة التشغيلية لسد وادي نجران.. ممتازة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160412/ln24.htm

نجران - حمد آل شرية

قام مدير عام المياه بمنطقة نجران المهندس محمد آل دويس ، وعدد من مدراء الإدارات بزيارة تفقدية لسد وادي نجران ، اطلعوا خلالها على سير العمل والحالة التشغيلية للسد. وأوضح آل دويس ، بأن الحالة التشغيلية للسد ممتازة , حيث يستقبل السد كميات متفاوتة من السيول يتم تصريفها حسب البرنامج التشغيلي للسد ؛ موضحا أن نسبة المخزون الحالي من المياه في بحيرة التخزين لا يتجاوز ربع السعة الفعلية للسد , حيث تفاوت منسوب المياه خلال الأيام الثلاثة الماضية من 18مترا مكعبا إلى 22 مترا مكعبا حسب آخر القراءات مع احتمال ورود سيول أخرى. مضيفا: أن سعة بحيرة التخزين 86 مليون متر مكعب. وبين آل دويس: أنه قد وردت سيول للسدود بالمحافظات الشمالية تتفاوت كمياتها حسب مواقعها وجاري متابعة التصريف فيها مع الفروع. وأهاب بالمواطنين إلى أخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن مجاري السيول ، سائلا المولى تعالى أن يجعلها سقيا خير وبركة وأن يعم بنفعها أرجاء البلاد

صرح بذلك المتحدث الإعلامي بقيادة حرس الحدود بالمنطقة العقيد ماجد السالم

شرطة #تبوك تروي تفاصيل القبض على ناشر مقطع (المرأة الداعشية)

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2016/20160412/79078

تبوك - عبدالرحمن العطوي

تمكن رجال الأمن في تبوك من تحديد هوية مصور وناشر مقطع فيديو يزعم فيه القبض على امرأة تنتمي إلى تنظيم (داعش) الإرهابي.

وقال الناطق الإعلامي لشرطة منطقة تبوك المقدم خالد الغبان إنه "إلحاقاً بالبيان الصادر من شرطة منطقة تبوك المتعلق بقيام أحد الأشخاص بتصوير مقطع فيديو تظهر فيه بعض سيارات الإسعاف أثناء مباشرتها لإحدى مهامها، وزعم مَن قام بتصويره أنه لحالة القبض على إحدى النساء المنتميات إلى تنظيم داعش الإرهابي، وقيامه بنشره في مواقع التواصل الاجتماعي".

وأضاف: "عليه نود التوضيح أن شرطة منطقة تبوك تمكنت من تحديد هوية مصور المقطع، وتم القبض عليه مباشرة بعد انتشار المقطع، واتضح أنه شاب سعودي يبلغ من العمر ١٨ سنة، وأنه طالب بإحدى المدارس الثانوية بمدينة تبوك. وقد اعترف بأنه هو مَن قام بتصوير المقطع والتعليق عليه بصوته، وجرى إيقافه لاستكمال التحقيق معه لمعرفة سبب قيامه بذلك".

وكان المقدم خالد الغبان قد أوضح البارحة أنه "لا صحة لما ورد في مقطع فيديو متداول لإسعاف امرأة، بأنه كان خاصا بعملية قبض على إحدى النساء المنتميات إلى تنظيم داعش الإرهابي، كما زعم من قام بتصويره"، مبيناً أنه "لا صحة لما

ورد في المقطع من تعليق صوتي، وأن المقطع المتداول هو لإسعاف سيدة تعرضت لإعياء داخل مجمع تجاري في مدينة تبوك"، وأنه "يجري حالياً العمل على تحديد هوية من قام بتصوير المقطع ونشره تمهيداً لإحالته لجهات الاختصاص"

اختصاصية سعودية لـ"عكاظ": احسموا منع زواج الأقارب

جدة الأعلى عالمياً في الأمراض الوراثية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160412/Con20160412833959.htm

حسين هزازي (جدة)

خالفت استشارية طب الأطفال والأمراض الوراثية في صحة جدة الدكتورة نجلاء غفاري إحصائية (نشرت الأسبوع الماضي) اعتبرت القطيف الأعلى عالميا في معدل الإصابة بالأمراض الوراثية بنسبة طفل واحد مقابل 700 طفل، إذ أكدت لـ «عكاظ» أن جدة سجلت العام الماضي (1436) نسبة 7 أطفال مصابين مقابل 100 طفل (ما يعني 49 طفلا مقابل 700 طفل، أو معدل 700 طفل مقابل 10 آلاف طفل)، في وقت لم تتعد النسبة العالمية معدل طفل واحد مقابل 10 آلاف طفل

وكانت استشارية الأمراض الوراثية بمستشفى القطيف المركزي الدكتورة روضة سنبل أكدت للعام الثاني على التوالي أن القطيف تعد الأعلى عالميا في نسبة الإصابة بالأمراض الوراثية، لكن غفاري وضعت أمام «عكاظ» أمس إحصائية رسمية تؤكد أن مستشفى النساء والأطفال والولادة في المساعدية سجل العام الماضي 106 أطفال مصابين بأمراض وراثية من بين 6036 ألف حالة ولادة تمت في المستشفى، فيما استقبل من الخارج 300 إصابة.

واعتبرت أن «الحاجة ماسة لاستصدار قرار رسمي وقانوني يمنع زواج المصابين بالأمراض الوراثية، وهو ما يعد تصعيدا للواقع حاليا الذي يقتصر على المشورة من خلال مشروع فحص ما قبل الزواج إذ لا يعد إلزاميا بمنع الزيجات».

وقالت نجلاء «يجب اختراق العادات والتقاليد في مثل هذه الحالات، والمجتمع في حاجة إلى زيادة وعي في الأمراض الوراثية وطرق تشخيصها والإرشاد الوراثي المناسب لكل حالة، ومعظم الأمراض الوراثية ناتجة من زواج الأقارب، لأن الجين في هذه الحالة يكون متنحيا».

كما دعت إلى زيادة وعي الطلاب في المدارس بخطورة هذه الأمراض، وتأهيل كوادر بشرية متخصصة في هذا المجال، لأن أكثر الطلاب في مدارسنا لا يعرفون حجم المشكلة وبالتالي تجد القليل منهم يتخصص مستقبلا في الأمراض الوراثية، والواقع أن معظم أطباء الأمراض الوراثية لـ «التقاعد» ولابد من تأهيل كوادر.

واعتبرت أن الدول الإسلامية «سبقتنا منذ 16 عاما، إذ أوقفوا استقبال حالات جديدة من الأمراض الوراثية، إذ يقومون بإسقاط الأجنة، وإذا كان هناك حاملان للأمراض الوراثية فيتم منعهما باكرا من الزواج».

وبينت أن وزارة الصحة أوشكت أن تطلق قاعدة بيانات معلوماتية موحدة لتسجيل جميع الحالات المصابة، وتضم جميع الجهات الطبية والمستشفيات الحكومية والأهلية والعسكرية.

ودعت إلى التشخيص أثناء الحمل، «وبالتالي تكون هناك فرصة لتفادي ولادة الطفل المريض الذي يتوجب معه المعاناة داخل الأسرة والتكلفة الاقتصادية العالية في العلاج، وبالتوعية في التشخيص المبكر وذلك عبر البرنامج الوطني للتشخيص المبكر للأمراض الوراثية».

نقل إيواء العاملات المنزليات من الاجتماعية إلى العمل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259720&CategoryID=5

الرياض: واس 12-04-2016 AM 3:18

قرر مجلس الوزراء تولي وزارة العمل مهمة إيواء العاملات المنزليات الهاربات من منازل أصحاب العمل، وكذلك اللواتي يقدمن من جوازات المنافذ ومراكز استقبال القادمات للعمل في مطارات المملكة الدولية، وتضع وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجاً زمنياً لتنفيذ هذه المهمة.

كما أقر مجلس الوزراء خلال الجلسة التي عقدت أمس برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير محمد بن نايف، أن تشكل لجنة من وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل تتولى تحديد جميع المراكز والدُّور المختصة بإيواء الخادمات والعاملات المنزليات الهاربات والدور الملحقة بها، المطلوب نقلها إلى وزارة العمل.

تعاون مشترك

هنأ الأمير محمد بن نايف، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ورئيس جمهورية مصر العربية عبدالفتاح السيسي على ما أثمرت عنه مباحثات خادم الحرمين الشريفين والرئيس السيسي من تعزيز للعلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين الشقيقين، وتوثيق لعرى التعاون المشترك وخدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية ودعم الأمن والسلم الإقليمي والدولي، مؤكداً أن ما شهدته الزيارة من مباحثات وإبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في مختلف المجالات، يجسد عمق الروابط الأخوية المتينة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وسعيهما لتعزيز صرح العلاقات التاريخية بينهما، بما يعود بالخير على البلدين وخدمة مصالحهما وتطلعات الشعبين الشقيقين.

الاهتمام بالسكن

شدد مجلس الوزراء على مضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين لدى استقباله وزير الإسكان وكبار مسؤولي الوزارة والمهتمين بالإسكان في القطاعين الحكومي والخاص، وتأكيده أن الدولة تسير على خطى النمو والتطور بكل ثبات مع التمسك بعقيدتها الصافية والمحافظة عليها، وستواصل البناء وإكمال هذه المسيرة بالسعي المتواصل نحو التنمية الشاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة، وأن توفير السكن الملائم للمواطنين وأسباب الحياة الكريمة من أولوياته ومحل اهتمامه الشخصي.

تعاون خارجي

وافق مجلس الوزراء على تفويض ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإثيوبي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية للتعاون في مجال الدفاع، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. قرر مجلس الوزراء الموافقة على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي التركي، وتفويض وزير الخارجية بالتوقيع عليه.

خدمة ضيوف الرحمن

اطلع المجلس، على نتائج اجتماع لجنة الحج العليا برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين، منوهاً بما يحظى به الحرمان الشريفان وقاصدوهما من الحجاج والزوار والمعتمرين من اهتمام كبير ومكانة عظيمة ورعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، وحرصه الشديد ومتابعته المتواصلة وتوجيهاته الدائمة على أن تتكافأ جهود الرعاية والعناية المقدمة من الجهات المعنية بخدمة ضيوف الرحمن مع ما يحظى به الحرمان الشريفان والمشاعر المقدسة من قدسية وتعظيم، وما شرف الله به المملكة قيادة وشعباً من خدمة الإسلام ورعاية الأماكن المقدسة، وتوفير الأمن والأمان والسلامة والاطمئنان لقاصديهما، والتشديد على ردع كل من تسول له نفسه المساس بأمن الحج والحجاج.

حماية المطارات

وافق المجلس على استمرار وزارة الدفاع (القوات الجوية) في تولي مهمة توفير الأمن والحماية المسلحة للمطارات المدنية بالتنسيق مع الهيئة العامة للطيران المدني وفق البرنامج الوطني لأمن المطارات، وذلك لمدة ثلاث سنوات، على أن تستكمل خلالها الهيئة إيجاد كيان موحد للقيام بأمن المطارات وحمايتها. واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة، ومن بينها التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي (1435 / 1436)، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيه، ووجه حياله بما رآه.

التبادل التجاري

أوضح وزير الخدمة المدنية وزير الثقافة والإعلام بالنيابة خالد بن عبدالله العرج، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، نوه بنتائج زيارة خادم الحرمين الشريفين لجمهورية مصر العربية، وما جرى خلالها من توقيع 17 اتفاقية ومن بينها اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين البلدين الشقيقين ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، وكذلك توقيع 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم استثمارية في عدد من المجالات، مما يؤكد الحرص على توثيق أواصر الأخوة والتكاتف بين البلدين، مشيراً إلى أن إنشاء جسر بري يربط بين البلدين الشقيقين اللذين يقعان في قلب العالم يعد - كما أكد خادم الحرمين الشريفين- خطوة تاريخية تتمثل في الربط البري بين القارتين الآسيوية والأفريقية، ونقلة نوعية ذات فوائد عظمى سترفع التبادل التجاري بين القارات إلى مستويات غير مسبوقة وتدعم صادرات البلدين إلى العالم، كما يشكل الجسر منفذاً دولياً للمشاريع الواعدة في البلدين، ومعبراً أساسياً للمسافرين من حجاج ومعتمرين وسياح.

علاقات وطيدة

أشاد المجلس بالحفاوة والترحيب اللذين لقيهما خادم الحرمين والوفد المرافق لدى زيارته مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، والاستقبال الشعبي الكبير الذي يعبر عن عمق العلاقة الوطيدة بين البلدين والشعبين الشقيقين، مثمناً مضامين الكلمة التي ألقاها الملك سلمان أمام مجلس النواب المصري وأكد فيها على الدور المؤثر للمجلس في تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين، وأن المرتكز الأساس للعلاقات بينهما على المستويات كافة هي القناعة الراسخة لدى الشعبين السعودي والمصري بأن البلدين شقيقان مترابطان. وبين أن نائب خادم الحرمين أطلع المجلس على فحوى الرسالة التي تلقاها خادم الحرمين الشريفين من رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا هايلي ماريام دسالني، ونتائج استقباله أصحاب السمو والمعالي وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورئيس مجلس النواب الأميركي بول راين وعدد من أعضاء المجلس.

تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة:

فهد عبدالله متعب المزيد على وظيفة (مستشار أمني) بوزارة الداخلية.

طلال محمد محمود الدامري على وظيفة (مستشار إداري) برعاية الشباب.

محمد سلطان محمد جريس على وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس العام) برعاية الشباب.

وليد عبدالله عبدالعزيز الرويشد على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للتجارة الداخلية) بوزارة التجارة والصناعة.

محمد علي مشبب القحطاني على وظيفة (مدير عام الشؤون القانونية) بديوان المراقبة العامة.

المهندس محمد إبراهيم الحسيني على وظيفة (خبير بحوث علمية) بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

عبدالله حسن عثمان النصر على وظيفة (خبير بحوث علمية) بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

الرياض تهنئ رئيس جيبوتي بفوزه في الانتخابات

بعث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، ونائب خادم الحرمين الشريفين الأمير محمد بن نايف وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، برقيات تهاني لرئيس جمهورية جيبوتي الرئيس إسماعيل عمر جيله بمناسبة فوزه بولاية رابعة في الانتخابات الرئاسية في جمهورية جيبوتي. وأعرب خادم الحرمين عن أجمل التهاني وأطيب التمنيات بموفور الصحة والسعادة لفخامته ولشعب جمهورية جيبوتي الشقيق المزيد من التقدم والازدهار. وأشاد بهذه المناسبة بتميز العلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين التي يسعى الجميع لتعزيزها وتنميتها في المجالات كافة.

الشورى ينتقد استعانة معهد الإدارة بالأجانب وارتفاع الغياب عن برامجه

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259708&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم 12-04-2016 AM 2:52
وجه عدد من أعضاء مجلس الشورى انتقادات واسعة لمعهد الإدارة العامة، وذلك خلال جلسة المجلس أمس التي عقدها في مقره بمدينة الرياض. وطالب بعض الأعضاء بمراجعة سياسة التوظيف في المعهد، وإعطاء الأولوية للمواطنين بدلا من الاعتماد على الأجانب، إلى جانب تأهيل بعض القياديين في بعض الجهات الحكومية للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بعد أن تعرضوا لانتقادات كبيرة بسبب عدم إلمامهم بمهارات التعامل مع الجمهور عبر تلك الوسائل.

توصيات المجلس

- مطالبة المعهد بالتوسع في برامج التدريب عن بعد، وبرامج إعداد وتطوير القادة.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية لضمان التحاق الموظفين بالبرامج التدريبية المرشحين لها، وزيادة الدورات التدريبية والبرامج الإعدادية الموجهة للعنصر النسائي.
- التوقف عن تقديم البرامج الإعدادية الموجهة للقطاع الخاص، والاكتفاء بما يقدم في هذا الشأن من الجهات التعليمية والتدريبية في القطاعين العام والخاص.

الجمعيات

وافق مجلس الشورى على مقترح يهدف إلى رفع سقف أداء الجمعيات التعاونية سواء أكان ذلك من حيث التأسيس أو التشغيل، والمشاركة في الحد من الفقر والبطالة وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضاء الجمعيات التعاونية، ورفع عدد الجمعيات التعاونية للوصول إلى المعدل العالمي. كما وافق المجلس على ملاءمة دراسة مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم "م/ 14" وتاريخ 10 /3/ 1429، وذلك بعد أن ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب.

أبرز الانتقادات والمطالب

- مراجعة أسباب ارتفاع نسبة الغياب عن برامج المعهد ودوراته التدريبية.
- وصول نسبة الغياب إلى 14 % ظاهرة تستحق الدراسة.
- تأهيل القياديين في الأجهزة الحكومية على كيفية التعامل مع جمهور وسائل التواصل الاجتماعي.
- بعض القياديين في بعض الجهات الحكومية تعرضوا لانتقادات كبيرة بسبب عدم إلمامهم بمهارات التعامل مع جمهور وسائل التواصل الاجتماعي.
- تعديل اسم المعهد ليصبح معهد الإدارة للتدريب والتأهيل، وتطوير دوره التدريبي ليكون مكملا لدور الجامعات ونقل بعض اختصاصاته إلى الجامعات ليتفرغ لتنفيذ الدورات لموظفي الدولة الذين هم على رأس العمل فقط.
- انخفاض إنتاجية القطاع الحكومي تتطلب تقييم أداء المعهد.

مداخلات الأعضاء

معهد الإدارة تأخر كثيرا في مجال تدريب المرأة.

الدكتور ناصر الموسى

انخفاض إنتاجية القطاع الحكومي تتطلب النظر في أداء معهد الإدارة.

أحمد الحكمي

معهد الإدارة مطالب بمعالجة ارتفاع نسبة الغياب عن الدورات التي يقدمها.

الدكتور سعيد الشيخ
لابد من إعادة تقييم المعهد ومخرجاته في ظل تقادم أنظمته وأساليب عمله.
الدكتور منصور الكريديس
مراجعة سياسة التوظيف في المعهد، وإعطاء الأولوية للمواطنين، وهناك توجه للمعهد لاستقطاب أكاديميين في تخصصات يمكن شغلها بمواطنين أكثر كفاءة وتأهيلا.
الدكتور أحمد الغامدي
الهيئة الملكية
طالب المجلس الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالتوسع في تطوير الأحياء في المدينتين الصناعيتين، وبناء الوحدات السكنية بما يتواكب مع وتيرة النمو الصناعي والسكاني في المدن الصناعية، والعمل على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.
وأفاد مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان في تصريح صحفي عقب الجلسة بأن المجلس وبعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي 1435 / 1436، قرر مطالبة الهيئة بالتوسع في استخدام التقنيات في مراقبة مدنها الصناعية أمنيا ومروريا، وزيادة نسبة توطين وظائف أعضاء هيئة التدريس في كلياتها.
كما دعا المجلس في قراره الهيئة الملكية لتضمين تقريرها السنوي عدد الوظائف المعتمدة والمشغولة والشاغرة ونسبة التوطين، والاعتمادات المالية السنوية مفصلة حسب بنود "التشغيل الباب الثالث والاستثمار الباب الرابع" ونسبة المنصرف الفعلي، وذلك وفقا لمتطلبات المادة 29 من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم "أ/ 13" وتاريخ 3 /3/ 1414.
وطالب المجلس بتضمين تقارير الهيئة الملكية جداول توضح نتائج قياس جودة المياه، وهي التوصية الإضافية التي تقدمت بها عضو المجلس الدكتورة فردوس الصالح وتبناها المجلس.

تغريدة تكشف تناقض وزارة المياه والكهرباء ببداية التعرفة الجديدة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=259687&CategoryID=2

كشفت تغريده بالحساب الرسمي لوزارة المياه والكهرباء الموثق بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" بتناقض قرار وزارة المياه والكهرباء ببداية تطبيق التعرفة الجديدة. وذكر حساب الوزارة، أن المناطق المستهدفة هي التي تحت إشراف شركة المياه الوطنية الرياض وجدة والطائف ومكة بينما الواقع شمل جميع مناطق المملكة ومنها المنطقة الشرقية، وبين الحساب أن باقي المناطق خلال شهرين.
تدرج التعرفة
أوضح وزير المياه وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله الحصين في أحد اللقاءات التلفزيونية بتدرج المناطق في تعرفة المياه الجديدة، بينما في المنطقة الشرقية تم تطبيقها من تاريخ 1/4/1437، وهذا يتناقض مع تصريح الوزارة والآلية التي طبقت فيها التعرفة، في حين طالب مواطنون بضرورة التفرقة بين المياه الحلوة في المناطق التابعة لشركة المياه الوطنية والمياه المالحة التي تصل لمنازلهم في مدن الشرقية ومنها محافظة الأحساء ليتم دفع نفس مبلغ التعرفة.
مسألة الوزارة
بين للوطن الكاتب الاقتصادي برجس البرجس، أنه يجب إخضاع وزارة المياه والكهرباء وشركات المياه والهيئات التابعة لها للمسألة، إضافة إلى إيقافها لأن الأرقام التي تذكرها مضللة للرأي العام والمقام السامي والمجالس العليا.

بدء التسعيرة

أوضح للوطن مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي للمديرية المياه بالمنطقة الشرقية فهد بن الحميدي العنزي أنه تم تطبيق التعرفة الجديدة وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (95) وتاريخ 1437/3/17 الذي نشر بكل وسائل الإعلام وينص في الفقرة (2) من البند (سادسا) على أن تحتسب الأسعار والتعرفات الواردة في البنود (ثانيا) و(ثالثا) و(رابعا) اعتبارا من أول يوم من بداية الشهر التالي لصدور هذا القرار، لافتاً إلى أن البند (ثالثا) هو خاص بتعديل تعرفة بيع المياه والإرتفاق بخدمات الصرف الصحي للقطاع السكني والتجاري والصناعي والشهر الذي يلي صدور القرار هو شهر ربيع الأول فمن هذا المنطق تم البدء بالتسعيرة.

"الخدمة المدنية": جهات حكومية لا تلتزم بأنظمة عجز الموظف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15021904

الرياض - «الحياة»
كشفت وزارة الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتقاعد عن عدم التزام جهات حكومية بالأنظمة المنصوص عليها في إثبات عجز الموظف عن العمل، وقالت مصادر لـ«الحياة»: «إن وكيل وزارة الخدمة المدنية للشؤون التنفيذية عبدالعزيز الخنين أهاب أخيراً بالجهات الحكومية كافة، بأهمية التقيد بنصوص الأنظمة والتعليمات الخاصة بإثبات العجز الواردة في أنظمة الخدمة المدنية والقرارات المنظمة لها، وكذلك إشكال عدم تحديد الإجازات المرضية، وماهية المرض الذي أدى إلى عجز الموظف عن العمل ومتى أصيب به».
كما أكد «أهمية تحديد الهيئة الطبية العامة للحال الصحية للموظف المريض، إذا كانت لديه القدرة على القيام بجهد معين، مع تحديد نوعية هذا الجهد أو عدم قدرته على ذلك، وأن تتولى إدارة شؤون الموظفين، في الجهة التي يتبعها الموظف المريض، إخطار الهيئة الطبية العامة بمجرد انتهاء المدد المنصوص عليها في الأنظمة، لتحديد أوضاعهم الصحية».
وعن الإجراءات الواجب اتباعها لإثبات أن الحادثة وقعت بسبب تأدية العمل، وذلك في حال وقعت الحادثة أثناء العمل، قال وكيل وزارة الخدمة المدنية: «يقوم الرئيس المباشر للموظف المصاب بالجهة الإدارية التي وقعت فيها الحادثة بتحرير محضر تحقيق بإثبات ما حدث، ويجب أن يثبت من التحقيق أن الحادثة لم تنشأ في صورة مقصودة ممن يستفيد منها، وأنها لم تقع نتيجة عمل جنائي قام به، وكذلك يحرر المحضر من أربعة نسخ، ترفع نسخة منها إلى رئيس الجهة الإدارية التابع لها الموظف المصاب، وترسل نسخة إلى الشرطة، ونسخة إلى وزارة الخدمة المدنية، والرابعة تحفظ في ملف الموظف المصاب». وزاد: «في حال وقعت الحادثة أثناء الذهاب إلى العمل أو الرجوع منه، فحدد للتعامل بذلك بتقديم صورة من محضر التحقيق، الذي أجرته الشرطة، ويرفق معه تقرير من المستشفى أو الجهة التي نقل إليها المصاب بعد وقوع الحادثة مباشرة، ووجوب أن يثبت من التحقيق أن المصاب كان في طريقه من وإلى العمل لم يتغير اتجاهه فيه، أو لم يتوقف خلال مروره فيه لغرض تمليه عليه مصلحته الشخصية أو مصلحة لا تمت لعمله بأية صلة.

تعديلات "نظام الضباط" على طاولة "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15021905

الرياض – سعاد الشمراني

يحدد اليوم (الأربعاء) مصير التعديلات التي تم اقتراحها على نظام الضباط، التي رفضتها اللجنة الأمنية بالمجلس، وسيكون القرار بيد المجلس، على رغم أنه استمع أمس (الثلثاء) إلى تقرير اللجنة بشأن المقترح، الذي تضمن تعديل المواد الـ18 والـ19 والـ22 والـ25، من النظام، الذي تلاه رئيس اللجنة اللواء علي التميمي.
وتضمن المقترح المقدم من عضوي المجلس حمد آل فهاد واللواء حمد الحسون استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، ونشرته «الحياة» سابقاً، إقالة الضباط من رتبة «ملازم» إلى «رائد»، بقرار من القائد الأعلى للقوات العسكرية، في حال مرور عامين بعد استحقاقه للترقية، لكن تقارير الكفاءة غير مرضية، وتأخير ترقيته عاماً ونقله إلى وحدة أخرى غير وحدته التي يعمل بها ثم يقدم عنه تقرير خاص، فإذا أصبحت نتيجة تقاريره مرضية فيرقى، وتعتبر ترقيته من تاريخ صدور الأمر بها.
أما إذا كانت نتيجة تقارير الضابط غير مرضية، فيرى المقترح أن يؤخر مدة عام آخر، فإذا أصبحت تقاريره مرضية فيرقى ويوضع في الأقدمية من تاريخها، وإذا انتهى العامان من دون أن تصبح تقاريره مرضية، فعندئذ تنهى خدمات الضابط بقرار القائد الأعلى للقوات العسكرية، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، وبعد توصية الوزير، ويعامل بمقتضى أحكام النظام.
كما تضمن المقترح إنهاء خدمات الضباط من رتبة «رائد» فما دون، إذا أمضوا ضعف المدة المقررة للترقية ولم تتوافر شروطها، ويعامل بموجب النظام.
وأخيراً، تضمن المقترح إحالة الضابط الموصى بترقيته من رتبة «مقدم» و«عقيد» و«عميد»، إذا أمضى ضعف المدة المقررة، إلى التقاعد بالرتبة التي تلي رتبته وراتبها، في حال عدم ترقيته، أو بلوغه سن التقاعد في رتبته قبل ذلك، ونقل الضابط الطبيب ضمن الكادر الصحي إلى رتبة شرفية.

"الشورى" لـ"الاستثمار": التعقيدات تخلق "سعودة وهمية" وتهجر الأموال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15009931

الرياض - «الحياة»
طالب عضو في مجلس الشورى السعودي اليوم (الثلثاء) الهيئة العامة للاستثمار بتسهيل إجراءاتها ومتطلبات منح التراخيص، لتلافي ظهور «سعودة وهمية في قطاع الاستثمار».
وطالب عضو آخر بدرس أسباب هجرة رؤوس الأموال السعودية، وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر السعودي، وطالب آخر بمؤشرات لقياس عوائد الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الوطني.
وناقش المجلس اليوم توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة حول التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار، والتي تضمنت المطالبة بالاستمرار في تكثيف جهود الهيئة لمتابعة التراخيص الممنوحة إلى المستثمرين، وتطوير الأنظمة والحوافز المتعلقة في الاستثمار، لتحقيق زيادة الاستثمارات وإطلاق معايير أداء لسهولة الأعمال وخدمات المستثمرين. وطالبت اللجنة بتوحيد وتنسيق جهود الهيئة والجهات الأخرى في الترويج الخارجي للاستثمار المباشر في المملكة.
وأشار أحد الأعضاء إلى تراجع أعداد موظفي الهيئة، «ما أدى إلى تباطؤ أدائها في المهام الموكلة إليها». وطالب بتمكين الهيئة من «استقطاب كوادر مؤهلة من خلال كادر مرن ومحفز».
ولفت آخر إلى قلة أعداد الوظائف المتاحة للسعوديين في الاستثمارات التي صرحت لها الهيئة نسبة للوظائف المتاحة لغير السعوديين».
وتساءل أحد الأعضاء عن الخطوات التي اتخذتها الهيئة لنقل وتوطين التقنية من خلال الاستثمارات، وأيضاً عن خططها في توزيع الاستثمارات في مناطق المملكة، وجهودها في تحفيز الاستثمار العقاري.

ودعا عضو آخر الهيئة إلى تكثيف جهودها للتعريف بأعمالها ومهامها، وفرص الاستثمار في المملكة للجهات الحكومية والخاصة التي تماثلها في المهام خارج المملكة.
ووافق المجلس في نهاية المناقشة على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وفي موضوع آخر، طالب مجلس الشورى هيئة الري والصرف في الأحساء بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، لجذب القطاع الخاص للاستثمار السياحي في مواقع العيون الرئيسة التابعة للهيئة.
ودعا المجلس، الهيئة إلى تطبيق أسلوب الهندسة القيمية في جميع مشروعاتها الأساسية، وكذلك في جوانب التشغيل والصيانة ، وطالب بتكليف جهة محايدة لتقييم أداء عمل الهيئة منذ إنشائها.
وناقش المجلس تقرير اللجنة المالية حول تقرير الأداء السنوي للصندوق السعودي للتنمية. ودعت اللجنة إلى تخصيص نسبة من القرض أو المنحة التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية تقدم على شكل منتجات وطنية. ودعت في توصية أخرى الصندوق إلى السعي للتنسيق مع صناديق التنمية التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند تقديم القروض لتبادل الخبرات وتقديم القروض المشتركة.
وطالب أحد الأعضاء، الصندوق بتبني «سياسة إعلامية شفافة تبرز دور المملكة الإنمائي». وتساءل عضو آخر عن معايير الصندوق لاختيار المشروعات التي يمولها وأثرها في المجتمع في الدول التي تنفذ بها تلك المشروعات، مطالباً بالتركيز على المشروعات الصحية والتعليمية.
فيما تساءل أحد الأعضاء عن مصادر الموارد الذاتية للصندوق، وعن حجم القروض المتعثر سدادها وتأثيرها على القروض الجديدة، مؤكداً ضرورة أن يضمن الصندوق تقاريره السنوية معلومات عن قوائمه المالية.
واقترحت إحدى العضوات مراجعة مسمى «الصندوق السعودي للتنمية» ونظامه الحالي، مشيرة إلى أهمية تحوله إلى «بنك إنمائي بسياسة واضحة في الإقراض والتمويل».
واقترح أحد الأعضاء ربط الصندوق بوزارة الخارجية إلكترونياً، واقترح آخر التوسع في الاستفادة من الصادرات السعودية ضمن المشروعات التي ينفذها الصندوق.

20 ألف تأشيرة ذهبت لعوائل المستثمرين الأجانب

شوريّون ينتقدون أداء هيئة الاستثمار ويحذّرون من استغلال النظام للإقامة والهجرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146222

الرياض - عبدالسلام البلوي
انتقد أعضاء شورى أداء الهيئة العامة للاستثمار مشيرين إلى أنها تؤدي عكس دورها المنوط بها فأصبحت تجذب الوافد للعمل في استثمارات الأموال السعودية بدلاً من استثمار الأموال الأجنبية وتوطين شيء من وظائفها حتى أصبحت نسبة رؤوس الأموال المحلية المستثمرة 76 في المئة والأجنبية 26 في المئة من الأجنبية، مطالبين بمراجعة سياسات الهيئة، ومتسائلين عن قلة أعداد الوظائف المتاحة للسعوديين في الاستثمارات التي صرحت لها الهيئة العامة للاستثمار نسبة للوظائف المتاحة لغير السعوديين.
نسبة كبيرة من الشركات المرخصة توظف عمالة غير قانونية وتتلاعب بالقوائم المالية

وفي مداخلة على تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار للعام المالي 351436، أكد عضو الشورى عبدالله الحربي استغلال نظام الاستثمار الأجنبي بهدف الإقامة والهجرة وقال "صدرت ثمانية آلاف تأشيرة بمهنة مستثمر بينهم حوالي 20 ألف فرد من عوائلهم"، مضيفاً أن هذه الاحصائيات دليل واضح على ان الهيئة ما زالت تراوح مكانها في ظل غياب خطة استراتيجية واضحة ومحددة للاستثمار في المملكة تأخذ في اعتبارها كافة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية وسياسة دخول المملكة مرحلة جديدة تهدف لإحداث نقلة نوعية اقتصادية كبرى والتحول من اقتصاد شبه أحادي المصدر إلى اقتصاد حديث تتنوع فيه مصادر الدخل.

وأكد الحربي أن التقرير يشير إلى أن الجهود الحالية في استغلال الهيئة للمزايا النسبية والتنافسية للمملكة والتوجه العام نحو تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل فيه لم تكن عند مستوى الطموحات كما يظهر التقرير عدم توافق أغلب التراخيص التي صدرت للمشروعات الأجنبية خلال السنوات الماضية مع الأهداف الاقتصادية والتنموية.

وقال الحربي"عند استعراض بعض الإحصائيات التي تضمنها التقرير تشعر أن أداء الهيئة لا يعكس الإمكانات الحقيقية للاقتصاد السعودي ولا تطلعات المملكة وأن الأداء لا يتناسب مع هيئة عامة منوط بها العمل على تطوير وتنمية قطاع الاستثمار على مستوى المملكة"، مضيفاً: ان 2 في المئة من التراخيص فقط جذب 90 في المئة من قيمة الاستثمار في المملكة، بينما60 في المئة من التراخيص عبارة عن مؤسسات فردية أو شركات لأفراد في مجال المقاولات، المطاعم، الصناعات الخفيفة والتي تتحول غالبا الى ورش، مضيفاً بأن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات عليها مخالفات بعضها جسيمة تشمل مزاولة نشاط غير مرخص، توظيف عمالة غير قانونية، تلاعب في القوائم المالية، وغيرها، كما أن ما يقارب 40 في المئة من المنشآت المرخصة من الهيئة يقل عدد عمالتها عن 10 عمال.

وطالب الحربي لجنة الاقتصاد والطاقة التي تدرس أداء هيئة الاستثمار ببحث هجرة الأموال السعودية واستثمار 2.65 تريليون ريال خارج المملكة، مؤكداً أن هذا رقم كبير جدا يستحق البحث والدراسة والعمل على استعادة الأموال نظرا لما له من تأثير على نمو الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين، مشيراً إلى أن بعض المستثمرين السعوديين أرجعوا تدفق تلك الأموال إلى الخارج الى التعقيدات الداخلية وإنه لا يمكن وصف هذا التحول إلا بالهجرة أو الهروب.

ودعا الحربي عبر توصية إضافية أعلن عن تقديمها يوم أمس الهيئة العامة للاستثمار إلى دراسة أسباب هجرة أموال المستثمرين السعوديين إلى الخارج وتذليل كافة المعوقات لتوفير بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمار المحلي وتوطينه.

وقال" مؤخرا تقدم د. صدقة فاضل بتوصية لمعالجة وضع السعوديين المهاجريين والمقيمين في الخارج بصفة دائمة أو شبه دائمة والتي يتوقع أن يكون من أهم اسبابها هو تواجدهم بجانب استثماراتهم في الخارج، لهذا فقد تقدمت بهذه التوصية".

ولاحظ أحد الأعضاء في مداخلة على تقرير الهيئة الذي ناقشه الشورى يوم أمس الثلاثاء، تراجع أعداد موظفيها بما أسهم في تباطؤ أدائها في عدد من المهام الموكلة إليها، وطالب بتمكين الهيئة من استقطاب كوادر مؤهلة من خلال كادر مرن ومحفز.

ودعا عضو الهيئة إلى تكثيف جهودها للتعريف بأعمالها ومهامها، وفرص الاستثمار في المملكة للجهات الحكومية والخاصة التي تماثلها في المهام خارج المملكة، مطالباً بتسهيل إجراءات الهيئة ومتطلبات منح التراخيص لعدم إيجاد سعودة وهمية في قطاع الاستثمار، وتساءل عضو عن الخطوات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستثمار لنقل وتوطين التقنية من خلال الاستثمارات، وعن خططها في توزيع الاستثمارات في مناطق المملكة، وجهود تحفيز الاستثمار العقاري.

وزير العدل يرأس اجتماعاً لمجلس إدارة هيئة الولاية على أموال القاصرين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146226

الرياض - واس

رأس وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، د. وليد بن محمد الصمعاني، اجتماع مجلس الإدارة ال 12، بحضور نائب الرئيس الشيخ عبدالعزيز بن محمد المهنا، وأعضاء المجلس، وذلك في مقر الهيئة. واستعرض المجلس جملة من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وأتخذ بشأنها عدد من الإجراءات والقرارات.

عادلة بنت عبدالله تطالب بوظائف تناسب قدرات ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/671279

واس – الرياض
أشادت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله على جهود المملكة بوضع النظام الوطني لرعاية ذوي الإعاقة كالتعليم في جميع المراحل والتدريب والتوظيف وبرامج المساعدة على الاندماج في المجتمع، مبينة أن المملكة تسعى إلى تفعيل الأنظمة المساندة لتطوير الخدمات المقدمة إليهم إيمانًا بأن تنمية المجتمع يجب أن تكون بمشاركة جميع أفراده كل حسب قدرته. وبينت سموها أنه بحسب دراسة لوزارة الصحة عام 2013 م فقد سجلت 720 ألف حالة في المملكة من مختلف الأعمار لذوي الإعاقة دون أن تشمل ذوي صعوبات التعلم الذي يبلغ عددهم نحو 600 ألف حالة، مشددة على ضرورة توظيف مهارات هؤلاء الأفراد مهما كانت للحصول على وظائف تناسب قدراتهم ويستطيعوا من خلاله رسم مستقبلهم في خدمة المجتمع. وكانت الأميرة عادلة افتتحت أمس أعمال ملتقى «سواعد» بتنظيم من مكتب تعليم النهضة بشرق الرياض ممثلًا بوحدة التربية الخاصة ووحدة الموهوبات ووحدة تعليم الكبيرات، بهدف إبراز مواهب الطالبات والدفع بهم لسوق العمل. وأكدت مديرة مكتب تعليم النهضة فوزية العطار في كلمتها خلال الحفل المعد بهذه المناسبة أهمية الدور الذي يؤديه النظام التعليمي في إحداث التنمية بمفهومها الشمولي المستند على القوى البشرية في مختلف القطاعات وفي جميع المهن عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالعلاقة بين التعليم والتنمية وسوق العمل هي علاقة تشاركية.

اجتماعات اللجنة المشتركة تحدد موعد انتقال ملف العاملات المنزليات

• الشؤون الاجتماعية" لـ• عكاظ": • العمل" الأنسب لإيواء • الهاربات"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160413/Con20160413834104.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
علق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل تحديد المدة الزمنية لانتقال ملف إيواء العاملات المنزليات من وزارته إلى وزارة العمل، على نتائج اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارتين التي وجه بها مجلس الوزراء والتي ستحدد الآليات التي سيتم اتخاذها في المرحلة القادمة والمدة المقترحة. وكان مجلس الوزراء أقر في جلسته أمس الأول (الإثنين) نقل مهمة الإيواء إلى وزارة العمل، سواء للهاربات من منازل أصحاب العمل، أو اللواتي يقدمن من جوازات المنافذ ومراكز استقبال القادمات للعمل في مطارات المملكة الدولية، على أن تُشكَّل لجنة من الوزارتين تتولى تحديد جميع المراكز والدُّور المتخصصة بالإيواء والدور الملحقة بها.
وأكد المعيقل لـ «عكاظ» أن وزارته ستقدم جميع ما يلزم نحو ذلك لوزارة العمل، لافتا إلى أن مقار مكافحة التسول كانت في الفترة الماضية تتولى من خلال ملحقيات داخلها إيواء ورعاية العاملات اللاتي يتأخر صاحب العمل في استلامهن.
وبيّن أن مفاهمات واجتماعات تمت بين الوزارتين توصلتا فيها إلى أن وزارة العمل هي الجهة المتخصصة والأنسب والأقرب لمهمة استقبال العاملات المنزليات.
..و 35 ألفا لنقل كفالة الإندونيسيات في السوق السوداء
قبل شهرين من حلول شهر رمضان المبارك نشطت هذه الأيام سوق سوداء لنقل كفالة الخادمات خصوصا الآسيويات، إذ بلغ المعدل 35 ألف ريال للإندونيسيات و15 ألفا للفلبينيات.
واعتبر المحامي والمستشار القانوني سعد المالكي، هذه الظاهرة بأنها تعد من الجرم الموصوف بالاتجار بالبشر والمعاقب عليه نظاما طبقا لنظام مكافحة الاتجار بالبشر.
وتعاني الكثير من الأسر السعودية من ندرة الخادمات خصوصا في الشهر المبارك الذي يواكب الكثير من المناسبات الاجتماعية يقابل ذلك ارتفاع في الأجور إلى الحد الذي تحولت الخادمات فيه إلى نظام الساعة بمعدل يتراوح بين 25 - 40 ريالا/الساعة، وتختلف الأجرة حسب طبيعة وحجم المنزل وعدد أفراد الأسرة، ليصل دخل الخادمة إلى نحو تسعة آلاف ريال خلاف ما يعرف بـ «السمسرة» وأجرة المشاوير التي يتقاضاها متعهدوهن.
ورغم غلاء الأجرة إلا أن الخادمة الإندونيسية تعد الأولى في قائمة المرغوبات والتي تجد لها قبولا عطفا على نشاطها الملحوظ تليها الإثيوبيات.
وتعتقد الكثير من الأسر السعودية أن الخادمة المقيمة في المنزل أفضل لهم وأوفر، داعين وزارة العمل إلى حسم ملف الخادمات المعلق منذ أكثر من ثلاث سنوات وتوقف الاستقدام من بعض الدول الآسيوية، لافتين إلى أن الوزارة فشلت في توفير البدائل، في حين تجد الخادمات الهاربات فرصتهن في العمل خصوصا في شهر رمضان رغم التحذيرات المتكررة من الجهات المختصة بعدم تشغيلهن أو ايوائهن.

تزويج 517 امرأة بولاية القاضي.. 16 منهن سعوديات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160413/Con20160413834109.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت آخر إحصائية في وزارة العدل (حصلت «عكاظ» على نسخة منها) عن تصدر عقد نكاح 517 امرأة كان «الولي هو القاضي» في زواجها خلال عام، غير أن 501 من النساء اللاتي زوجهن القاضي أجنبيات ولم تحظ السعوديات بولاية القاضي لهن بعد عضلهن من آبائهن إلا بعدد لم يتجاوز الـ 16 سعودية، 14 منهن في مكة واثنتان في الشرقية، أما باقي مناطق المملكة فلم ترصد قيام القاضي بدور الولي لتزويج السعوديات.
وأكد مصدر قضائي لـ «عكاظ» أن الإجراء القضائي الذي يجب أن تتخذه المرأة، التي مورس التعسف ضدها، بأن تتقدم بالدعوى إلى المحكمة في منطقتها، ويحاول القاضي ابتداء الإصلاح، وإذا لم ينجح يقنعه بعمل وكالة إلى أحد أفراد العائلة، وإن لم ينجح يسقط القاضي الولاية عن الولي، ويصبح القاضي هو الولي الشرعي، ويزوجها عندما يتأكد من كفاءة المتقدم.

وأكد المصدر نفسه أن إسقاط الولاية له تأثير على الولي وعلى المتقدم أيضا، إذ أنه ليس كل المتقدمين يقبلون بالزواج منها بعد إسقاط ولاية والدها، (ولا شك أن إسقاط الولاية عن الأب أو الأخ يؤثر على الولي من الناحية النفسية والاجتماعية، ولا يحق للولي أن يقف في طريق المرأة.)

يقطعون مسافات طويلة سيراً على الأقدام.. وحافلات النقل متهالكة

شرورة: الطلاب يركبون الخطر لبلوغ المدارس

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160413/Con20160413834202.htm

يصطدم الطلاب في شرورة بمشكلة النقل، إذ لا يتوافر لغالبيتهم المركبات التي تنقلهم إلى مدارسهم، فيضطرون لقطع نحو ستة كيلومترات يوميا، ذهابا وإيابا، سيرا على الأقدام، ما يعرضهم للإرهاق والمخاطر، ويؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي، وفي حال تيسر لبعضهم حافلات نقل فإنها تكون متهالكة وضررها أكثر من نفعها، بينما يستعين الطلاب الدارسون في الوديعة بسيارات أولياء أمورهم الخاصة، قاطعين نحو 110 كيلومترات ذهابا وإيابا، ومنهم من يلجأ لمركبات أجرة، ما يرهقهم ماديا.

وناشد الطلاب وأولياء أمورهم الجهات المختصة بإنهاء معاناتهم في سبيل التحصيل العلمي بتوفير حافلات حديثة بحالة جيدة، مبينين أن طاقة الطلاب وجهدهم ينفدان قبل بلوغهم المدارس.

وذكر محمد الصيعري أن صغاره يقطعون مسافات طويلة سيرا على الأقدام لبلوغ المدرسة، ما يعرضهم للإرهاق ويؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي، متمنيا تدارك الوضع سريعا وتوفير حافلات حديثة تنقلهم إلى المدارس وتنهي حالة الإجهاد التي يعيشونها في رحلة التحصيل العلمي.

وشكا علي المنهالي من أنه يعيش معاناة يومية أثناء نقله ابنه من شرورة لمدرسته في الوديعة، قاطعا 55 كيلومترا في الذهاب ومثلها في الإياب، ما يعرضهم للتعب، مشددا على أهمية إنهاء هذه المعاناة في أسرع وقت.

وأوضح عبدالله الصيعري أن الحافلات المحدودة التي توفرها إدارة التعليم في شرورة متهالكة، وضررها أكثر من نفعها، لأنها تفتقد لوسائل السلامة، فضلا عن أن السائقين غير مؤهلين للتعامل مع الطلاب وقيادة المركبات، وغالبيتهم وافدون.

وكشف أن شركة النقل المتفقة مع التعليم تنسق مع متعهد من الباطن، في مخالفة صريحة، غير عابئة بالأخطار التي قد تلحق بالطلاب، مطالبا بتدارك الوضع وإعادة ترتيب النقل المدرسي في شرورة، حتى لا تتكرر المآسي التي عاشتها بعض المناطق وراح ضحيتها أطفال أبرياء.

في المقابل، أفاد مصدر مسؤول في مكتب التعليم في شرورة أنهم رفعوا إشعاراً يفيد بعدم حضور المتعهد لمكتب الإشراف ولم يعرف عنه أي معلومة للتواصل لحل مشكلة الحافلات.

بينما، أشار المسؤول المتعهد للنقل إلى وجود عقد مع إحدى الشركات لنقل نحو ١٥٠٠ طالب من مدارس البنين، ويوجد لديه عشر حافلات لنقل الطالبات وحافلة واحدة لنقل طلاب مركز الوديعة، مؤكدا أن حافلات الشركة حديثة ومطابقة للشروط والمعايير المطلوبة، وليست رديئة، وهي من طراز 2010 وما فوق، وتحظى بالصيانة والفحص بشكل متواصل.

من جهته، أوضح المتعهد صالح الوايلي أن عدد الحافلات الآن يختلف عن العام الماضي، مشيرا إلى أنها تزيد على 30 حافلة مطابقة لشروط شركة تطوير، وهي حديثة صنعت في عام 2014، مرجعا ضعف نقل طالبات المحافظة إلى العجز في المخصص.

بدوره، أفاد الناطق الرسمي لتعليم نجران حمد بن عبدالله آل شرية أن الحافلات توافرت وفقا لكل ما هو مخصص لكل مدرسة، مؤكدا أن غالبيتها بحالة جيدة، وهناك ثلاث حافلات طلب من المتعهد تغييرها خلال الفترة القادمة.

وذكر أنهم يشددون على أن يكون سائق الحافلة سعوديا ولا يقل عمره عن 30 عاما، وفي حال مخالفة المتعهد يحسم من أجرته، لافتا إلى أنهم يشددون على ضرورة التزام المتعهد بشروط العقد وفي حال أخل بها يتعرض للمحاسبة والعقاب وفقا للأنظمة.

مجلس الوزراء يقر تنظيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259794&CategoryID=5

الرياض: واس 2016-04-13 2:03 **AM**

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أول من أمس، على تنظيم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى وزارة المالية دعمها بالاعتمادات اللازمة للقيام بالمهمات التي تقوم بها على أكمل وجه، على أن يكون التنظيم كما يلي:

جهاز مستقل

الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاز مستقل، ترتبط تنظيميا برئيس مجلس الوزراء، ويشار إليها في هذا التنظيم بـ"الهيئة"، وتتبعها جميع الهيئات الفرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويكون الرئيس العام للهيئة بمرتبة وزير يعين بأمر ملكي، ويلحق بالهيئة العدد الكافي من الموظفين والأعضاء.

وتكون في كل منطقة هيئة فرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يصدر بتشكيلها قرار من الرئيس العام للهيئة، ويلحق بها العدد الكافي من الموظفين والأعضاء وتنشأ مراكز للهيئات الفرعية -بحسب الحاجة- في المدن والمحافظات والمراكز.

الرئيس العام للهيئة هو المسؤول عن إدارتها وتصريف شؤونها والمرجع للهيئات الفرعية، وذلك وفقا لأحكام هذا التنظيم، وله ما للوزير من صلاحيات في وزارته.

شروط عضو الهيئة

مع عدم الإخلال بما يقضي به نظام الخدمة المدنية، يجب أن يتوافر فيمن يباشر المهمات المنصوص عليها في هذا التنظيم من أعضاء الهيئة ما يأتي:

1. أن يكون من ذوي المؤهلات العلمية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم.
2. أن يكون مؤهلا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
3. أن يكون حسن السيرة والسلوك المشهود لهم بحسن السمعة.
4. ألا يكون قد صدر في حقه حكم بحد شرعي أو بالسجن لمدة تزيد على سنة، أو أدين في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

الاختصاص

تختص الهيئة، وفقا لهذا التنظيم، بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إليه بالرفق واللين، مقتدية في ذلك بسيرة الرسول، صلى الله عليه وسلم، وخلفائه الراشدين من بعده، مع استهداف المقاصد الشرعية، والإسهام مع الجهات المختصة في مكافحة المخدرات وبيان أضرارها على الأسرة والمجتمع.

الضوابط

تباشر الهيئة ومنسوبوها اختصاصها وفقا للآتي:

1. تتولى الهيئة تقديم البلاغات في شأن ما يظهر لها من مخالفات خلال مزاولتها اختصاصاتها بمذكرات إبلاغ رسمية إلى الشرطة أو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات -حسب الاختصاص- وهما وحدهما الجهتان المختصتان بموجب الأحكام المقررة نظاما بجميع الإجراءات اللاحقة لتلك البلاغات، بما في ذلك إجراءات الضبط الجنائي والإداري والتحفظ

والمتابعة والمطاردة والإيقاف والاستجواب، والتثبت من الهوية والتحقيق والقبض في أي بلاغ ذي صلة باختصاص الهيئة.
2. يباشر أعضاء الهيئة الاختصاص في الأسواق والشوارع والأماكن العامة، وذلك خلال ساعات عملهم الرسمي المرتبة والمجدولة بشكل رسمي من إدارة كل مركز.
وليس لرؤساء المراكز أو أعضاء الهيئة إيقاف الأشخاص أو التحفظ عليهم أو مطاردتهم أو طلب وثائقهم أو التثبت من هوياتهم أو متابعتهم، والتي تعد من اختصاص الشرطة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وفقا للفقرة 1 من هذه المادة.
3. تباشر الهيئة الاختصاص خلال أعضائها الرسميين شاغلي وظائفها المعتمدة في ميزانيتها.
4. على عضو الهيئة إبراز بطاقة التعريف الرسمية الخاصة به بشكل ظاهر، تتضمن اسمه ووظيفته والمركز الذي يتبعه وساعات عمله الرسمي.
لجنة استشارية
يكون للهيئة لجنة استشارية -مكونة من خمسة أعضاء- تتولى تقديم الاستشارات والتوصيات للرئيس العام للهيئة، فيما يتعلق بمباشرة الهيئة اختصاصها، وما قد يطرأ من مخالفات وتجاوزات بهذا الشأن، واقتراح محاسبة المخالفين، وذلك وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم، ويسمي رئيس مجلس الوزراء أعضاء هذه اللجنة.
لائحة تنظيمية
يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم، وعلى الجهات العامة والخاصة أن تتعاون مع الهيئة.
ويحل هذا التنظيم محل تنظيم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 73 وتاريخ 16/ 3/ 1434، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام. وينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ تبليغه.

تناقض معلومات التعليم والعمل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259778&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي، عبدالله السليمي 13-04-2016 1:38 **AM**
فيما طرحت "الوطن" سؤالا عن مصير برنامج دعم صندوق الموارد البشرية للمعلمين السعوديين في التعليم الأهلي، كشفت إجابات وزير التعليم أحمد العيسى، ونائب وزير العمل أحمد الحميدان عن الفجوة والتناقض بين الوزارتين.
تباين آراء الوزارتين
وزير التعليم
البرنامج مستمر ونتطلع إلى تعاون
الاتفاقية ليست محددة بزمن
نائب وزير العمل
الدعم سيتوقف
ولا نية لأي تمديد
المدة 5 سنوات وأوشكت الانتهاء
فيما كشف وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف آل الشيخ عن تخصيص أراض مساحتها حوالي 70 مليون متر مربع لوزارة التعليم منها 12 مليونا لجامعات في الرياض، لخص وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى توجه وزارته للاستثمار في التعليم بـ4 محاور رئيسة، أبرزها توسيع قاعدة التعليم الأهلي والاستثمار في الخدمات التعليمية.
أراض للتعليم

اعتبر وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف آل الشيخ أن التعليم أحد أهم القطاعات التي تخدمها وزارته، وهي من ضمن الخدمات التي يحتاجها السكان الذين توفر لهم الوزارة المخططات السكنية والمرافق العامة والخدمات اللازمة.
وأضاف أن الوزارة أولت قضية التعليم أهمية كبرى من خلال تخصيص المساحات الخاصة بالمرافق التعليمية، فالأراضي التي تخصصها الوزارة للجامعات والمدارس بشقيها العام والخاص وكذلك الجامعي، مساحات كبيرة جدا، وما زالت حيث تم أخيرا تخصيص نحو 70 مليون متر مربع للتعليم منها 12 مليونا للتعليم الجامعي في الرياض.
وأكد آل الشيخ أن وزارته تعمل على مراعاة احتياجات قطاع التعليم عند استحداث المخططات الجديدة بمختلف مناطق ومحافظات المملكة، مشيرا إلى تشكيل لجان مختصة لتذليل الصعوبات التي تواجه الاستثمار في التعليم بالتنسيق مع وكالة التعليم للتعليم الأهلي والغرف التجارية الصناعية السعودية لإيجاد بيئة مناسبة ومحفزة للاستثمار في هذا المجال الحيوي.
وأضاف أن الوزارة دعمت العام الماضي التعليم الأهلي من خلال تمكينها من الاستفادة من الأراضي المخصصة للتعليم العام في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى شروعها أخيرا في تأجير الأراضي للتعليم الأهلي، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارة ووزارة التعليم لتوحيد تلك الإجراءات، مؤكدا حرص الوزارة على تحقيق كل متطلبات وزارة التعليم سواء العام أو الجامعي أو الأهلي. وقال إنه سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارتين قريبا لتوحيد الجهود والإجراءات بشكل واضح فيما يتعلق باحتياجات ومتطلبات وزارة التعليم.
واعتبر آل الشيخ أن الأراضي المخصصة للجامعات السعودية من أكبر المساحات المخصصة للجامعات في أي دولة بالعالم، فقطاع التعليم يستحق هذا الاهتمام والتخصيص، مشيرا إلى أن الاستفادة من تلك الأراضي الكبيرة المخصصة مناطة بالدرجة الأولى بوزارة التعليم.
محاور الاستثمار
1أول محاور الاستثمار كما كشف عنها العيسى تمثلت في توسيع قاعدة التعليم الأهلي، بفسح المجال للمستثمرين في تأسيس المدارس الأهلية، مشيرا إلى وجود مدارس متميزة انتشرت على مستوى المملكة لكن حجم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم مازال دون المأمول، وأقل من المخطط له في خطط التنمية، حيث يوجد لدينا الآن قرابة % 15 من طلاب التعليم ملتحقين بالتعليم الأهلي، ونتطلع لزيادة هذه النسبة لتصل إلى ما بين 25 إلى 30 % بالمستقبل القريب.
وأضاف: عندما نستطيع توسعة دائرة المستثمرين وتحسين الخدمة، نستطيع جلب الكثير من الاستثمارات في تأسيس وبناء المدارس الأهلية، وهذا لا يقتصر على التعليم العام دون غيره بل ينطبق على الجامعات الأهلية التي توسعت بشكل جيد خلال السنوات الماضية، ونتطلع إلى الاستمرار في هذا التوسع لاستقطاب عدد أكبر من الطلبة.
2مساهمة القطاع الخاص في تأسيس وبناء المدارس. وكشف العيسى خلال حديثه عن هذا المحور عن وجود دراسة حول الموضوع، مبديا أمله في أن تحظى بالموافقة الكريمة، مضيفا أن الدولة ساهمت خلال السنوات الماضية في محاولة بناء الكثير من المدارس، ولكن لم يزل هناك عدد كبير من المدارس المستأجرة والمباني غير الصالحة للتعليم، وهذا ما تحاول المنظومة تداركه بالشراكة مع القطاع الخاص.
3
الاستثمار في الخدمات التعليمية لإنشاء شراكات اجتماعية من خلال شركة تطوير التعليم العام القابضة بحيث نستطيع من خلالها استقطاب المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص في الكثير من الخدمات التعليمية خاصة فيما يتعلق بمجال النقل المدرسي وتطوير المباني والخدمات التعليمية المختلفة، إضافة إلى التغذية والنشاط المدرسي بحيث تستطيع شركة تطوير التعليم التوسع في هذا الجانب وتبني شراكات مع القطاع الخاص لتطوير تلك الخدمات.
4
إدخال مفهوم جديد بإدارة المدارس الحكومية. وفي هذا السياق، قال الوزير: إننا نتطلع إلى تحويل عدد من المدارس الحكومية لتشغيلها من خلال مؤسسات صغيرة ضمن مفهوم المدارس المستقلة من خلال العاملين بالمجال التعليمي سواء من مديري المدارس أو المشرفين التربويين أو المعلمين الذين لديهم القدرة والإمكانات بإنشاء المؤسسات التعليمية الصغيرة بحيث تمنح تلك المؤسسات كامل المسؤولية لإدارة تلك المدارس وتقديم الخدمات التعليمية والاستفادة من بعض الفرص الاستثمارية والعوائد الخاصة بالخدمات في ظل استمرار مجانية التعليم لهذه المدارس واستمرار إشراف الوزارة على هذه المدارس من حيث المناهج والمعلمين وعلى كل ما يتعلق بالمباني التعليمية.
معالجة مشكلات المستثمرين
وعد نائب وزير العمل أحمد الحميدان، والذي شاركت وزارته في المعرض والمنتدى الدولي للتعليم، المستثمرين بقطاع التعليم الأهلي بإيجاد حلول لبعض الإشكالات التي تواجههم، ونزول نطاق التوطين والعمل على احتساب العدد المسجل بالكامل لرفع نطاق المنشأة، والسماح باستكمال العدد تدريجيا، مشيرا إلى أن التأييدات الحكومية أصبحت إلكترونية حيث يتم إدخال التأييد والموافقة عليه إلكترونيا.

محفزات الاستثمار
تعهد بعض المستثمرين بالتعليم الأهلي من حضور الملتقى بتحقيق أعلى متطلبات الجودة وكل المهام المناطة، وطالبوا بتوفير جملة من المحفزات من قبل وزارة التعليم، والبلديات، والعمل، والمالية ومنها:
تفعيل اللوائح والأنظمة التشريعية على أرض الواقع وفق خطط زمنية محددة.
المعاملة بمرونة أسوة بالتعليم العام، وتمكينهم من الاستفادة من المرافق العامة المخصصة للتعليم الحكومي.
منحهم مزيدا من الأراضي لبناء مرافقهم التعليمية التي تعد أكبر المعوقات لديهم.
تفعيل الاستثناء للمدارس الأهلية في تأييد التأشيرات وتطبيق الحد الأدنى، وعدم تطبيق الأنظمة التي تطبق على بعض القطاعات كتحقيق المؤسسة للنطاق الأخضر للاستقدام وإنما الحصول على الحد الأدنى من النطاق البرتقالي خصوصا أن الاستثمار في التعليم هو استثمار للأسبوع الواحد، ففي حال تسرب المعلم السعودي والذي لم تستطع المؤسسات إجباره على العمل تتأثر العملية التعليمية بشكل كبير.
رفع القروض الخاصة بالاستثمار التعليمي والإعفاء من الضمانات المالية.
محاور الاستثمار في التعليم
توسيع قاعدة التعليم الأهلي
مساهمة القطاع الخاص في بناء المدارس
الاستثمار في الخدمات التعليمية
إدخال مفهوم جديد بإدارة المدارس الحكومية
العمل لملاك الأهلية: احتسبوا الأجر على الربح
طالب نائب وزير العمل أحمد الحميدان المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي، بتغليب جانب الاحتساب والبحث عن الأجر على جوانب الربح والخسارة، مؤكدا أن احتساب التكلفة يعدّ معضلة في جميع المجالات، خصوصا في التعليم.
وعدّ الحميدان في سياق مشاركته خلال الجلسة الأولى لملتقى التعليم 2016، والتي حملت عنوان "الاستثمار في التعليم.. رؤى وتوجهات"، أن هامش الربح في الاستثمار بالتعليم يعدّ من أقل هوامش الربح في المشروعات في باقي القطاعات، مطالبا المستثمرين بأن يغلبوا الاحتساب على جوانب الربحية.

• نزاهة" تعرض عددا من المشروعات والأنظمة لإحكام الرقابة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/13/article_1046775.html

عبدالله الروقي من الرياض
قال لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد الله العبد القادر نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، إن الهيئة عرضت في ورشة عمل "تحديات وتشريعات مكافحة الفساد"، التي نظمتها جمعية مكافحة الاحتيال السعودية، بالتعاون مع الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، في العاصمة الرياض الإثنين الماضي، عددا من مشروعات الأنظمة والمقترحات الخاصة بـ "نزاهة" في السعودية، لإحكام الرقابة في أوجه الفساد.
وبين أن تلك الأنظمة والمقترحات تمثلت في "الذمة المالية، وتعزيز الأحكام، وحماية المبلغين والشهود عن قضايا الفساد، وذلك من أجل بيئة حامية وطاردة للفساد". وفيما يختص بقضايا الفساد المالي للشركات، أوضح الدكتور العبد القادر، أن عمل "نزاهة" يختص بالشركات التي تمتلك الدولة فيها نسبة 25 في المائة، بينما الشركات التي لا تمتلك الدولة فيها أي نسبة فإن "نزاهة" لا تتدخل فيها في حال لم تكن هناك جناية تضرر منها مواطن وقدم بلاغا للهيئة.
بدوره، كشف الدكتور سلطان آل فارح أستاذ المحاسبة المالية والدولية المساعد في جامعة الملك خالد خلال ورقة عمل قدمها في الورشة، بعنوان "المراجعة الداخلية" عن نتائج استطلاع ضمن دراسة استقصائية أجراها في 2015، أكدت أن

8 في المائة من المستجيبين للاستطلاع يرون أن المراجعة الداخلية موجودة وفعالة، وأن 40 في المائة يرون أنها موجودة ومعلن عنها، فيما يرى 2 في المائة أنها غير موجودة، بينما صوت 50 في المائة على أن المراجعة الداخلية موجودة على استحياء.

"الشورى": 73 عضواً يسقطون ترقية "الضابط غير المُرضي"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15040899

الرياض - سعاد الشمراني
علمت «الحياة» أن 73 عضواً في مجلس الشورى نجحوا في إسقاط مقترح لتعديل نظام الضباط، وتم تحويل مناقشته أمس (الأربعاء) إلى جلسة سرية، وبذلك تم رفض مدّ أعوام الخدمة لاستحقاق الترقية وإقالة الضباط من رتبة «رائد» فما دون، في حال مرور عامين بعد استحقاق الترقية مع أن تقارير الكفاءة غير مرضية، مؤيدين توصية اللجنة الأمنية بمجلس الشورى، التي طالبت بعدم الموافقة على مقترح عضوي المجلس حمد آل فهاد واللواء متقاعد حمد الحسون.
وأكدت اللجنة أن بعض التعديلات تعتبر مكافأة للضابط غير السوي في عمله، وممن ارتكب مخالفات عدة أو إهمالاً أو تقصيراً في عمله، فبدلاً من معالجة وضعه وفقاً للنظام تتم إطالة مدة خدمته، وهذا يؤثر على الآخرين ممن لم يرتكبوا مخالفات، فتتأخر ترقياتهم لعدم وجود شاغر.
وعارضت اللجنة إحالة الضابط الموصى بترقيته من رتبة «مقدم» و«عقيد» و«عميد»، إذا أمضى ضعف المدة المقررة، إلى التقاعد بالرتبة التي تلي رتبته، وكذلك راتب تلك الرتبة، في حال عدم ترقيته، أو بلوغه سن التقاعد في رتبته قبل ذلك.
وأشارت إلى وجود طلبات كثيرة في هذا الشأن لعدد من الضباط تم رفضها، لأن الضابط الذي يعمل بالرتبة المرقّى عليها، ويحال براتب ورتبة لم يعمل بها، سيؤدي إلى الضغط على صندوق معاشات التقاعد، وخصوصاً أن الأعداد كبيرة جداً، «ومن غير العدالة أن يقتصر المقترح على رتب من دون غيرها».
وأقنعت اللجنة الأمنية مجلس الشورى في ما يخص نقل الضابط الطبيب ضمن الكادر الصحي إلى رتبة شرفية، بعد أن أكدت أن الضابط في هذا الكادر يسعى إلى معاملته وفقاً للنظام، ولا يتطلع إلى أن يكون على رتبة شرفية لا ترتقي إلى طموحه، كما أن التعديل المقدم على هذا المجال «عالج حالة وتناسى حالات أخرى»، فهناك تخصصات مهمة كثيرة لم يتم التطرق إليها، في مجالات تتساوى في الحاجة مع الكادر الصحي.

السماح لمستفيدي "الضمان" والمعوقين بفتح حسابات في أي مصرف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15029769

الرياض - «الحياة»
ألغت وزارة الشؤون الاجتماعية احتكار مصرف واحد لحسابات المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة، والذين يقدر عددهم بنحو مليوني شخص، كانت الوزارة تلزمهم بفتح حسابات في مصرف واحد.

إلا أن الوزارة أعلنت اليوم (الأربعاء) عن خطة التحول في الصرف للمستفيدين، واعتماد حساب المستفيد المصرفي (الآيبان)، بدلاً من البطاقات الذكية المرتبطة في حساب موحد.
وقال المشرف العام على تقنية المعلومات في الوزارة المهندس ماجد العصيمي: «إن خطة التحول الجديدة تسمح للمستفيد والمستفيدة بفتح حساب جديد في أي مصرف يرغب فيه لاستقبال المبالغ»، مشيراً إلى أن تجديد بطاقات المستفيدين والمستفيدات واستلام أرقامهم السرية سيكون من طريق المصارف، وتعد معاملات مصرفية خاصة، ولن يكون للوزارة أي دور في ذلك، مبيناً أن مسؤولية الوزارة ستقتصر على «إيداع المبالغ في حساب المستفيد والمستفيدة».
وأفاد العصيمي أن خطة التحول تتميز بـ«إتاحة الخدمات المصرفية كافة للمستفيدين والمستفيدات، ومنها تسديد الفواتير والتحويل بين الحسابات الأخرى، وغيرها من العمليات، إضافة الى سهولة الإيداع والسحب في حساب «الآيبان» للمستفيد والمستفيدة، وخدمته في فروع المصارف كافة».
وأشار إلى أن الانتقال إلى «الآيبان» يسهل على المستفيدين والمستفيدات، نتيجة وقوع بعض المشاكل في بطاقات الصرف الحالية، ومنها تأخر إيصال الرقم السري، وتنشيط البطاقة ومشاكل في وصول البطاقات إلى فروع الوزارة، إضافة إلى عدم قدرة المواطن على الإفادة من حساب البطاقة بشكل كامل، فلا يستطيع التحويل أو تسديد الفواتير باستخدام بطاقات الصرف الحالية، لافتاً إلى أن التحول سيكون «تدريجياً»، بالبدء بطلبات المستفيدين والمستفيدات الجدد، وطلبات تجديد البطاقات.
ولفت إلى أن تحديث رقم «الآيبان» سيكون عبر ثلاث مراحل: الأولى أطلقت مطلع شهر رجب الجاري، من خلال تطبيقات الضمان الاجتماعي والرعاية في فروع ومكاتب الوزارة كافة، والمرحلة الثانية ستكون الأسبوع المقبل، إذ سيتم تحديث أو تسجيل «الآيبان» من خلال أجهزة الصرف الآلي التابعة لمصرف الراجحي، وسيكون تدشين المرحلة الثالثة 24 من الجاري، وسيتم فيها تحديث أو تسجيل «الآيبان» من خلال البوابة الإلكترونية للوزارة.
وأكد العصيمي أنه سيتم إيقاف نظام البطاقات الحالي من إصدار جديد أو إعادة إصدار، إلا في حال البطاقات التي يوجد عليها أرصدة مستحقة للمستفيد أو المستفيدة، إذ يسمح بالتجديد للبطاقة بالطريقة المتبعة نفسها، وذلك من طريق مكاتب الضمان الاجتماعي ومراكز التأهيل واستلام الرقم السري حتى انتهاء الرصيد، على أن يستمر الصرف على البطاقات سارية المفعول لحين التغيير إلى «الآيبان».

مستثمرون يطالبون "الصحة" بالسماح بسفر "أطباء الأخطاء" في حال "التأمين"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15027967

أبها - «الحياة»
طالبت منشآت صحية خاصة وزارة الصحة السماح للأطباء الذين يخضعون للمحاكمة في قضايا أخطاء طبية بالسفر إلى خارج البلاد، في حال توافرت لدى المنشأة الطبية التي يعمل فيها شهادة تأمين ضد الأخطاء الطبية.
وتمنع الأنظمة الصحية السعودية سفر الأطباء المتهمين بارتكاب أخطاء طبية، إلا أن ملاك ومديري المؤسسات الصحية الخاصة في منطقة عسير، طالبوا خلال لقاء جمعهم مع المدير العام للشؤون الصحية في منطقة عسير الدكتور محمد الهبدان كشف أمس (الثلثاء)، إمكانية سفر الأطباء المدعى عليهم في قضايا ما زالت منظورة لدى الهيئة الصحية الشرعية، وسفرهم عند تأخر إنهاء القضية بعد أن تم معالجة ذلك بالاكتفاء بشهادة التأمين ضد الأخطاء الطبية.
وعرض المستثمرون معوقات عمل القطاع الصحي الخاص، إلى جانب تفعيل دوره في التثقيف والتوعية الصحية من خلال آلية لعمل مبادرات وحملات توعوية، ودمج اللجان الصحية في المنطقة للحد من تشتت الجهود، وتوحيدها بما يخدم أهداف واستراتيجية العمل الصحي مع وضع أدوات لقياس مدى نجاح هذه الاستراتيجية، إضافة إلى المعوقات التي

تعترض تراخيص جراحة اليوم الواحد، ووضع الحالات الإسعافية للمرضى والمصابين من المقيمين في حال عدم وجود تغطية تأمينية لبعض هذه الحالات في شكل كافٍ.
وأكد مدير «صحة عسير» خلال اللقاء، أهمية تكامل الخدمات الصحية بين القطاع الصحي الخاص والحكومي، لتقديم رعاية صحية ذات جودة للمواطن والمقيم.

أمين جدة يوجه بإيقاف تراخيص غير الملتزمين باشتراطات ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146672

جدة - سعد بن عبدالله
أوضح م. ناصر المتعب مساعد أمين محافظة جدة للبلديات الفرعية، أن الأمانة، وبتوجيه من د. هاني أبوراس أمين جدة، للإدارات المختصة، بعدم اعتماد أي رخصة بناء أو منح شهادة إطلاق التيار الكهربائي للمنشآت التجارية إلا بعد استكمال الاشتراطات الخاصة بتوفير متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل دخولهم وتحركاتهم داخل المباني.
وقال المتعب إنه بموجب لائحة الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وفق التعميم السامي فإن جميع المجمعات والمراكز الجديدة سواء كانت تجارية أو إدارية ومرافق الإيواء السياحي (فنادق، شقق، سكنية، منتجعات) ملزمة بتوفير الاشتراطات الموضحة في "الدليل الإرشادي للوصول الشامل في البيئة العمرانية"، مبيناً أنه لا يتم اطلاق الخدمات أو منح تراخيص التشغيل إلا بعد استيفاء تلك الاشتراطات. في تعميم صادر للبلديات الفرعية والإدارات المعنية، وأشار المتعب إلى أن أمانة جدة منحت المجمعات السكنية والمراكز التجارية والإدارية المرخصة والقائمة من السابق مهلة لمدة 60 يوماً من تاريخه بموجب تعهد رسمي مصدق لتوفير اشتراطات ذوي الاحتياجات الخاصة، لافتاً إلى أنه في حال عدم الالتزام بذلك فسيتم اتخاذ اقصى العقوبات بحقهم، ونصت الاشتراطات البلدية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة على توفير المواقف الخاصة بهم، إنشاء مكتب خاص بخدمتهم وذلك عن طريق موظفين مختصين وذوي كفاءة، تنفيذ الممرات والمنحدرات الخاصة بهم على المداخل والمخارج كافة وسهولة تنقلهم داخل المراكز (المصاعد، السالم، النوافذ، الحواجز، اللوحات الإرشادية)، تخصيص مقاعد لهم بالمطاعم وأماكن الصلاة (المسجد)، تنظيم دورات المياه لتتلاءم مع احتياجاتهم، إلى ذلك فقد سبق لأمانة محافظة جدة أن بادرت بإعلان البدء في تنفيذ مشروع تهيئة الأماكن العامة لتسهيل خدمة ذوي الاحتياجات الحركية وتخفيف معاناتهم في الوصول إلى أماكن العمل والأسواق والمرافق العامة، كما عملت على إعادة تأهيل مبانيها لتناسب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتسهل حصولهم على الخدمات خلال مراجعتهم لمباني الأمانة.

برعاية متعب بن عبدالله.. وينطلق الثلاثاء المقبل

قيادات صحية عليا تبحث جودة السلامة والرعاية الصحية بمؤتمر الحرس الوطني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146643

الرياض - محمد الحيدر

تنطلق فعاليات مؤتمر سلامة المرضى السادس الثلاثاء المقبل، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني.

ويشارك في المؤتمر الذي تنظمه الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالتعاون مع عمادة الدراسات العليا بالجامعة قيادات صحية عليا من الداخل والخارج وأطباء وأخصائون صحيون وأكاديميون لمدة ثلاثة أيام، وذلك بقاعة المؤتمرات بالمدينة الجامعية بالرياض.

وتصاحب المؤتمر في يومه الثالث إحدى عشرة ورشة عمل تدريبية يشارك في تقديم أوراقها نخبة من المتحدثين العالميين والمحليين في سلامة المرضى والجودة، ويناقشون فيها عدة موضوعات تدور حول مجموعة من المحاور الرئيسية من أهمها: تحسين الرعاية المنزلية للمريض وإدارة الحوادث الإكلينيكية وتحسين عمل الرعاية الصحية في المستشفيات، وأهمية التثقيف في مكافحة العدوى وتدريب الكفاءات، وإعداد مرافق رعاية صحية تختص بأمراض الجهاز التنفسي، وأهمية سلامة الدواء وتحقيق محاكاة برنامج سلامة المرضى.

صرح بذلك المدير العام التنفيذي بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني د. بندر القناوي، موضحاً: أن هذا المؤتمر يُعقد للمرة السادسة على التوالي ضمن سلسلة المؤتمرات العلمية التي تهتم بتطوير جودة السلامة والرعاية الصحية، وبتوعية جميع العاملين في القطاع الصحي، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية لسلامة المرضى ورعايتهم بُغية إعداد بيئة مناسبة لسلامة المريض.

وأضاف: أن هذا المنتدى العلمي يتميز بمشاركة عدد من المنظمات والقطاعات الصحية المحلية والدولية مثل منظمة الصحة العالمية وأرقى الجامعات والمستشفيات العالمية يُمثلها متحدثون محليون ودوليون من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة البريطانية والدنمارك ومصر الشقيقة. وقال: إن أبرز الأهداف التي ينعقد من أجلها المؤتمر تتلخص في الآتي: ربط المسؤولين والمتخصصين في الرعاية الصحية وأعضاء هيئة التدريس لبناء وحفظ ثقافة المرضى ووعيهم بسلامتهم، تمكين المتخصصون في الرعاية الصحية من تهيئة بيئة آمنة للرعاية الصحية، مشاركة ونشر أفضل الممارسات في مجال سلامة المرضى، تسليط الضوء على التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ المبادرات الوطنية في مجال السلامة، بدء المشروعات التعاونية، تأسيس وزيادة مواد الأبحاث المتعلقة بسلامة المرضى، توعية المجتمع حول مفهوم سلامة المرضى.

وأكد أن سلامة المرضى تمثل أحد الموضوعات ذات الأهمية في مجال الصحة العامة على مستوى العالم، وقد توجهت الدول خلال السنوات الأخيرة إلى التركيز على تحسين معايير الثقافة بسلامة المرضى، وتقوية أسس تدريب الأخصائيين الصحيين على إنشاء بيئة صحية آمنة، وتطبيق المعايير الدولية للعناية بالمريض، مبيِّنًا أن سلامة المرضى تُشكِّل أحد أكبر التحدّيات الملحة للرّعاية الصّحية الناشئة عن الأخطاء الطبية، ويجري اتخاذ كثير من تدابير السّلامة للمساعدة في تقليل هذه الأخطاء.

يشار إلى أن المنتدى معتمد بساعات طبية تعليمية مستمرة من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وللراغبين في التسجيل إكمال تسجيلهم عبر زيارة الموقع الإلكتروني للفعالية http://patientsafetyforum.org

"العدل": إصدار الصكوك والوكالات لكبار السن في أماكن وجودهم

عبر مبادرة "اقتضاء".. والمدينة تستعرض أبرز الإصلاحات في التوثيق

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/671501

عبدالله الحمد ـ الرياض

«العدل»: إصدار الصكوك والوكالات لكبار السن في أماكن وجودهم

كشفت وزارة العدل عن أن الوزير وجّه بالاكتفاء بحضور أحد ملاك الصك أو وكيله عن طلب تحديث الصكوك، مع إصدار صك جديد لطالب بدل تالف لصكه الذي لم يخرج بالنظام الشامل مع الشرح في سجل الصك بما صدر. كما تضمّن التعميم اختصار إجراءات إصدار صك بدل فاقد أو تالف للصكوك القديمة في خطوة واحدة، وذلك بإصدار صك محدث في النظام الإلكتروني الشامل عند طلب استخراج صك بدل المفقود أو بدل التالف في الصكوك التي لم تحدث بالنظام الشامل.

وأكّد وزير العدل في تعميمه أن الصك الصادر من المحكمة الذي يرد له معاملة تخطيط من الجهة المعنية يتم تحديثه وإضافة التخطيط من كتابة العدل في إجراء واحد ويصدر به صك جديد. فيما أصدرت وزارة العدل قرارًا يتضمن اختصار إجراءات إصدار صكوك بدل المفقود لأصحابها أو وكلائهم، ليستلم المراجع صكه بدل المفقود خلال يوم عمل واحد بعد أن كانت إجراءاتها الإدارية والقانونية تستغرق نحو شهرين.

تسريع إجراء «الإفراغ» واختصار ختم التصديق

اختصار إجراءات إصدار صك بدل فاقد

أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، عدة تعاميم تتضمن تقويم أداء كتابات لعدل وتطوير واختصار الإجراءات بهدف رفع مستوى الأداء وسرعة الإنجاز وضمان سير العمل في كتابات العدل؛ حيث تضمنت التعاميم تحديد مدة صلاحية الوكالات لخمس سنوات من تاريخ صدورها ما لم يقيدها الموكل بمدة أقل أو يطرأ عليها ما يبطلها.

ووجّه الوزير كتابات العدل بالتأكيد على الاكتفاء بالبصمة عند طلب المعرّفين للمواطن والمقيم من الرجال والنساء على حد سواء وفي كل ما يصدر من كتابة العدل من أعمال، وفي حال عدم إمكان التعريف بامرأة بالبصمة فيُكتفى بمعرّف واحد من محارمها أو اثنين من غيرهم مع التأكيد على تولي كاتب العدل بنفسه سماع إقرار المرأة والتأكد من هويتها وعدم استنابة أيٍّ من موظفي الكتابة. كما تضمّن التعميم تكليف كاتب عدل أو أكثر حسب نظام التنفيذ ولائحته التنفيذية عند الحاجة إلى العمل في محاكم التنفيذ لتولي إجراءات الإفراغ لما يصدره قاضي التنفيذ من قرارات بيع العقارات وإصدار الصكوك.

لأجل اختصار الإجراءات الإدارية في الاستفسار عن الممتلكات العقارية أطلقت وزارة العدل مشروع الأرشفة الإلكترونية للثروة العقارية، والذي يهدف لحفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منقحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة، وذلك لتقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة تصب في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

عززت وزارة العدل من خدمات التوثيق بإطلاق مبادرة (رخصة التوثيق) برؤية تتضمن العديد من المزايا، التي يسنها العمل بهذه اللائحة ومنها تخفيف العبء على كتابات العدل وتسهيل الإجراءات على المواطنين، وإجراء صفقات البيع للعقارات وتوثيق عقود الشركات.

كما تضمنت إصدار الوكالات وقت الدوام الرسمي وفي غير أوقات الدوام الرسمي مع إيجاد المزيد من فرص العمل، ووضعت إجراءات صرف الترخيص للموثقين تحت شروط تضمن عدم منح الترخيص لأي موثق إلا بعد التأكد من كفاءته التامة لمباشرة العمل التوثيقي، ويعهد إلى الموثق العقود والإقرارات في بيع العقارات وقسمة المال المنقول والوكالات وفسخها وتأجير العقارات والمنقولات وعقود الشركات، والعقود الواقعة على المال المنقول والإقرار بالمبالغ المالية وتسلمها والتنازل عنها والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية، حيث بلغ عدد المتقدمين (2431) متقدمًا لممارسة أعمال التوثيق.

وتتضمن لائحة رخصة الموثقين العديد من المزايا منها تخفيف العبء على كتابات العدل، وتسهيل الإجراءات على المواطنين، وإجراء صفقات البيع للعقارات، وتوثيق عقود الشركات، وإصدار الوكالات وقت الدوام الرسمي وفي غير أوقات الدوام الرسمي، مع إيجاد المزيد من فرص العمل. علمًا بأن إجراءات صرف الترخيص للموثقين تتطلب تقديم إقرار تحت طائلة المسؤولية بعدم الجمع بين مهنة التوثيق والعمل الحكومي، مع عدم منح الترخيص لأي موثق إلا بعد التأكد من كفاءته التامة لمباشرة العمل التوثيقي.

1099 كاتب عدل في جميع المناطق

وسّعت وزارة العدل نطاق خدماتها التوثيقية بهدف تغطية مختلف مناطق ومدن المملكة وسدًا للحاجة المتنامية على الأعمال التوثيقية، وتسهيلًا وتيسيرًا للمواطنين لإنهاء إجراءاتهم وأعمالهم التوثيقية بالإفراغ والوكالة وغيره، حيث بلغ عدد كتاب العدل المسجلين في كتابات العدل (1099) كاتب عدل في مختلف كتابات العدل بمناطق المملكة المختلفة تعمل على جوانب التوثيق سواء للعقود أو المبايعات أو الرهون أو الأقارير أو الوكالات أو غير ذلك.

المملكة تتقدم 18 مركزًا في تصنيف تسجيل العقارات

أعلن البنك الدولي عن تقدم المملكة 18 مركزًا في تصنيف تسجيل العقارات، حيث احتلت المملكة المرتبة 31 من 189 دولة، بعد سلسلة تراجع في التصنيف خلال الأعوام الثلاثة الماضية فقد تراجعت المملكة في عام 2013 إلى المرتبة الـ12 ثم في عام 2014 إلى المرتبة 14 ثم وصلت المملكة إلى المركز 49 في عام 2015، لتعود هذا العام وتتقدم 18 مركزًا.

وكشفت مصادر مطلعة بوزارة العدل لـ«المدينة» أن الإجراءات التي أدت إلى رفع تصنيف المملكة تاتي بعد سلسلة إجراءات تتمثل في سرعة إجراء الإفراغ، واختصار ختم التصديق من رئيس الدائرة إلى كاتب العدل مباشرة، والربط الإلكتروني مع الأمانات، مما أدى إلى اختصار إجراءات تعديل الصكوك وغيرها، وأتمتت إجراءات عقود تأسيس الشركات والربط الإلكتروني مع وزارة التجارة في جميع كتابات العدل بالمملكة، ومجانية خدمة تسجيل العقارات، إضافة إلى أن جميع تلك الإجراءات لا تستغرق أكثر من 30 دقيقة لتسجيل العقار.

بالإضافة إلى ذلك فهناك خطوات عدة للتحسين والتطوير ماضية فيها الوزارة من ضمنها استبدال تصديق الشيكات من البنوك إلى (خدمة سداد) في كتابة العدل.

وقالت المصادر: إن هناك العديد من المبادرات، التي تختص بقطاع التوثيق تسعى الوزارة من خلالها إلى تطوير العمل التوثيقي وتبسيط كل الإجراءات وإعادة هندستها، منها مبادرة «اقتضاء» والتي تهدف إلى إصدار الصكوك والوكالات لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن بأماكن وجودهم وعدم إلزامهم بالحضور لكتابات العدل أو المحاكم لإصدار هذه الصكوك والوكالات.

وأشارت إلى أن هذا التقدم ماهو إلا انعكاس لإصلاحات قامت بها الوزارة خلال العام الماضي في قطاع التوثيق والذي شهد نقلة نوعية في اختصار الإجراءات وإعادة هندستها، والاستفادة من جميع التقنيات الحديثة المتاحة لتسهيل عملية التوثيق.

متعب بن عبدالله يرعى مؤتمر "سلامة المرضى" بحضور دولي مكثف

ينطلق 12 رجب في الرياض ويستمر3 أيام

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/671516

نايف الحربي – الرياض

اهداف المؤتمر

ربط المسؤولين والمتخصصين في الرعاية الصحية وأعضاء هيئة التدريس لبناء وحفظ ثقافة المرضى ووعيهم بسلامتهم

تمكين المتخصصين في الرعاية الصحية من تهيئة بيئة آمنة للرعاية الصحية

مشاركة ونشر أفضل الممارسات في مجال سلامة المرضى

تسليط الضوء على التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذ المبادرات الوطنية في مجال السلامة

بدء المشروعات التعاونية وتأسيس وزيادة مواد الأبحاث المتعلقة بسلامة المرضى

توعية المجتمع حول مفهوم سلامة المرضى.

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني فعاليات مؤتمر سلامة المرضى السادس الذي تنظمه الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني بالتعاون مع عمادة الدراسات العليا بالجامعة وبمشاركة قيادات صحية عليا من الداخل والخارج وأطباء وأخصائيين صحيين وأكاديميين لمدة ثلاثة أيام ابتداءا من الثلاثاء 12 رجب، وذلك بقاعة المؤتمرات بالمدينة الجامعية بالرياض.

وتصاحب المؤتمر في يومه الثالث إحدى عشرة ورشة عمل تدريبية يشارك في تقديم أوراقها نخبة من المتحدثين العالميين والمحليين في سلامة المرضى والجودة، ويناقشون فيها عدة موضوعات تدور حول مجموعة من المحاور الرئيسية من أهمها: تحسين الرعاية المنزلية للمريض وإدارة الحوادث الإكلينيكية وتحسين عمل الرعاية الصحية في المستشفيات، وأهمية التثقيف في مكافحة العدوى وتدريب الكفاءات، وإعداد مرافق رعاية صحية تختص بأمراض الجهاز التنفسي، وأهمية سلامة الدواء وتحقيق محاكاة برنامج سلامة المرضى.

صرح بذلك المدير العام التنفيذي بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي حيث قال: إن هذا المؤتمر يُعقد للمرة السادسة على التوالي ضمن سلسلة المؤتمرات العلمية التي تهتم بتطوير جودة السلامة والرعاية الصحية، وبتوعية جميع العاملين في القطاع الصحي، فضلًا عن تطبيق المعايير الدولية لسلامة المرضى ورعايتهم بُغية إعداد بيئة مناسبة لسلامة المريض.

وأضاف أن هذا المنتدى العلمي يتميز بمشاركة عدد من المنظمات والقطاعات الصحية المحلية والدولية مثل منظمة الصحة العالمية وأرقى الجامعات والمستشفيات العالمية يُمثلها متحدثون محليون ودوليون من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة البريطانية والدنمارك ومصر الشقيقة.

العمل تتيح "الاستقدام" بعد استنفاد وسائل التوظيف في الداخل

مميزات التنظيم الجديد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/671526

سعيد الزهراني ـ الطائف

علمت"المدينة" أن وزارة العمل ستبدأ قريبا في مشروع ضخم من اجل الحد من الاستقدام، وبيع التأشيرات واتاحة الفرص العملية للسعوديين وايضا للوافدين داخل المملكة.

واشارت المصادر ان المشروع عبارة عن عملية تطويرية تتضمن عرض طلبات الاستقدام ونقل الخدمة او انتهاء العلاقة العمالية عبر بوابة التوظيف وهو ما يعني وجود فرصة عمل على بوابة التوظيف الالكترونية تتيح لاصحاب المنشآت توظيف السعوديين وتفعيل توطين وفي حالة عدم وجود سعودي، تتاح الفرصة في البحث عن الوافد داخل المملكة من خلال نقل خدمته فيما تتاح الفرصة للاستقدام من خارج المملكة في حالة عدم وجود وافد داخل المملكة عبر إصدار التأشيرة.

وبينت المصادران التنظيم الجديد يلزم المتقدمين للحصول على تأشيرات بأمورعدة منها التفاصيل الكاملة للوظيفة من حيث الراتب ومميزات بدل السكن والتأمين وغيره وطبيعة العمل وساعاته ومقره وكذلك واجبات والتزامات كل من العامل وصاحب العمل.

ويهدف المشروع إلى خفض نسبة البطالة ورفع أعداد الفرص الوظيفية المطروحة الواضحة المعالم والحقيقية والقضاء على التوطين الوهمي وتوثيق العلاقة العمالية والتزامات الطرفين وواجباتهم كذلك خفض نسب المخالفات العمالية والسلوكيات الخاطئة في سوق العمل وخفض نسب الدعاوى المرفوعة أمام الهيئات وإدارات العلاقات العمالية في مكاتب العمل وسرعة البت بها إن وجدت.

كما يتضمن تنظيم حركة الأيدي العاملة في سوق العمل وفق آلية واضحة وعادلة للعامل وصاحب العمل رفع نسبة العمالة المهنية الماهرة في سوق العمل وخفض أعداد العمالة غير المهنية والتي لاتشكل اضافة للسوق. وايجاد فرص عمل حقيقية يمكن توطينها وكذلك اصحاب عمل اكثر جدية يمكن دعمهم.

وإيقاف سيطرة العمالة على بعض قطاعات السوق ومنح المواطن فرصة أكبر للدخول بها ومنع التستر التجاري ومنع العمل للحساب الخاص.

كما يهدف الى القضاء تماما على المتاجرة في بيع التأشيرات ويتيح للسعوديين الحصول على فرص عمل واضحة التفاصيل من خلال الراتب، المميزات، الواجبات الامان الوظيفي وعقد عمل محكم.

كما يضمن للوافدين المتواجدين داخل المملكة الحصول على فرصة عمل لتصحيح وضعهم واستمرارهم بالعمل في البلاد ضامنا حقوقهم من خلال نقل خدماتهم كما يعطي الاجنبي خارج المملكة فرصة عمل حقيقية وبما يضمن حقوقه كاملة ويعرف التزاماته قبل قدومه للمملكة بتأشيرة عمل.

23 ٪ من المقيمين النظاميين إناث

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259908&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
كشفت سجلات فروع المديرية العامة للجوازات أن نحو 23% من المقيمين النظاميين في مناطق المملكة الـ 13 إناث، حيث بلغ عدد المقيمين الذين تم استخراج إقامات نظامية لهم عن طريق بوابة المديرية العامة للجوازات من مطلع 1435 إلى منتصف 1436 نحو 1962443 بينهم 1494284 إقامة للذكور، مقابل 468159 إقامة للإناث.
وأكد تقرير إحصائي أن أقل منطقة إدارية سجلت نسبة منخفضة في عدد المقيمين والمقيمات الذين استخرجوا إقامات خلال الفترة المذكورة هي منطقة الحدود الشمالية، حيث بلغ عدد الإقامات للمقيمات 3534، مقابل 6867 إقامة للذكور، وجاءت الرياض كأعلى منطقة إدارية يتواجد فيها المقيمون من الجنسين حيث سجلت 835879 إقامة لمقيمين ذكور، و246766 إقامة لإناث.
من جهته، أرجع المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي لـ"الوطن" ارتفاع عدد الإقامات العائدة للذكور من المقيمين إلى أن أكثر من يأتي إلى السعودية من الجنسيات المختلفة للعمل يكونون ذكورا، وذلك لتوفير الفرص المتاحة لهم من أجل العمل، بينما نجد أن المقيمات عددهم أقل، ويتضح ذلك في حصر عدد الإقامات التي استخرجت للمقيمات، مضيفا أن السيدات اللاتي يأتين للعمل في السعودية من المقيمات يكن إما عاملات منزليات أو يعملن في شركة أو مؤسسة كذلك في الصالونات النسائية. وأشار إلى أن مجالات عمل المقيمات قليلة ولا تقارن بمجالات العمل المتاحة للذكور المقيمين في السعودية.

القضاء وعنصرية "كفاءة النسب"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel/14972395

خالد الدخيل

عادت الأسبوع الماضي قضية كفاءة النسب مرة أخرى، والغريب أن بوابة القضاء هي البوابة الوحيدة التي تعاود من خلالها هذه القضية فرض نفسها على الجميع، إذ أصدر قاضٍ في محكمة بلدة العيينة الابتدائية حكماً بوضع حد لعلاقة زوجية بين فتاة حامل وزوجها الشاب المرابط على الجبهة الجنوبية، بناءً على دعوى عدم «كفاءة النسب». ينطوي هذا الحكم على إشكالات وتناقضات قانونية، وتعدٍ على الحقوق، وتصادم مع نصوص شرعية يدّعي الحكم أنه يستند إليها، فالحكم صدر أولاً بهدم عائلة ضد رغبة الزوجة والزوج. وفي هذا تعدٍ على حقوق وامتيازات الطرفين الرئيسين للعلاقة الزوجية، وهما عماد الأسرة التي كان يفترض أن تنشأ العائلة في ظله، ثانياً أن الحكم صدر بناءً على دعوى فسخ عقد الزواج على أساس «عدم كفاءة النسب» بين الزوجين مقدمة من أعمام الزوجة، وفي هذا مصادرة، مرة أخرى، لحق الزوج والزوجة المطلق في تقرير مصير علاقتهما طالما أنها ضمن إطار الأنظمة والقوانين، وإعطاء هذا الحق بطريقة تعسفية لأعمام الزوجة. هل يمكن أن يكون هناك مبرر لهذا التعدي السافر على حق العائلة في تقرير مصيرها لصالح جماعة تتمثل في العشيرة أو القبيلة؟ ثم ماذا عن حق الجنين الذي تقرر مصيره قبل أن يولد، وبحكم قضائي متعسف يرفضه والديه؟

الأسوأ أن حكم الفسخ استند إلى عرف اجتماعي ينطوي على حس عنصري قديم يفرق بين الناس على أساس من صفاء مزعوم للنسب، وكان يفترض أنه قد تم تجاوز هذا العرف منذ زمن بعيد، خصوصاً من مؤسسة القضاء المؤتمنة على تطبيق القوانين والأنظمة، وحماية حقوق الناس، وحفظ مبدأ العدل والمساواة بينهم، بدلاً من ذلك يصر القضاء على تمسكه بقضية «كفاءة النسب» على التصادم مع منطق الدولة، وقبل ذلك مع منطق الشريعة الذي يصدر عنه، موقف القضاء باعتباره أحد سلطات الدولة يفرض سؤالاً جوهرياً عن معنى الشعب، والوطن، والدولة الوطنية كمنطلق وإطار لهذه السلطة، لماذا؟ لأن تمسك القضاء بمبدأ «كفاءة النسب» يفضي عملياً إلى إلغاء مفاهيم «الشعب» و«الوطن» و«المواطنة»، و«الدولة الوطنية» لصالح قيم ومعايير بنية اجتماعية سياسية سابقة لقيام الدولة، اسمها القبيلة، ومن ثم الاستناد إلى إطار اجتماعي وسياسي مخالف للإطار الذي ينتمي إليه هذا القضاء، هذا فضلاً عن أن بنية القبيلة في حال تصدع مستمرة، وفقدت مرجعيتها القانونية والسياسية التي كانت تتمتع بها قبل قيام الدولة، بل إن تمسك مؤسسة القضاء بالمبدأ الفقهي لـ«كفاءة النسب» يجعل منها أداة لهذه البنية القديمة في مقاومة منطق الدولة وسلطاتها التي تستند إلى القانون، والمواطنة، والعدالة والمساواة بين المواطنين.

والغريب في موقف القضاء هنا أنه يصدر عن التزام بعرف اجتماعي، وليس بنصوص شرعية، ولا أزال أتذكر ما دار بين الشيخ عبدالله المطلق عضو هيئة كبار العلماء، وبيني على فضائية «الإخبارية» قبل سنوات حول هذا الموضوع تحديداً، كنت أجادل بأن «كفاءة النسب» تعود لحرية اختيار الناس، وبالتالي يجب التعامل معها على هذا الأساس، وأن القضاء بناءً على ذلك يجب أن ينأى بنفسه عن هذا الموضوع تماماً لأنه لا شأن له به، وحتى لا يبدو أنه يشرعن للعنصرية الثاوية خلف هذا المبدأ، أو أنه يصطف في هذه القضية إلى جانب ضد آخر، لكن الشيخ أصر على أن حكم القضاء في هذا الموضوع يستند إلى عرف، والعرف يمكن أن يكون مصدراً للتشريع، كما قال، ومع أنني لست متخصصاً في الشريعة، إلا أنه وسعني تذكير الشيخ المطلق حينها بأنه لم يأخذ في الاعتبار أن هناك شروطاً لا بد من استيفائها حتى يمكن للعرف أن يكون مصدراً للتشريع، منها أن لا يكون عرفاً فاسداً، و«كفاءة النسب» كرأي فقهي يستند إلى عرف فاسد يفرق بين الناس على أساس قبلي ينطوي على أبعاد عنصرية، ومنها أيضاً أن لا يتعارض العرف مع نص من الكتاب والسنة، وكفاءة النسب من حيث إنها تستند إلى تراتبية قبلية تتعارض مع نص الآية التي تقول: «إنَّ أكرمَكُم عندَ اللهِ أتقاكُم»، إذ التقوى هي معيار التراتبية بين الناس، وليس أي شيء آخر، ثم يأتي حديث: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه.. إلخ»، ليتكامل مع منطوق الآية، وهناك أحاديث أخرى يستند إليها من يتمسك بمبدأ «كفاءة النسب»، لكنها أحاديث إما ضعيفة أو مكذوبة، وبالتالي لا يعتد بها.

عندما نأتي إلى إطار الدولة التي ينتمي إليها القضاء السعودي، نجد أن موقف المحاكم من هذا الموضوع يتصادم مع نصوص وروح النظام الأساسي للحكم، وهو بمثابة دستور المملكة بمرجعيته الأعلى متمثلة بالكتاب والسنة، فمن المفاهيم التأسيسية في هذا النظام مفاهيم «الشريعة والوطن والمواطنة والعائلة»، لا يرد فيه أي ذكر للقبيلة، أو التمايزات القبلية، على العكس، يمكن القول بأن في هذا النظام تزاوج بين الشريعة والوطن والمواطنة، وأن كيان العائلة واستقراره يستند في أساسه إلى هذا التزاوج، في المقابل نجد أن أحكام القضاء على أساس من «كفاءة النسب» ترسّخ حاجزاً متيناً بين الشريعة من ناحية، والوطن والمواطنة من ناحية أخرى، وهذا الحاجز يعكس شيئاً من عدم الانسجام بين القضاء ومؤسسة الدولة بمفاهيمها الحديثة، السؤال هنا: ما رأي السلطة التشريعية للدولة في ما تفعله السلطة القضائية من تشريع في هذه المسألة يتعارض مع الأسس الشرعية والدستورية للدولة؟ هل هناك افتئات من السلطة القضائية على صلاحيات السلطة التشريعية؟ أترك الإجابة للمختصين.

طبعاً لا يفوتني هنا التنويه بالبيان الذي أصدرته وزارة العدل ظهر أمس حول الموضوع، ومما جاء فيه قرار مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ١٤٢٨/٨/١هـ، ونصّه: (الأصل إنما هو الكفاءة في الدين، وذلك في الدماء وغيرها، لعموم الأدلة من القرآن والسنة، وحديث: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه..» هو الأصل... أما الامتناع ابتداءً عن تزويج من لا يُرضى لنسب ونحوه، فهذا داخل في خيار الناس، وأما إبطال عقود شرعية صادرة عن رضا المرأة، وولي أمرها، بمثل دعوى أخ ونحوه رغم رضا المرأة وأبيها، فأمر غير صالح). وهذا قرار صائب تماماً، وإن كانت تنقصه تفاصيل أخرى، وأهم ما جاء في القرار تأكيده على أن الامتناع «عن تزويج من لا يرضى نسبه ونحوه، فهذا داخل في خيار الناس...».

لكن يلاحظ أن البيان لم يبنِ على الشيء مقتضاه بشكل مباشر، وهو أن القضاء بناء على ذلك لا شأن له في هذا الموضوع، وتأكيد البيان بأن «إبطال عقود شرعية صادرة عن رضا المرأة، وولي أمرها... إلخ»، يفهم منه عدم صلاحية الأحكام السابقة التي حكمت بفسخ الزواج بمثل هذه المعطيات، هل هذا الفهم صحيح؟

ثانياً إذا كانت «كفاءة الدين» هي الأصل، وأن «كفاءة النسب» متروكة لخيار الناس، كما جاء في البيان، فلماذا تقبل المحاكم دعاوى فسخ النكاح على أساس من «كفاءة النسب»؟ سيقال بأن عدم السماح برفع دعاوى فسخ قران على هذا

الأساس، يتعارض مع حق التقاضي المكفول للجميع، والسؤال في هذه الحال: هل حق التقاضي هذا مفتوح من دون قيود؟ هل يجوز مثلاً رفع دعوى تطالب بتحليل السرقة، أو الاغتصاب؟ من الواضح أن أساس مثل هذه الدعوى فاسد، ولا يجوز قبولها، ماذا عن «كفاءة النسب» وأساسها فاسد أيضاً؟ والأنكى في دعاوى «كفاءة النسب» هذه أنها ترفع غالباً ضد رغبة ومصلحة الزوجين، وتلبية لرغبة أو مصلحة طرف ثالث بما يترتب عليه من مصادرة لحقوق الزوجين، وهدم لعلاقتهما الزوجية رغماً عنهما، وعن الأسس الشرعية التي قامت عليها.

ما كان هذا ليحدث لولا تبني المحاكم لمبدأ «كفاءة النسب»، وقبول القضاء لدعاوى على هذا الأساس، وإذا كان أمر «كفاءة النسب» يعود لخيارات الناس كما يقول بيان الوزارة، فيجب الالتزام بمقتضيات ذلك، وأولها أن ينأى القضاء بنفسه عن هذا الموضوع، وأن يرفض تلقي دعاوى تستند إليه، من دون ذلك ستبقى إشكالية علاقة القضاء بالدولة، والمواطنة بالقبيلة، وانتهاك حقوق الآخرين بدعاوى لا أساس لها، وهذه أمور من مصلحة الجميع حسمها لصالح الدولة والمواطنة والمساواة، وعدم تركها تتفاعل بآثارها وتداعياتها في الداخل والخارج.

المجالس البلدية.. وكرة الثلج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/670742

علي يحيى الزهراني

.. مرّت عدّة أشهر على تشكيل المجالس البلدية، كنت أتابع - كغيري - بشغف ماذا ستقدم هذه المجالس؟!

«1»

.. كنت أتمنى أن أرى خططًا عملية واضحة واستراتيجيات تمنحنا القناعة بأن هذه الدورة ستأتي على نحو مختلف..!

«2»

.. أمنياتي تلك تعزّزها مجموعة من التداعيات التي أحسبها مستحقة داخل ردهات المجالس البلدية..!

«3»

.. أول هذه.. «الثقة» التي كادت تصل إلى حدّ «الفقد» ما بين المجالس البلدية وشرائح المجتمع المختلفة.. فالكثيرون، سواء لهم أو معهم الحق أو بعضه يرون أن هذه المجالس لم تحقق في دوراتها السابقة السقف الأدنى لتطلعاتهم وآمالهم، ولم تكن عند مستوى تلك البهرجة الفضفاضة في البرامج الانتخابية..!

«4»

.. ولعل هذا ألقى بظلاله على حجم القبول على صناديق الاقتراع، فعند هؤلاء الأمر لم يعد مثار اهتمامهم على طريقة «ما تعرف خراجه لا تتعب في زراعته»، وهذا في حدّ ذاته يمثل تحديًا حقيقيًا للمجالس الحالية لو أرادت استيعاب نتائج المرحل السابقة..!

«5»

.. وثاني هذه التداعيات هو أنّ هذه المرحلة تمثل فرصة هامة لإعادة بناء الثقة من خلال حضور قوي وفاعل معزز بالنتائج التي يلمسها الناخب والمواطن عمومًا..!

«6»

.. وثالث هذه التداعيات وأهمّها وأخطرها في نظري هي مدى القدرة على اختطاف سوانح معطيات المرحلة الجديدة.. فنحن على أعتاب نظام جديد للمجالس البلدية.. تجافى عن مضاجع الرماد في الدورات السابقة وجاء محملا بالكثير من الصلاحيات والمهام والمسؤوليات التي تمنح المجالس البلدية حضورًا قويًا في المشهد التنموي السعودي..بدء من إعطاء المجالس شخصياتها الاعتبارية، مرورًا باستقلاليتها المالية والإدارية، وليس إنتهاءً بكل تلك التشاركات العملية..!

«7»

.. وهذا في نظري يحتاج إلى خطط واستراتيجيات تصنعها عقول تتّسم بالفكر وبالرؤى القادرة على التطوير.. فالنظام مهما كان يحتاج إلى آليات تفعّله على أرض الواقع وتحوّله من أحبار إلى حقائق..!

«8»

.. ولأن ثقافة الانتخاب عندنا لازالت تدور في فلك عقد اللؤلؤ فقد كنت أخشى من صناديق الاقتراع التي قد تفرز لنا بعض عقول الطبل والطار، وبالتالي نضيع فرصة أنظمة جديدة كانت ستغيّر مسار الكثيرمن الأمور..!

«9»

.. منذ البدء كتبت أن شروط المنتخبين لا ترقى إلى تحديات النظام الجديد.. وإذا ما تعثّرت الأنظمة فلا تجعلوها قميص يوسف، ولكنها بعض تلك التسطيحات التي عثرت دون استحقاقات فكر كان يجب أن يكون...!

«10»

.. لا اتشاءم كثيرًا ولا اتفاءل أكثر، ولعل في كرة الثلج ما يصدم الإحباط..!

تسريح الموظفين بين العدالة والانتقائية!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/14990772

عبدالعزيز السويد

من حق الشركات تسريح موظفين إذا ما رأت حاجة ضرورية لذلك وفق ضوابط تكفل الحقوق، بشرط ألا يكون للتمييز ونفوذ أشخاص دور في ذلك، لا خلاف على هذا وتأكيده هنا سببه بعض التعليقات حول مقال الأسبوع الماضي عن اعتزام تسريح عدد كبير من الموظفين المواطنين في البنك العربي الوطني. إن البعض للأسف حينما يريدون نقاش قضية أو طرح رأي يفترضون أمراً ما من أفكارهم، ثم يبنون عليه تعليقاتهم أو طروحاتهم، وهذا لا يحقق نتيجة إيجابية خاصة في قضايا واضحة ومحددة الأسباب ومكامن الخلل.

حينما تكون مفاصل القرار التنفيذي للتوظيف والتسريح في يد وحيدة من دون رقيب أو حسيب يمكن توقع استغلال النفوذ والانتقائية بحسب الجنسية وعلاقات القرابة والمصالح الضيقة.

في قضية البنك وهو نموذج هنا لما يحدث في منشآت القطاع الخاص يبرز بشكل فاضح عدم التوازن والعدالة وسطوة النفوذ.

كون الموظف مواطناً لا يعني حصانة له من التسريح إذا كان لا يقوم بأداء الوظيفة كما يجب، لكن هذا العذر أو السبب المحتمل لا يجب أن يترك التقرير به لأجانب متنفذين يستطيعون انتقاء من يريدون للبقاء وتسريح الباقي، ومن الطبيعي أن يهتموا بالأقارب والأصحاب والنسايب.

ودائماً يقال عند كل مشكلة فتش عن المستفيد، وفي الواقع ربما هناك أكثر من مستفيد منهم الظاهر ومنهم من يقبع خلف الواجهة.

إن تعارض المصالح هو من الأسباب الرئيسة في تفشي الفساد وسوء استغلال المواقع الوظيفية والنفوذ، ولو وضع قانون في البلد ضد تعارض المصالح لتحقق الكثير من العدل وتحسنت الفرص الإيجابية لتوظيف الموارد في مكانها الصحيح.

والسؤال الذي لا يجد إجابة ما هو سبب عجز مؤسسة النقد عن التدخل البناء حفاظاً على حقوق الموظفين المواطنين؟ كما تتدخل وزارة العمل للحفاظ على حقوق موظفين غير مواطنين، هذا السؤال ربما يكشف عن سبب قوة موظف أو موظفين أجانب أو غيرهم أوكلت لهم إدارة تنفيذ توجه ما، بحيث يستغلون شكل وأسلوب التطبيق لتحقيق مصالحهم على حساب آخرين في الغالب هم مواطنون منتجون سيضافون إلى أرقام البطالة.

الشورى بين مسوغات التغيير ومبررات التمرير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160411/Con20160411833878.htm

محمد حسن مفتي

لشهور طويلة ثار الجدل في العديد من وسائل الإعلام المحلية حول اتجاه مجلس الشورى لرفع سن التقاعد، سواء إلى 65 أو إلى 62 عاما، وقد سعى بعض أعضاء المجلس لتوضيح مبررات الحاجة إلى هذا التعديل، وقد بدت لي هذه المبررات سطحية ضحلة تفتقد إلى الكثير من العمق، سواء من ناحية الشكل أو المضمون، والهدف منها تمرير مثل هذا القرار دون مسوغات علمية كافية، وبداية يجب التنويه بأن مثل هذا المقترح ليس في حاجة إلى اقتباس حيثيات إصداره من خلال تجارب أو خبرات دول أخرى، فهو قرار محلي بالدرجة الأولى ويخضع لظروف وطبيعة كل دولة على حدة.

في الحقيقة يمكن رد مبررات رفع سن التقاعد التي تم طرحها إلى اقتراح أحد الأعضاء بأن 60 سنة ميلادية تعادل 62 سنة هجرية، وهو يبدو كما لو أنه مخرج لمؤسسة التقاعد لرفع سن التقاعد من أجل توفير موارد مالية متجددة للمؤسسة، وهذا أمر في حد ذاته يخص مؤسسة التقاعد وحدها، والتي كان عليها بدلا من اللجوء إلى مثل هذه المقترحات أن تلجأ إلى بدائل أخرى استثمارية لزيادة مواردها المالية، بدلا من إقحام الموظف الحكومي في سنوات أخرى من العمل اليومي ومصادرة حقه في الحصول على التقاعد.

أما المبرر الثاني الذي تم ذكره فيكمن في زيادة كفاءة الخدمات الصحية التي أصبح بإمكان المواطن العادي الحصول عليها، وبالتالي فإن معدل زيادة عمر الإنسان وتحسن صحته بوجه عام يسوغ رفع سن التقاعد ويلغي المبرر السابق بأن سن الستين هو السن الحرج الذي يتعين خلاله أن يتقاعد المرء ويخلد للراحة لتدهور حالته الصحية وتقدمه في العمر، وفي اعتقادي أن هذا المبرر غير مدروس وسطحي ولا تؤيده دراسات علمية متخصصة في هذا الشأن، وبالتالي فهو لا يعدو أن يكون مبررا إنشائيا لا يعتد به؛ لأن التطور في مجال الخدمات الصحية هو تطور عام ويحدث في غالبية دول العالم.

من المؤكد أن أسباب زيادة سن التقاعد يجب أن ترتبط بالخطط القومية للدولة، وأهمها معدل دوران العمل في القطاع الحكومي، فمعدلات البطالة سوف تتزايد لا محالة بذات المقدار الذي سوف يتم رفع سن التقاعد إليه، وهو ما سيتسبب في أزمة اقتصادية أكبر واجتماعية أعمق، كما سيثير أزمة فعلية وجوهرية حول مفهوم ضخ دماء جديدة في البنى الهيكلية لمؤسسات الدولة العامة والقيادية، والتي تبحث بجدية عن قيادات شابة جديدة جذابة تبدأ مرحلة إدارة الدولة بمنظور علمي وحديث مبتكر.

من المؤكد أن مثل هذا المقترح يحتاج قبل إقراره لإجراء العديد من الدراسات العلمية والمجتمعية والاقتصادية عن العلاقة بين رفع سن التقاعد وبين ارتفاع نسبة البطالة ومعدل الدوران الوظيفي الحكومي، فهذا القرار هو قرار محلي يعتمد على النسب العامة والإحصائيات الخاصة بقضايا رئيسية تمس جميع طبقات المجتمع كافة، كما أنه يحتاج لفرز وتصنيف للقطاعات الاقتصادية بالدولة، فبعض القطاعات قد تحتاج لرفع سن التقاعد لأنه سيضيف لها مزايا نسبية أو فوائد جوهرية، بينما سيمثل رفع هذا السن لبعض القطاعات الأخرى تباطؤا في معدلات الإنجاز وتسربا للنخب القيادية الشابة المؤثرة في إدارة المؤسسات على نحو فعال، لمؤسسات أخرى تبحث عن طرق مبتكرة لقيادتها وإدارتها.

الموضوع إذن لا يمكن تعميمه ولا يمكن البت في قرار بشأنه دون الاستناد لنتائج دراسات عملية وميدانية معمقة تتناول القضية من خلال عدة زوايا مختلفة، فعلى سبيل المثال تعاني الجامعات السعودية شحا ملموسا في العديد من التخصصات الأكاديمية، وبالتالي فإنها تحتاج لرفع سن التقاعد للاستفادة القصوى من الكفاءات الموجودة بالفعل والحفاظ عليها بدلا من إهدارها، هذا بخلاف أن الأداء الفكري والمجهود الذهني والعمل النظري يتم صقله بمرور السنوات وازدياد عدد سنوات الخبرة والمعرفة، وليس العكس بطبيعة الحال، وهذا بخلاف الكثير من التخصصات ومجالات العمل الأخرى التي تحتاج لشباب متحمس متقد، لم يدب الوهن في أوصاله بعد.

ما نرجوه من المجلس عند مناقشته لهذا الموضوع، أن يتبنى منهجا علميا عند قيامه باتخاذ القرارات المصيرية في المجتمع، لا تعتمد على الرفض المطلق أو القبول المطلق، وأن يخرج بقرارات نوعية لا قرارات إجمالية كمية، وأن يقوم بفرز وتصنيف كل قطاع عامل بالدولة وإعداد مقارنة علمية توضح نتائج كل من تمرير القرار أو وقفه، بما يتماشى مع المصلحة العليا والشاملة للدولة، وبما لا يؤثر بالسلب على الخطط القومية والإستراتيجية للمملكة، والتي تتعارض مع إنصاف طرف على حساب طرف آخر، أو تمس التوازن والتعادل بين جميع قوى وأقطاب المجتمع كافة.

الرياض
www.Alriyadh.com

المسؤولية الاجتماعية.. ثقافة ومنهج حياة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146038

د.هيا عبد العزيز المنيع

بين فترة وأخرى تحمل لنا الأخبار احتفال أسرة بزواج ابنها الطفل أو المراهق ومتن الخبر يحمل حالة عالية من البهجة وتعدد المشاركين في الاحتفالية بين مدير مدرسة منح الطالب إجازة للزواج، ومعلم أجل امتحان العريس باعتباره ابسط هدية وربما اجملها للعريس الصغير فما زال الامتحان شبحاً عند بعض هؤلاء الأطفال، واب أكد انه دفع مهرا كبيرا ليسعد ابنه..

المؤكد ان العروس ايضا طفلة وربما تصغر العريس بسنة او اكثر بما يعني إن كان العريس طالبا في المرحلة المتوسطة فالعروس مازالت في المرحلة الابتدائية وبالمناسبة المرحلة الابتدائية طلبتها وطالباتها في المعدل الطبيعي مصنفين عالميا بمرحلة الطفولة المتأخرة يعني زواجهم مثير للسؤال والاستغراب وكثير من القلق..

لن أقف عند حالة معينة ولكن أنظر للموضوع بعمومه كمشكلة اجتماعية تتصل بشكل أو بآخر بضرورة حماية الطفولة من ناحية، وحماية الأسرة باعتبارها أهم مؤسسة اجتماعية تشكل حجر الزاوية في بناء المجتمع من ناحية أخرى..

لننظر للزواج لدينا بات البعض يحتفل بزواج الأطفال والبعض الاخر يبرر زواج المسيار والمسفار والمصياف.. حين يختل مفهوم الزواج في المجتمع فان ذلك مؤشر خطير وغير ايجابي ويعكس نظرة غير واعية لمهمة الأسرة والمسؤوليات المناطة بها..، مراهق ومراهقة او طفلة كيف سيقومان ببناء أسرة وبتربية ابنائهما..؟

هذا في زواج الصغار وهو ولله الحمد غير شائع للذكور ولكن خطورته تكمن في زواج الصغيرات حيث للأسف لم يتم حتى الآن تقنين سن الزواج للفتيات القاصرات والنتيجة ان القاضي في منطقة جازان اضطر لفسخ عقد زواج طفلة من رجل في الثمانين من عمره..

شجاعة القاضي محل التقدير ولكن هل سنجدها في غير قاض..؟ والأهم هل سنجد قاضيا يرفض قبول العقد من أساسه..

لنتخيل لو أن هؤلاء الأطفال انجبوا أطفالا من سيربي ابناءهم..؟ اطفال تربي أطفالا!.

مطلوب من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين دراسة الحالة وطرح نظرياتهم في تلك الحالة..

في المقابل زواج الكهول من الصغيرات ماذا سينتج لنا من ابناء..؟ هل تستطيع المحرومة من ابسط حقوقها تربية اطفالها..؟

تساهل المؤسسة العدلية مع بناء مؤسسة الأسرة هل يعتبر طبيعيا أم انه تساهل غير مبرر وأنه حان وقت تقنين ذلك فعقد الزواج لابد ان يكون داخل المؤسسة العدلية وليس في المنزل وقد طالبت بذلك غير مرة في مقالاتي ولكن للأسف مازال عقد النكاح يتم في المنازل..، ايضا لابد من التحقق من حضور اصحاب الشأن خاصة الزوجة للتأكد من قبولها وعدم إرغامها على الزواج من هذا الشخص أو ذاك مع ملاحظة أن يكون الطلاق بقرار اصحاب الشأن وليس عن طريق وكلاء عنهم أما غير ذلك فيعتبر طلاقا باطلا وأقصد هنا الطلاق لعدم تكافؤ النسب والذي للأسف تذهب ضحيته اسر.

اما زواج الصغيرات فإن استمراره خطأ وأضراره أكثر من منافعه هذا إن كانت له منافع حين يتم زف فتاة في مراحل الطفولة لرجل في نهايات عمره وكل مميزاته الثراء ماذا سيكون الثمن وما هي النتائج التي ستكون محصلة زواج كهل من طفلة..؟
استطاعت وزارة التجارة الحد من الغش في الممارسات التجارية ومازالت وزارة العدل عاجزة عن الحد من إضعاف مؤسسة الأسرة بزواجات القاصرين او الزواجات المؤقتة.

الاقتصادية

الشورى وتعزيز الاسترخاء الوظيفي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/12/article_1046510.html

سلوى العضيدان

في أمريكا وكثير من الدول الأوروبية انتشرت في الشوارع والأماكن العامة لوحات تحذيرية كتبت عليها هذه العبارة stop making stupid people famous، وترجمتها تعني "توقف عن جعل الناس الأغبياء مشاهير".
وهي عبارة أصبحنا نحتاج إلى كتابتها فوق جدران المؤسسات والشركات ووسائل الإعلام التي أصبحت تتهافت على هؤلاء "الأغبياء" وتصنع منهم نجوما من ورق من أجل تسويق منتجاتها ومهرجاناتها وحفلاتها!
ما يحدث في وسائل التواصل الاجتماعي هو كارثة أخلاقية بمعنى الكلمة، فهؤلاء المشاهير الحمقى يسهمون بشكل مباشر في انحدار الذائقة الجمالية والذوق العام والأخلاق لأجيالنا الناشئة الذين يتهافتون على متابعتهم ويصنعون منهم قدوات، فالأفكار السطحية والكلمات البذيئة و"الاستهبال" والحركات الكوميدية "السمجة" هي أهم الأمور التي يرتكز عليها هؤلاء الحمقى ليحصلوا على الشهرة التي تفتح لهم أبواب المجد نحو نجومية الإعلام والإعلانات المدفوعة!
- من الذي صنع من هؤلاء الأغبياء مشاهير؟!
صدقوا أو لا تصدقوا.. نحن من صنعناهم!
وسائل التواصل ساعدت على إبراز هؤلاء التافهين لكنا نحن من صنعناهم وجعلنا لهم قيمة وقدرا من خلال متابعتنا لهم وليومياتهم ومقاطعهم التي لا تقدم أي فائدة أخلاقية أو دينية أو ثقافية!
وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها، هي وسيلة هؤلاء في البحث عن الشهرة وتحقيق النجومية والثراء السريع من خلال أساليبهم القائمة على الاستخفاف بالعقول و"الهياط" و"الاستهبال"، واستعراض خصوصيات حياتهم لاجتذاب المتابعين الفضوليين، وكلما ازداد عدد المتابعين ازدادت تفاهتهم ليجتذبوا المزيد والمزيد حتى تصل أرقام المتابعة لمئات الآلاف وربما الملايين. وهنا تبدأ نجوميتهم في السطوع فتنهال عليهم طلبات الاستضافة في المهرجانات والحفلات ليضمن القائمون عليها اجتذاب الزوار وتحقيق الأرباح المادية المرتفعة، كما تبدأ بالتهافت عليهم طلبات الإعلانات عن المنتجات وتسويقها بأسعار خيالية، وفي خضم كل هذا سيترسخ في أذهان أجيالنا من الشباب المتابعين لهم أن تحقيق الأهداف والشهرة والنجومية والثراء يكون عن هذا الطريق الذي سلكه مثل هؤلاء الأغبياء!
وهنا تكمن الكارثة الأخلاقية وهو في جعل التفاهة صناعة!
اعتياد الأجيال على التفاهة التي يصنعها هؤلاء سيسهم في إدارة عقول الشباب نحو تحقيق "الأنا" بعيدا عن أي نفع مجتمعي أو إنساني وستدفعهم نحو تحقيق الشهرة بأي وسيلة "هياط" غير عابئين بالأعراف والتقاليد والأخلاق!

الحياة
AL HAYAT

أين "نزاهة"؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Akel-Il-Akel/15006902

عقل العقل

من يتابع المشهد الإعلامي لدينا يلحظ اختفاء هيئة مكافحة الفساد منه، ويتوقع أن الفساد في أجهزتنا الحكومية وفي مجمل الأنشطة انتهى وولّى إلى غير رجعة، وهذه أمنية كل مواطن في بلادنا، ولكن ما نتابعه في الإعلام أن هناك قضايا فساد ضخمة، وخصوصاً في محاولات بعض المتنفذين لنهب أراضٍ حكومية بملايين الأمتار، في وقت تعاني فيه وزارة الإسكان من شح الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعها لحل مشكلة السكن التي يعاني منها قطاع واسع من المواطنين، لا أعرف سبب الصمت الذي يخيّم على عمل ونشاط «نزاهة» في الوقت الحالي، ولكنه باليقين ليس لوجود فساد أو مفسدين.

كلنا يتذكر الحملات التوعوية التي كانت تقوم بها «نزاهة» لنشر ثقافة محاربة الفساد عبر وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وحتى هذه الخطوة تلاشت من نشاطاتها، إضافة إلى أن الندوات والورش ومشاركات الهيئة التي كانت تقوم بها في الداخل والخارج تقلصت بشكل ملحوظ جداً.

كلنا يتذكر دور الهيئة مثلاً في قضايا الأمطار سابقاً، ومشاركاتها في التصدي لمن تسببوا فيها حتى لو كانت مشاركة معنوية، ولكن الأمطار مستمرة في الهطول على مدننا، والكوارث جراء ذلك منتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى رغم ذلك لم نسمع صوتاً ولو خافتاً لـ «نزاهة» جراء هذه الكوارث. وقد يكون منهج عمل «نزاهة» تغيّر وجنح إلى منهج العمل والمراقبة بصمت وخفاء، وحتى موقع «نزاهة» على الشبكة العنكبوتية، والذي كان مثالاً للشفافية ويحوي كل المقالات والمواد الإعلامية التي لها علاقة بالفساد أو تنتقد «نزاهة»، لم تعد موجودة على الموقع بذلك الزخم. وعسى أن يكون المانع خيراً.

أتذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كانت ناشطةً ومهتمةً بقضايا المشاريع الحكومية المتعثرة، وصوتها مرتفع في هذا الملف، ولكننا الآن لا نسمع لها حتى لو همساً تجاه هذا الموضوع، ومن يتفكر في هذا الموقف يعتقد ويصل إلى قناعة بأن المشاريع المتعثرة زالت من الوجود، ولكن يبدو أن «نزاهة» غيّرت من أولوياتها والتي لا نعرف عنها الكثير.

لا يوجد شك لديّ في أن توجهات القيادة العليا لم تغيّر استراتيجيتها في مكافحة الفساد، ونحن نقرأ من هرم السلطة لدينا توجيهات لـ «نزاهة» كلها دعم لها ولدورها في عملها، ولا نريد «نزاهة» فقط أن تحتفل بالتقارير الدولية للشفافية عن تقدم مركز المملكة في مكافحة الفساد، على رغم أهمية ذلك، ولكننا نود معرفة جهود الهيئة في ذلك، وأن تكون رسالتها وأعمالها حاضرة لدى الرأي العام المحلي.

وإذ إن بلادنا تعيش مرحلة تحوّل وطني، وخصوصاً في الموضوع الاقتصادي، وهذا مسار إيجابي، وتفتح أسواقها للشركات العالمية للاستثمار في وطننا، إضافة إلى مشروع التحوّل للاقتصاد الوطني غير المعتمد على النفط، يأتي دور مكافحة الفساد في هذا المشروع كأهم مفاتيح نجاحه، كما حدث في دول آسيوية عدة، وهذا يحمّل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دوراً محورياً في هذا المشروع، والذي نتمنى أن تكون قادرة على القيام به.

كفى عزلاً للمرأة الناضجة

المصدر: جريدة الرياض 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146216

هاشم عبده هاشم

•• لدينا مشكلة حقيقية تتثمل في تباين الأنظمة والقوانين، وفي نظرة فئة من المجتمع تجاه المرأة كإنسان.. والمرأة ككيان.. والمرأة كوعي.. وثقافة.. وتعليم.. وتربية سوية في مجتمع تطورت مفاهيمه في مناح كثيرة.. ولم تتطور بنفس القدر.. نحو هذا الكائن الذي أثبت أنه جدير بالثقة والدعم لإطلاق مواهبه.. وتغيير طاقاته وإفادة المجتمع به بصورة أفضل..

•• وعندما قلت تباين الأنظمة الرسمية في التعامل مع المرأة داخل دولة واحدة.. وفي إطار مجتمع واحد.. فإنني أشير بذلك إلى تعاملنا معها في مجلس الشورى.. منذ دخلته عضواً في عام (1434ه) وحتى اليوم..

•• فقد عاملتها الدولة.. وعاملها الأعضاء.. كما عاملها المجتمع باحترام شديد.. مقدراً كفاءتها.. ومستفيداً من خبراتها.. وطاقاتها الإبداعية.. وفرضها لاحترامها على الجميع.. حتى أصبحت اليوم ترأس العديد من لجان المجلس المهمة والحيوية..

•• حدث هذا لأن الدولة أرادت باختيار (30) سيدة فاضلة لعضوية المجلس أن تكسر الحواجز النفسية الوهمية، وتتخطى المفاهيم الضيقة والمحدودة.. وتنظر إليها كإنسان.. وكطاقة.. وكخبرة علمية حتى أصبح لها دور ومشاركة في الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية.. وحصلت على أرقى الجوائز نظير ما أسهمت به في خدمة الإنسانية من أعمال تشرف كل فرد فينا وترفع رؤوسنا..

•• لكن الغريب في الأمر هو.. أن المرأة التي كرمتها الدولة بهذا الشكل وصفق لها المجتمع بكل حرارة.. هي المرأة التي سمحت لها نفس الدولة بالمشاركة في المجالس البلدية ناخبة ومنتخبة.. هي نفس المرأة التي منعها نظام المجالس البلدية من الجلوس مع الرجل في صالة واحدة لتحمل المسؤولية.. وأداء الواجب تجاه المواطنين الذين وثقوا فيها واختيارها لتمثيلهم في هذه المجالس.. أليس هذا غريباً وعجيباً وغير مفهوم.. ومثيراً للدهشة.. في آن معاً؟!

••المرأة تجلس مع الرجل في مجلس الشورى، وتمنع من ذلك في المجلس البلدي فأين هي المعايير؟

وكيف نمنع هذا التناقض البين.. ونرتهن لاجتهادات الأفراد.. ومواقفهم.. مضحين في ذلك بهيبة دولة.. ومتجاهلين رغبة مجتمع في تصحيح هذه النظرة الظالمة ليس فقط للمرأة.. وإنما للدولة التي تعي.. وتدرك مسؤوليتها جيداً.. وتعمل على تعديل وتطوير وتصحيح المفاهيم المغلوطة.. إدراكاً منها لمصلحة البلد ولأهمية استثمار العنصر النسائي في المكان والزمان المناسبين بعد تعطيل وشل قدراته لأحقاب طويلة.. طويلة..

•• وإذا كانت السيدة الفاضلة "لمى السليمان" عضو مجلس بلدي جدة التي تعرفها أوساط المال والأعمال في المملكة حق المعرفة لما تملكه من طاقات وقدرات إبداعية ومساهمات حيوية قد تركت مكانها مكرهة ليشغله رجل آخر.. لسبب غريب وعجيب وداخل نفس البلد الذي يتابع مشاركات المرأة الفاضلة في مجالس الشركات.. والبنوك.. وشركة أرامكو.. وفي غيرها بكل تقدير واحترام، فإن وقوع هذه الحالة لا بد وأن يكون بداية لمعالجة جذرية ومفصلية لذلك التباين بين أنظمتنا.. بدلاً من أن نترك الأمور مفتوحة.. وغير مقننة أو محكومة برؤية واحدة تفرضها مصلحة البلد أولاً وأخيراً..

ضمير مستتر:

•• مستقبل أي بلد.. لا يكتبه الأفراد.. ولا تحميه النظرة الضيقة.. في كل العصور..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

القضاء بين القانون والاجتهادات الشخصية

المصدر: جريدة الاقتصادية 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/13/article_1046750.html

د. أسامة بن سعيد القحطاني

وظيفة القضاء السامية هي تحقيق العدل والإنصاف بين الناس، كما أن معنى العدل هذا يتطور بتطور الأعراف والأفكار، فما يعد اليوم عدلا قد لا يكون كذلك في الأمس، فكما أن المتغيرات تدخل في الحياة ومنتجاتها فإن الأفكار والمبادئ تتغير أيضا، وسأشرح هذا هنا.

ففي الماضي لم يكن هناك تحديد لساعات دوام معينة للعامل كحق له مثلا، فربما يستمر في العمل لمدة 12 ساعة في اليوم ولا يرى أحد من الطرفين بأسا، بينما هذا الأمر اليوم مخالف للعدل والأعراف الدولية، حيث ينص النظام على ثماني ساعات كحد أعلى للعمل (وهناك استثناءات)، فمقتضى العدل اليوم أن لا يعمل العامل إلا حسب النظام الذي فيه مصلحة للجميع، وكذلك في الشأن العام؛ فإن القضاء لا يكون مستوفيا ومستكملا لاشتراطات العدالة اليوم دون أن يكون هناك قانون حديث يسير عليه (غير مخالف للشريعة كأساس للقانون لدينا).

لا تكتمل العدالة اليوم إلا باستكمال جميع اشتراطات العدالة وأعرافها الحديثة، ومن أهم تلك الأعراف الإنسانية اليوم ضرورة معرفة الناس بالقانون الواجب الاتباع والتطبيق، ولا يمكن إطلاقا تحقيق معايير الحوكمة الحديثة مثلا؛ إلا من خلال التقنين الواضح والمنشور للناس، فتقريبا أغلب معايير الحوكمة للقضاء ترتبط بشكل أساسي على وجود قانون واضح ومكتوب لدى الناس، ومعايير كالمساواة والشفافية والمساءلة والوضوح وغيرها لا يمكن تطبيقها نظريا إلا من خلال التقنين الواضح.

معرفة الناس للقانون الواجب التطبيق هي أساس العدل وحفظ الحقوق في الدولة المدنية الحديثة اليوم، كما أن القضاء لا يمكن أن يراكم خبرته إلا باعتماد الأساليب الحديثة في استقرار الأحكام القضائية، ومنها التقنين والإلزام بالسوابق القضائية كي تساعد على استقرار القضاء وثباته، ومن ثم ترتفع معايير الحوكمة فيه.

الحقيقة أن عدم تقنين الشريعة حرمت البلد من التطور في مجالات متعددة يدركها المتخصصون جيدا، ومن ذلك؛ ما يسمى بالتطور التراكمي في مجال التشريع النظامي "القانوني" في رأيي، فمن المعلوم أن القانون/ النظام يعد عصارة الحضارة الإنسانية، التي تنمو وتتطور مع الوقت والزمن بشكل تراكمي؛ إلا أنه مع وضع عدم التقنين فإن النتيجة هي الجمود في المكان نفسه، كون القانون (مع عدم التقنين) يعتمد على شخص القاضي اعتمادا شبه كلي، فكل قاض يجتهد ويبحث بنفسه ويتطور فكره وتأهيله تدريجيا، إلى أن يكبر ويخرج من الجهاز، وهكذا يأتي من بعده ليبدأ المشوار من جديد وبالقصة نفسها، بخلاف الأمم الأخرى التي يتطور القانون لديها بشكل تراكمي (من خلال التقنين والسوابق)، فالقضاة لديهم يعتمدون على معرفة وجهود من سبقوهم بالخبرة والمعرفة من قضاة الأمس ويراكمون عليها ويحدثونها وهكذا.

تناقضات أولويات السعودة وفشلها والحلول

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146671

طلعت زكي حافظ

استغربت وتفاجأت كما استغرب وتفاجأ غيري من قرار وزارة العمل المفاجئ والسريع بسعودة سوق الجوالات والاتصالات خلال 6 أشهر.

ومن بين أسباب الاستغراب والمفاجأة لقرار الوزارة، وجود العديد من التساؤلات المرتبطة بسعودة السوق، التي من بينها، مدى جاهزية السوق لتفعيل متطلبات وفرضيات القرار بالكامل خلال المدة المحددة، لاسيما وأن معطيات نجاح سعودة السوق، تتطلب تدريب وتأهيل الشباب من الجنسين على مجالات ومهارات عمل عديدة، منها فنية وأخرى ادارية وتسويقية وخلافه، والتي قد يستغرق الإعداد لها وتنفيذها أكثر من 6 أشهر على مستوى المملكة. أضف إلى ذلك والذي يُعد من بين أهم التساؤلات، هل سيقبل الشباب السعودي من الجنسين العمل في سوق الجوالات والاتصالات خلال المدة المحددة.

رغم تَأكدي من أن وزارة العمل قبل اتخاذها لقرار سعودة سوق الجوالات والاتصالات، قد قامت بإجراء دراسة مستفيضة لوضع السوق، وإمكانية تحقيق قرار السعودة بشكل منضبط لا يضر بالسوق، إلا أن الإخفاقات السابقة المتكررة للوزارة في سعودة أكثر من نشاط وقطاع اقتصادي، خَلقت عندي وعند الغير نوعا من الشك في مصداقية تنفيذ برامج السعودة وجعلها واقعا ملموسا على سطح الأرض، مما قد يضيف قرار سعودة سوق الجوالات والاتصالات إخفاقاً جديداً للوزارة.

وكما أشرت أعلاه، ان من بين أهم وأبرز التساؤلات المطروحة أيضاً المرتبطة بنجاح قرار سعودة سوق الجوالات والاتصالات، القدرة على تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية من الشباب والفتيات للعمل في سوق الجوالات والاتصالات خلال الفترة المحددة، لاسيما وأن التدريب والتأهيل للعمل في سوق الجوالات والاتصالات، يتطلب إتقان أحد عشر معياراً مهنياً بالإضافة إلى الانخراط في برامج تدريب متخصصة، مثل برامج مهارات البيع وخدمة ما بعد البيع وصيانة أجهزة الجوال للأفراد وللشركات.

برأيي أن الخروج من مأزق فشل سعودة القطاعات والأنشطة الاقتصادية في المملكة، بحيث تكون برامج سعودة وتوطين هادفة وبناءة مقبولة لجميع الأطراف أصحاب العلاقة، بما في ذلك المستهلكون، ولا تؤثر في نفس الوقت على تنافسية السوق وأدائه، فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في خطة واستراتيجية توطين وسعودة وظائف القطاع الخاص، بحيث يكون ضمن أولوياتها، التركيز على توطين وسعودة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر حساسية وخطورة من النواحي الأمنية عن غيرها، والتي تعتمد بشكلٍ كبير على العمالة الوافدة، مثل الأعمال والأنشطة المرتبطة بتقديم الخدمات الأرضية وخدمات المساندة للمطارات والطائرات المدنية، التي تقوم بها الشركة السعودية للخدمات الأرضية SGS، كخدمات المناولة وغيرها، إذ تَكمن حساسية هذه الخدمات في ارتباطها بنواحي الأمن والسلامة المتعلقة بسلامة وأمن المطارات المحلية والطائرات والمسافرين، والتي برأيي يجب تصنيفها من بين الأعمال والمهن السيادية التي يجب أن يقتصر العمل فيها على السعوديين فقط دون غيرهم أسوة بالعمل بالمطارات والقواعد العسكرية، وذلك نظراً لحساسيتها الأمنية. ومن بين الأعمال كذلك التي يتطلب سعودتها بالكامل، جميع الأعمال والأشغال المرتبطة بنشاط النفط، من أعمال تنقيب واستخراج وتكرير وإلى غير ذلك من الأعمال. وأرجو أن لا يفهم من مطالبتي بسعودة مثل هذه القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحساسة، بأنني أشكك أو أقلل من الثقة بالأمانة المهنية للعمالة الوافدة، بقدر حرصي على المحافظة على ديمومة واستمرار سير الأعمال بتلك القطاعات في حال مغادرة العمالة الوافدة إلى بلدانها الأصل لأي سبب من الأسباب سواء كانت سياسية أو غيرها.

كما أن نجاح السعودة والتوطين، يتطلب التدرج في سعودة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بفرض نسب سعودة معينة ومعقولة تتصاعد تدريجياً مع الوقت، بالشكل الذي يَكفل تدريب وتأهيل العمالة الوطنية وانخراطها في السوق بأسلوب مهني ومحترف لا يتسبب في إرباك القطاع أو النشاط الاقتصادي المستهدف توطينه وسعودته.

الجمعية الأهلية لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160414/Con20160414834344.htm

خالد الوابل

«نعم لدينا فساد مالي واقتصادي وإداري على جميع المستويات والأطر»... د.عبدالله العبدالقادر نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

«67 في المئة من السعوديين يؤكدون «انتشار الفساد»... دراسة لنزاهة.

«نسبة المشاريع المتعثرة والمتأخرة بلغت 44% من إجمالي 1526 مشروعا تتابعها الهيئة، وسجلت عدد المشاريع المتعثرة والمتأخرة 672 مشروعا»... نزاهة.

نزاهة تكشف عن 306 قضايا فساد في 400 مشروع.

«ضبط 58.4 ألف قضية فساد في 60 شهرا»... دراسة أحمد السالم وكيل وزارة الداخلية.

«تعثر 4 آلاف مشروع بقيمة 6 مليارات ريال»... السالم.

«هيئة الرقابة والتحقيق تحيل يوميا موظفا متهما بالفساد إلى ديوان المظالم أي 360 موظفا سنويا»... السالم.

«الفساد منتشر بين المديرين وأصحاب الوظائف العليا بنسبة 42.6% وبنسبة 31% في الوظائف المتوسطة ومديري الإدارات و26% بين صغار الموظفين»... منتدى الرياض الاقتصادي.

ما نقلته أعلاه رغم فداحته هو جزء يسير جدا من كوارث الفساد في المجتمع والتلاعب بالمال العام وما سمحت فيه المساحة هنا.

وهناك فقط ثلاثة أجهزة حكومية تقود الحرب على الفساد وهي ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ونزاهة. وهي غير كافية في محاربة الفساد وتحتاج إلى جهود مضاعفة للقضاء عليه أو أقلها الحد منه والحد من العبث في المال العام.

وكوارث الفساد كثيرة وأهمها إهدار المال العام وزيادة طبقة الفقراء واضمحلال الطبقة الوسطى وغنى القلة على حساب الأغلبية وتعثرها وبروز الطبقية في المجتمع وتدني المشاريع الخدمية والتي تؤثر بدورها على التنمية البشرية ورفاهية المواطن.

لهذا نحن اليوم بأشد الحاجة لجعل المواطن شريكا فاعلا في محاربة الفساد وبشكل منظم ومؤسسي مستقل. وتوحيد الجهود في محاربة الفساد، حيث إن الفساد هو العدو الأول للمواطن ورفاهيته، والمواطن هو الضحية الأولى للفساد.

لذا لمَ لا تكون الجمعية الأهلية لمكافحة الفساد هي النواة لنظام مؤسسات المجتمع المدني والذي تمت الموافقة عليه أخيرا، وتكون داعما ومساندا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتركز الجهود في شكل مؤسساتي وقانوني يكون المجتمع بمواطنيه داعما للأجهزة الرقابية في محاربة الفساد.

أضف إلى ذلك أن المادة 13 من أهداف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نصت على «العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها». فلمَ لا نحول هذه الأهداف واقعا ونجعل ضحية الفساد الأول «المواطن» شريكا في محاربته؟ فلمَ لا تكون محاربة الفساد أولوية يشترك فيها المجتمع بمواطنيه مع الدولة وأجهزتها.

فلا مستقبل بوجود الفساد وصعب جدا التعايش مع الفساد، لأنه السرطان الذي يفتك في اللحمة الوطنية ويدمر التنمية بكل أشكالها.

تغريدة:

تنشيط المجتمع المدني من خلال مؤسساته يرفع عن كاهل الدولة الكثير من القضايا ويساهم معها في إيجاد الحلول.

العرب
يومية سياسية مستقلة تأسست عام ١٩٧٢

دشن المكتب الإقليمي لمنتدى الآسيا باسفيك

د. المري:قطر بيئة خصبة لممارسة حقوق الإنسان

المصدر: صحيفة العرب الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م
رابط الخبر

أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تدشين مكتب إقليمي المكتب الإقليمي لمنتدى الآسيا باسفيك تحت مظلة الأمم المتحدة، إلى جانب وجود شبكة عربية لحقوق الإنسان بالدوحة، يؤكد أن قطر توفر بيئة خصبة لممارسة عملها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، منوها بأنه لولا الدور الداعم للقيادة السياسية لما تبوأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذه المناصب، ولما استطاعت أن توفق في هذه المبادرات.

جاء ذلك على هامش حفل تدشين مكتب إقليمي المكتب الإقليمي لمنتدى الآسيا باسفيك، بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بحضور السيد بيتر كارين، مدير منتدى آسيا والمحيط الهادي، وممثلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وممثلي المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلي منظمات المجتمع المدني بالمنطقة العربية.

وفي كلمته بالمناسبة، أعرب د.المري، عن سعادته بتدشين المكتب الإقليمي لمنتدى الآسيا باسفيك، بإطلاق أول ورشة عمل باسم المكتب، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأوضح أن منتدى الآسيا باسفيك، شبكة إقليمية منشأة طبقاً لأحكام القانون الأسترالي، تجمع كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة الآسيا باسفيك، وعددها الحالي 22 مؤسسة، من ضمنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر".

ويهدف المنتدى إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعوب منطقة آسيا والمحيط الهادي، من خلال تقوية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التفاعل مع الأطراف المعنية المحلية كالجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، والأطراف المهنية الدولية كالأمم المتحدة ووكلائها. ويتم ذلك من خلال منهج علمي معد من قبل المنتدى، إضافة إلى التجارب العملية لمشاركتها. هذا، عدا عن تحقيق المنتدى للتعاون على المستوى الإقليمي بين المؤسسات الوطنية ذاتها، وكمثال على ذلك تعاون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المؤسسات المماثلة في الفلبين وسريلانكا وبنجلاديش والهند وغيرها، هذا التعاون الذي يتم في إطار المنتدى وبفضل الربط الذي يحققه بين كافة المؤسسات.

وذكّر د.المري بانتخاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمنصب نائب رئيس منتدى الآسيا باسفيك من 2013- 2015، وخلال هذه الفترة نشأت فكرة تأسيس مكتب إقليمي للمنتدى في قطر، فجاءت مذكرة التفاهم في بداية هذا العام بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى الآسيا باسفيك خطوة أولى تمهيدية، تلاها تأسيس المكتب تفعيلاً لمذكرة التفاهم بين الطرفين.

ونوّه سعادته بأن استضافة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لهذا المكتب تعبر عن التزام اللجنة بشراكاتها على المستوى الإقليمي، كما أن استقطاب المنتدى بخبرته وتحقيق الفاعلية المطلوبة منه، من دون شك أمر جوهري لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وبناء مؤسسات مهنية وذات كفاءة في تطبيق مهامها.

وأعلن سعادته عن تنظيم أول ورشة عمل للمكتب الإقليمي، تتناول على مدى يومين موضوع إنشاء مؤسسات وطنية وفق مبادئ باريس ودورها في النظام الدولي، بمشاركة نحو 50 مشاركاً ومشاركة من غرب وجنوب آسيا، المنطقة التي يغطيها المكتب. ويقدم الورشة عدد من الخبراء من المنتدى، مختصين في التدريب على دور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتعريف بالنظام الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ باريس، وكيفية عمل المؤسسات الوطنية وتعاونها مع الدولة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

77

حقوق الإنسان في الصحافة

وتم اختيار المواضيع ضمن ورش العمل بعناية لبناء قدرات المشاركين، وهي أحد الأهداف الرئيسية لوجود المكتب الإقليمي في قطر، ذلك أن إعداد كوادر ذات كفاءة كان ولا يزال الموضوع الذي يحتل أولوية في عمل حقوق الإنسان في المنطقة.

دعت لاتخاذ موقف دولي حازم حيال دول تزود الانقلابيين بالأسلحة والألغام

ندوة "الألغام تحصد أرواح الأبرياء في اليمن" تطالب بتجريم الحوثيين وأعوانهم على انتهاكاتهم الإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146760

الرياض - مفضي الخمساني

دعت ندوة "الألغام تحصد أرواح الأبرياء في اليمن" التي عقدت مساء امس في الرياض، ونظمها التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، المجتمع الدولي إلى تجريم مليشيات الحوثي وأعوانها على الانتهاكات الإنسانية التي ترتكبها بحق المدنيين في اليمن، وإجبار هذه الفئة الباغية على التوقف فوراً عن استهداف المدنيين بالألغام والأسلحة. وأوصى المشاركون في الندوة المنظمات الإنسانية والقانونية العالمية إلى إنقاذ الشعب اليمني من المأساة الإنسانية والجرائم الوحشية التي ينفذها الحوثيون وأعوانهم بأسلوب ممنهج، ومقصود، لم يسبق للعالم التعرض لمثلها. وشددوا على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي لموقف حازم وآني وجاد حيال مواصلة بعض الدول تزويد الحوثيين بالأسلحة والألغام، ليستمر في حصد أرواح المدنيين من الشعب اليمني، إلى جانب لزوم دعم العمل الإنساني، والإغاثي، خصوصاً على المستوى الطبي، الذي يتدهور بشكلٍ لحظي في ظل تعنت الحوثي واستمراء قتل المدنيين عبر القصف بالقذائف المحرم استخدامها دولياً، والألغام التي تزرع بشكلٍ عشوائي في المواقع التي يرتادها المدنيون، وكذلك أهمية إرغام هذه الجماعة الباغية على تسليم خرائط حقول الألغام المزروعة في كل مكان، وبطريقة عشوائية، لنزعها وإتلافها، على الأقل من المحافظات المحررة لإيقاف هذه المأساة الإنسانية والوحشية. وذكرت التوصيات الحكومة اليمنية الشرعية بواجباتها حيال المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة في هذا الشأن، واضطلاعها بمسؤولياتها تجاه شعبها، وإعداد خطة لتطهير جميع المحافظات من حقول الألغام التي ستعيق عملية التنمية وعودة الحياة إلى طبيعتها في اليمن. وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة برامج وأنشطة ينفذها التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن في عدد من العواصم والمدن، لإبرازها للمجتمع الدولي ومنظماته الإنسانية والأمنية، وتوجيه الضوء إلى المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون كل يوم. أدار الندوة رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية الدكتور هادي اليامي، وشارك في الندوة رئيس مؤسسة وثائق للتوجه المدني اليمنية نجيب السعدي ونائب رئيس شعبة الهندسة والألغام في المنطقة الجنوبية فرع عدن الخضر الطلي، والخبير الدولي بإزالة الألغام ومخلفات الحرب الخطرة البريطاني كريستوفر جون كلارك، وقائد سلاح المهندسين بوزارة الدفاع اللواء سنيد المزيني. وشهدت الندوة في بدايتها عرض فيلمين لقصصٍ من الواقع في اليمن لضحايا مدنيين قضوا بسبب انفجار ألغام، وآخرين أصيبوا وفقدوا بعض أعضائهم لذات السبب. وصاحب الندوة معرض مصور يبرز عددا من المآسي التي خلفتها الألغام المزروعة بشكلٍ عشوائي في جميع المواقع التي يرتادها المدنيون، كالمزارع والمساكن والمنشآت الصحية والتعليمية، وبقية مؤسسات المجتمع المدني، والطرقات الرابطة بين المدن والمحافظات، لضمان قتل المزيد من الأبرياء المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

كاريكاتير

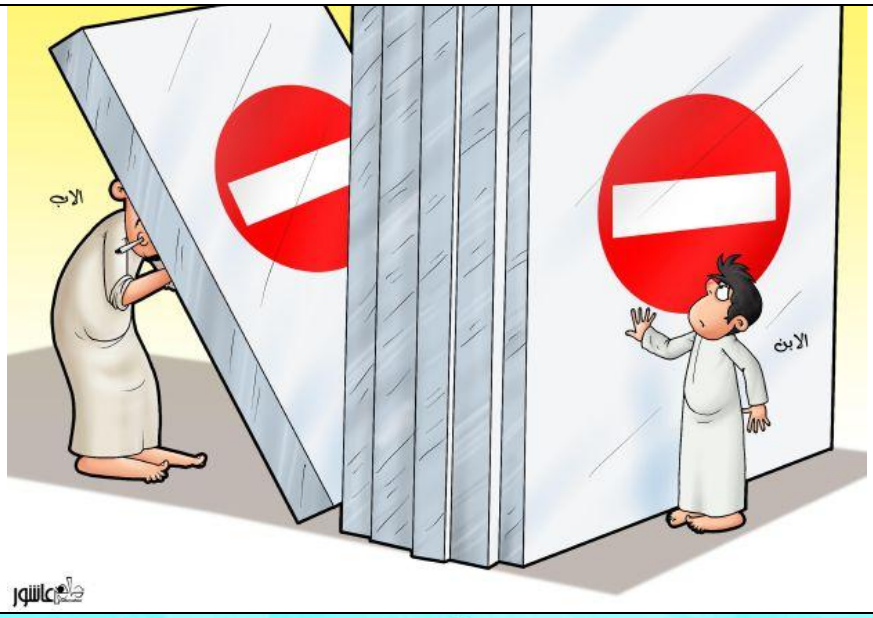

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14950539

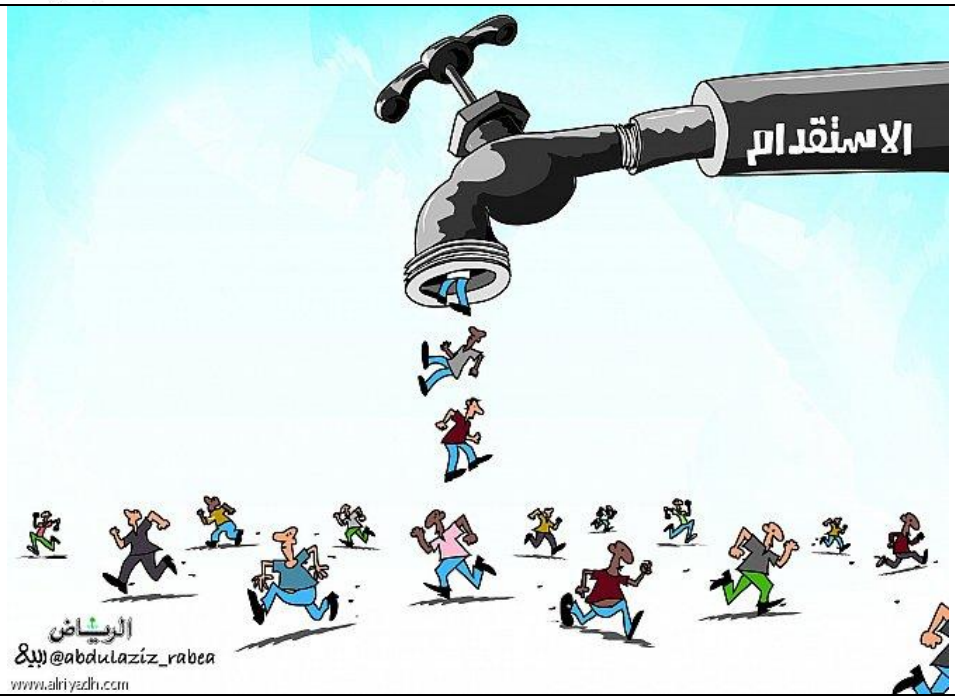

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 رجب 1437هـ - 10 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/1145409

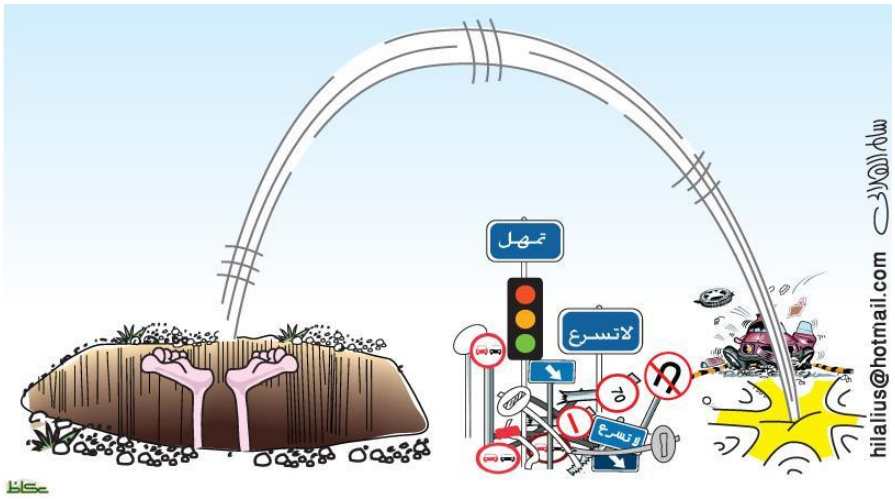

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160411/Cartoon201604116900.htm

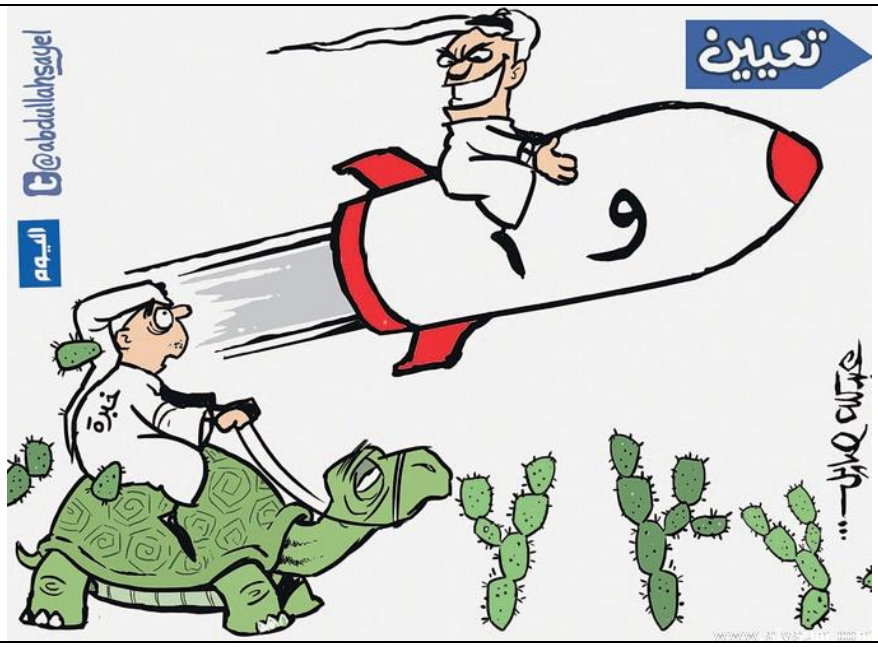

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 رجب 1437هـ - 11 ابريل 2016م

http://www.alyaum.com/article/4130538

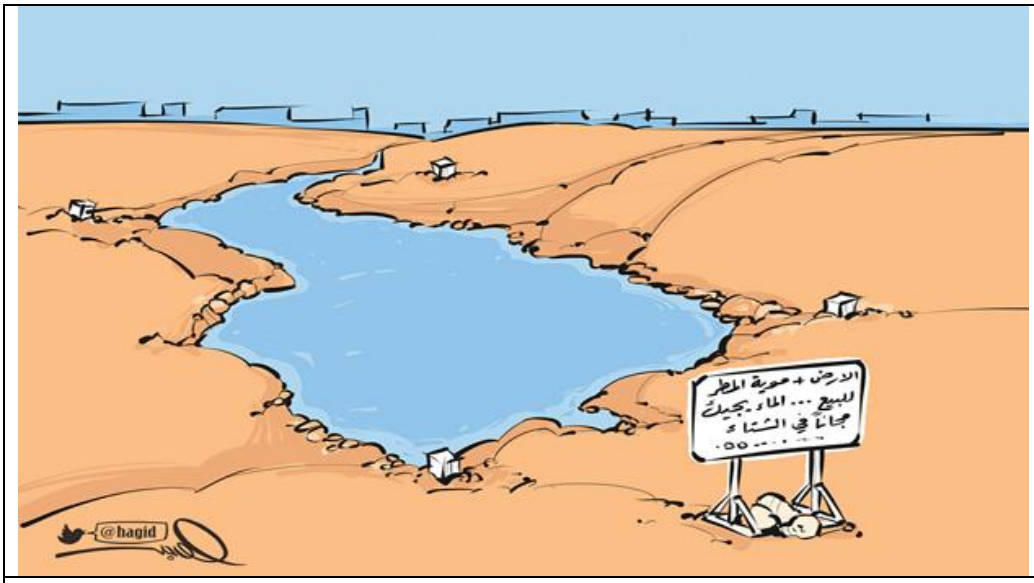	الجزيرة **المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م** http://www.al-jazirah.com/2016/20160412/cr2.htm
	الاقتصادية **المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 5 رجب 1437هـ - 12 ابريل 2016م** https://www.aleqt.com/2016/04/12/article_1046472.html

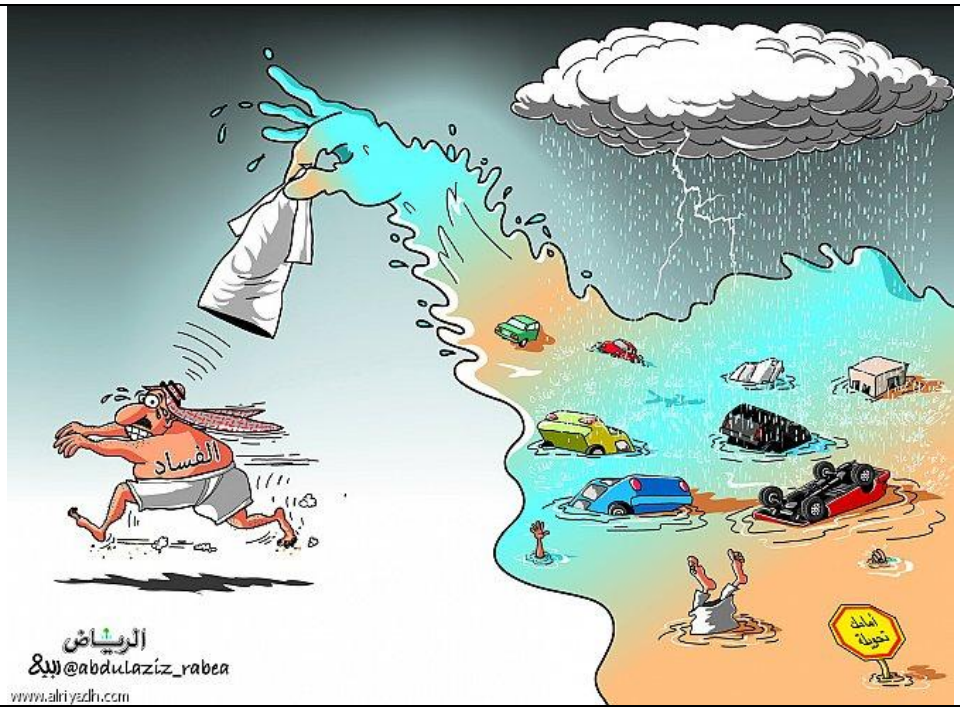

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 6 رجب 1437 هـ - 13 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/1146346

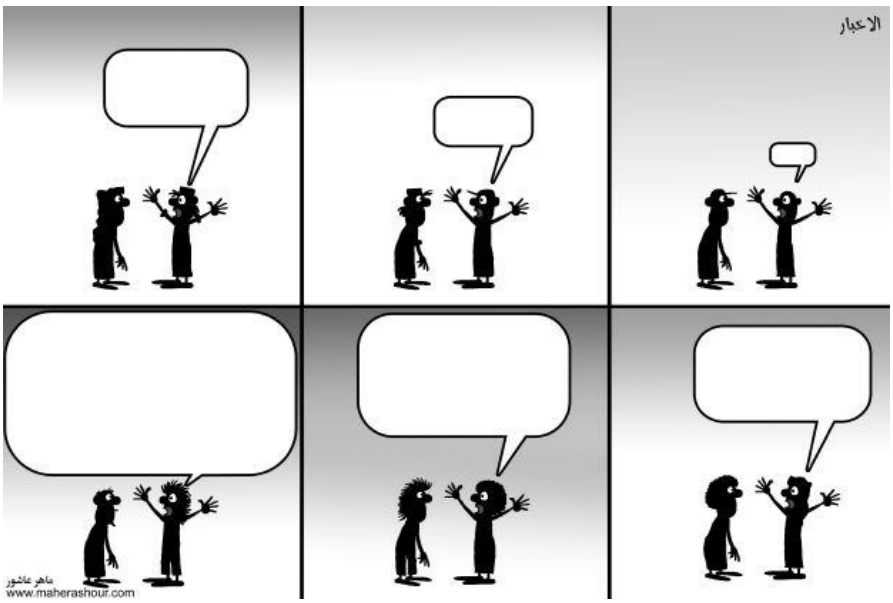

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437 هـ - 13 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15017185

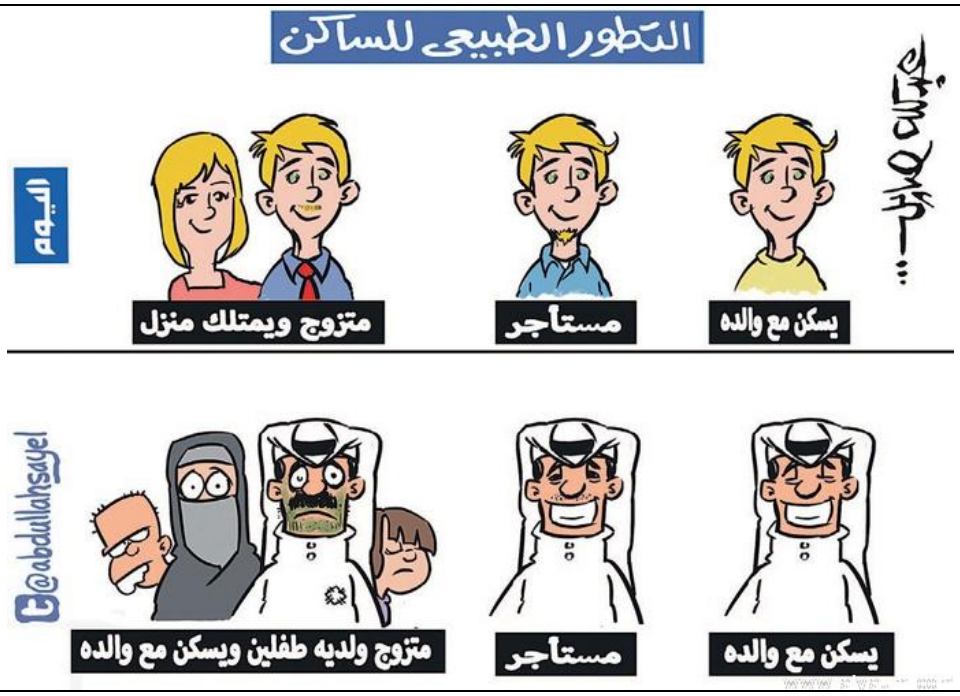

المصدر: جريدة اليوم الخميس 7 رجب ثانى 1437هـ - 14 ابريل 2016م

http://www.alyaum.com/article/4131175

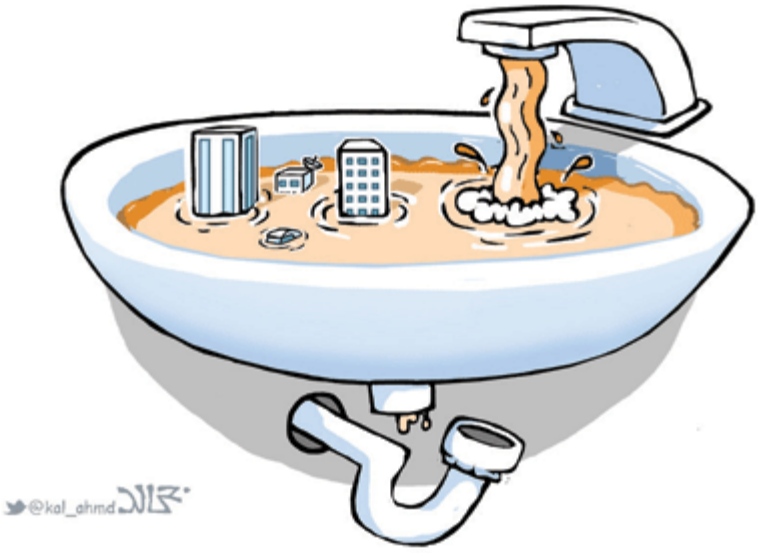

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 رجب 1437هـ - 14 ابريل 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7074